الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
وزارة التعليـــم العالـــي و البحـــث العلمـــي
جامعـــة 8 ماي 45 - قالمـــة -
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضـــوع

التنميـــة السياحيـــة المستدامـــة فـــي الجزائـــر

إعداد الطلبـة:
- بوشعيـــر بـــدرة
- مالكـــي زليخـــة
- فقـــراوي سميـــرة

إشـراف الأستـاذ:
* بن الضيف محمد عدنان*

لجنة المناقشة

براهمية امال	جامعة 08 ماي 1945	رئيسا
بن الضيف محمد عدنان	جامعة 08 ماي 1945	مقررا
صاولي مراد	جامعة 08 ماي 1945	مناقشا

السنـة الجامعيـة: 2010 / 2011

كلمــة شكــر وتقــديــر

الحمد والشكر لله عز وجل الذي إصطفانا بخير دين شرع ونبي أرسل محمد صلى الله عليه وسلم حمدا يليق بجلاله وعظمته فالحمد والشكر لله الواحد الأحد أولا وأخيرا ووفقنا لإنهاء هذا العمل

نتقدم بالشكر الجزيل وفائق الاحترام والتقدير إلى الأستاذ المشرف "بن الضيف محمد عدنان" على النصائح التي أسداها، والتوجيهات التي قدمها لنا طوال مدة البحث.

كما نتقدم بالشكر و التقدير إلى الأساتذة أعضاء اللجنة الموقرة و الذين وافقوا على مناقشة هذه المذكرة.

كما نوجه الشكر إلى الأساتذة الأفاضل: الأستاذ بخاخشة، الأستاذ بوعزيز، ألأستاذ سعدو الأستاذ جدي.

و لا نسى جميع موظفي مديرية السياحة والصناعات التقليدية، ونخص بالذكر منهم السادة: المدير ياحي عبد النور، توفيق، حمادة، وسميرة.

و أخيرا نتقدم بالشكر إلى بوشعير بدرالدين الذي ساعدنا كثيرا جزاه الله خيرا

لكل من ساهم من قــريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

الفهـــرس

شكر وتقدير

الإهداء

قائمة الجداول والأشكال

المقدمـة العامـة.....أ

الفصل الأول: مدخل عام للتنمية المستدامة.....02

تمهيد.....02

المبحث الأول: مـاهيـة التنمية المستدامـة.....03

المطلب الأول: السياق التاريخي للتنمية المستدامة ومفهومها.....03

المطلب الثاني: أساسيات التنمية المستدامة.....10

المطلب الثالث: متضمنات التنمية المستدامة.....16

المبحث الثاني: أبعاد التنمية المستدامة.....21

المطلب الأول: الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية.....21

المطلب الثاني: الأبعاد البيئية والتكنولوجيا.....25

المطلب الثالث: البعد المؤسساتي الدولي للتنمية المستدامة.....28

المبحث الثالث: إمكانيات التنمية المستدامة.....31

المطلب الأول: إستراتيجية ومستويات التنمية المستدامة.....31

المطلب الثاني: قياس مؤشرات التنمية المستدامة.....35

المطلب الثالث: مصادر تمويل التنمية المستدامة.....40

خـلاصـة الفصـل.....48

الفصل الثاني: الإطار العام للتنمية السياحية.....50

تمهـيد.....50

المبحث الأول: عموميات حول السياحة.....51

المطلب الأول: ماهية السياحة.....51

المطلب الثاني: أساسيات السياحة.....60

المطلب الثالث: المنظمات والهيئات السياحة.....64

المبحث الثاني: نظرة حول التنمية السياحية.....71
المطلب الأول: طبيعة التنمية السياحية.....71
المطلب الثاني: متطلبات التنمية السياحية.....75
المطلب الثالث: مرتكزات التنمية السياحية.....78
المبحث الثالث: المحاور الأساسية للتنمية السياحية المستدامة.....85
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التنمية السياحية المستدامة.....85
المطلب الثاني: مناهج وأهمية التنمية السياحية المستدامة.....90
المطلب الثالث: قواعد وأسس التنمية السياحية المستدامة.....94
خـلاصـة الفصـل.....99
الفصل الثالث: واقع وآفاق التنمية السياحية في الجزائر.....101
تمهـيد.....101
المبحث الأول: تطوير القطاع السياحي في الجزائر.....102
المطلب الأول: طبيعة السياحة في الجزائر.....102
المطلب الثاني: السياحة في الجزائر ضمن مخططات التنمية الوطنية.....106
المطلب الثالث: مؤهلات السياحة في الجزائر.....111
المبحث الثاني: مراحل التنمية السياحية في الجزائر.....128
المطلب الأول: برنامج التنمية السياحية آفاق2010 128
المطلب الثاني: الإستراتيجية السياحية الجزائرية آفاق2013.....132
المطلب الثالث: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025.....141
المبحث الثالث: تقييم الإستراتيجية التنموية للسياحة مع الإشارة لحالة قالمة.....152
المطلب الأول: آثار السياحة في الجزائر.....152
المطلب الثاني: تقييم الإستراتيجية وعراقيل التنمية السياحية في الجزائر.....155
المطلب الثالث: دراسة حالة ولاية قالمة.....160
خـلاصـة الفصـل.....170
الخـاتمـة العامـة.....172

المـقـدمـة الـعـامـة:

إن فكرة التنمية كانت مهيمنة في معظم الدول، والتي تعبر عن عملية اقتصادية مادية في أساسها تتم على مستوى البنى الاقتصادية والتكنولوجية، وتطوير وسائل المعيشة دون الاهتمام بالمجالات الأخرى للعلوم الاجتماعية والإنسانية والبيئية، مما إستدعى إلى ظهور فكرة التنمية المستدامة التي تعنى بجميع الجوانب وتعتبر أهم تطور في الفكر التنموي الحديث وأبرز إضافة إلى أدبيات التنمية خلال العقود الأخيرة.

ورغم الحداثة النسبية لفكرة التنمية المستدامة إلا أنها أصبحت بعدا هاما في إستراتيجية التنمية فلا يلغى أن تقاس التنمية ببند الناتج المحلي الإجمالي كما كان الحال إلى وقت قريب، ولكن لابد أن يضاف لها وصف آخر وهو أن تكون متفقة مع مقتضيات الاستدامة، وكمدخل لذلك تستمد السياحة المستدامة أهمية بارزة داخل نسيج التنمية المستدامة من واقع أن لهذه الأخيرة أبعاد داخلية وخارجية حيث تقع السياحة ضمن الأبعاد الخارجية، فهناك قناعة تامة في إستحالة وجود تنمية مستدامة تغفل فيها عن التنمية السياحية المستدامة فهي تعمد إلى إيجاد توازن بين السياح من جهة والموارد السياحية من جهة أخرى، أي أنها علاقة بين الحاضر والمستقبل. وقد تبنت هذا المفهوم العديد من المنظمات الدولية منها على الخصوص المنظمة العالمية للسياحة وبات من الضروري حدوث تنوع تدريجي في مضمون السياسة السياحية التي لم تعد تقتصر على المنظور الاقتصادي بل تتعداه إلى المنظور الاجتماعي والبيئي والثقافي.

وعلى ضوء الاهتمام بهذه السياسة على المستوى العالمي، نجد أن الجزائر لما تزخر به من مقومات سياحية هائلة كالموقع الجغرافي الإستراتيجي، المناخ المعتدل في معظم فصول السنة، الشريط الساحلي، وشساعة الصحراء والحمامات المعدنية، تسعى جاهدة إلى خدمة السياحة قصد الارتقاء بها لدرجة الامتياز، ويتجلى ذلك من خلال الإستراتيجيات والمخططات والبرامج التي تشمل مجمل أنحاء البلاد والإقليم الوطني في إطار التنمية المستدامة.

الإشكـالية: نظرا لما تزخر به الجزائر من إمكانيات ومقومات (طبيعية وحضارية ومادية) والتي تمكنها من تنمية السياحة وهذا ما دفعها إلى وضع جملة من الإستراتيجيات. ومن هنا تتمحور مشكلة بحثنا في السؤال الجوهري التالي:

"ما مدى تطبيق هذه الإستراتيجيات المتبعة في الجزائر على أرض الواقع لتحقيق التنمية السياحية المستدامة؟"

وبناءا على هذه الإشكالية الرئيسية نقوم بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما المقصود بالتنمية المستدامة وما هي متطلباتها ومصادرها؟
2. ما المقصود بالتنمية السياحية وما هي سبل إستدامتها؟
3. ما هي الإمكانيات السياحية المتوفرة في الجزائر؟
4. ما هي المؤشرات الحالية المعتمد عليها في الجزائر؟

5. ما هي برامج التنمية السياحية في الجزائر؟

الفرضيات: وللإجابة على هذه التساؤلات إرتأينا إلى وضع الفرضيات التالية:

1. التنمية المستدامة ترتكز على المواءمة والتوفيق بين العنصر البيئي والطبيعي من ناحية والعنصر الاجتماعي والاقتصادي من ناحية أخرى.

2. تكمن أهمية السياحة المستدامة في تعظيم آثارها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

3. للجزائر إمكانيات كبيرة تؤهلها لتحقيق تنمية سياحية مستدامة.

4. الأهداف المرسومة للمخططات التنموية للسياحة في الجزائر لم يتم الوصول إليها على أرض الواقع.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

1. إظهار القدرات السياحية التي تتمتع بها الجزائر وكذلك تبيان الأهمية التي بدأت توليها الجزائر لميدان السياحة من خلال القوانين التنظيمية لبناء سياحة مستدامة.

2. إبراز مكانة السياحة والقدر الذي يمكن أن تؤديه في عملية التنمية المستدامة.

3. تسليط الضوء على السياسة التنموية السياحية في الجزائر.

4. مساهمة الدراسة في إثراء المكتبة الجامعية بالمراجع خاصة باللغة العربية التي تفتقر إليها ولو بالقدر القليل.

5. إظهار أن قطاع السياحة كمورد بديل للموارد الطبيعية الناضبة.

أسباب إختيار الموضوع: هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع نوجزها فيما يلي:

1. لكون الموضوع حديث الساعة من طرف الدولة الجزائرية.

2. رغبة منا لمعرفة الإمكانيات السياحية التي تزخر بها بلادنا.

3. نشر وتعميق الثقافة السياحية في الجزائر.

4. كما كان خيار الأستاذ المؤطر.

المنهج المتبع في الدراسة: بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة قمنا بإتباع المناهج التالية:

- ✓ **المنهج التاريخي:** وذلك من خلال التطرق إلى المؤتمرات التي عنيت بالتنمية المستدامة، تاريخ السياحة بصفة عامة والسياحة في الجزائر بصفة خاصة.
- ✓ **المنهج الوصفي والتحليلي :** المنهج الوصفي من خلال إعطاء الصورة الواقعية للظاهرة المعنية بكل المعطيات المحيطة بها، والتحليلي من خلال تشخيص المؤشرات السياحية وهذا بإستعمال مجموعة من البيانات والإحصائيات السياحية الوطنية.
- ✓ **منهج دراسة حالة:** من خلال إسقاط الجانب النظري على حالة الجزائر مع الإشارة إلى ولاية قالمة.

صعوبات الدراسة: الصعوبات التي صادفتنا لإنجاز هذا الموضوع تمثلت في:

1. قلة المراجع باللغة العربية المتعلقة بالتنمية السياحية بصفة عامة.

2. إنعدام المراجع المتخصصة بالتنمية السياحية في الجزائر.

3. قلة الإحصائيات المتعلقة بالمؤشرات السياحية وخاصة للفترة الحالية إضافة إلى عدم دقتها وتضاربها في بعض الأحيان.

4. عدم وجود موقع خاص بوزارة السياحة.

5. عدم توفر وثائق خاصة بالمخطط الخماسي 2010-2014 وكذلك عدم التطرق إليه حتى في الجريدة الرسمية.

حدود الدراسة: تتمثل في الحد الزمني الذي وضعناه في تحليلنا والمتمثل في معالجة واقع السياحة منذ سنة 2000 إلى غاية آفاق 2025.

الدراسات السابقة: من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع:

1. أطروحة دكتوراه لـ عامر عيساني تحت عنوان: الأهمية الاقتصادية للتنمية السياحية في الجزائر(2010) تطرق فيها الباحث إلى مفاهيم عامة عن السياحة والسائح، السوق السياحية، الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، السياحة والتنمية المستدامة، التطور التاريخي لحركة السياحة، واقع وإستراتيجية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر، وواقع التنمية السياحية في مصر و تونس، وفي الفصل الأخير تناول دراسة تقييمية للتجارب السياحية في الدول الثلاثة وحاول توضيح الأهمية الاقتصادية للتنمية السياحية فيها وذلك من خلال القيام بدراسة مقارنة من حيث المؤشرات والآثار الاقتصادية وتوصل الباحث إلى تأخر الاهتمام بالقطاع من قبل الجزائر على عكس ما سجله من أهمية بالغة للقطاع في كل من تونس ومصر.
2. أطروحة دكتوراه لـ خالد كواش تحت عنوان: أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية-حالة الجزائر-(2004) تطرق الباحث فيها إلى تاريخ ومفهوم السياحة والسائح، السياحة كنشاط اقتصادي أهميتها ومؤشراتها، مقومات تنظيم وأداء السياحة في الجزائر، وفي الفصل الأخير تناول آفاق ومستقبل السياحة في الجزائر وحاول توضيح أهمية وآفاق السياحة في الجزائر كنشاط إقتصادي مهم وذلك بالنظر إلى النتائج المحققة على المستوى العالمي، وبالرجوع إلى تجارب بعض الدول العربية، وتوصل إلى أن القطاع السياحي في الجزائر لم يؤدي الدور المنتظر في التنمية ، وأن النتائج المحققة لا تعكس حجم الموارد السياحية المتوفرة، كما علل ذلك من خلال إجراء مقارنة من حيث المؤشرات السياحية التي تحققت في الجزائر، وما تم إنجازه في كل من المغرب وتونس.
3. رسالة ماجستير لـ علي موفق بعنوان: أهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني(2002) تطرق الباحث إلى نشأة السياحة وتطورها، السياحة كنشاط إقتصادي في التنمية، السياحة وأثرها على البطالة وميزان المدفوعات، والخصائص المميزة لظهور السوق السياحي وأنواع الأسواق السياحية، آثار الإصلاحات على تطور السياحة في الجزائر، وفي الفصل الأخير تناول الاستثمارات السياحية، وتوصل إلى أن القطاع السياحي في الجزائر لم يؤدي الدور المنتظر في التنمية.
4. رسالة ماجستير لـ صالح بزة بعنوان: تنمية السوق السياحية بالجزائر-دراسة حالة ولاية المسيلة-(2006) تطرق الباحث فيها إلى مفهوم السياحة وتطورها، أنواعها، أهميتها، خصائصها، السوق السياحي، التسويق السياحي، التنمية السياحية وأزمات قطاع السياحة، السوق السياحية بالجزائر، وفي الأخير تطرق إلى السياحة بولاية المسيلة وحاول تشخيص أهم المشكلات والعقبات التي تواجه النشاط السياحي بالجزائر وأيضا حاول وضع تصور لتنمية السياحة بولاية المسيلة، وتوصل إلى أن الجزائر رغم ما تمتلكه من مقومات سياحية متميزة إلا أنها لم ترقى إلى المستوى المطلوب ولم تستطيع أن تحتل مكانة ضمن السوق السياحية العالمية.
5. رسالة ماجستير لـ عبد القادر هدير بعنوان: واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها(2006) تطرق الباحث فيها إلى نشأة السياحة ومفهومها، مكانة السياحة في الاقتصاد، مدخل للتسويق السياحي، ترقية الخدمات السياحية، التخطيط الإستراتيجي للنشاط التسويقي السياحي، أسس وبواعث القطاع السياحي الجزائري، الاستثمارات السياحية في الجزائر، وفي الأخير تطرق إلى إستراتيجية التنمية السياحية في الجزائر آفاق 2013. وحاول توضيح إهتمام الدولة الجزائرية بتحفيز الاستثمار في القطاع السياحي الجزائري وقد توصل إلى أن الجزائر اهتمت بالسياحة الخارجية على حساب السياحة الداخلية.

الهيكل المنهجي للموضوع: لتأطير هذا الموضوع قمنا بوضع خطة هرمية تتكون من ثلاث فصول تسبقها مقدمة وتليها خاتمة، وهي مفصلة وفقا لما يلي:

الفصل الأول: تطرقنا إلى مدخل عام للتنمية المستدامة والذي يضم ثلاث مباحث حيث المبحث الأول تضمن ماهية التنمية المستدامة والمبحث الثاني أبعاد التنمية المستدامة أما المبحث الثالث إمكانيات التنمية المستدامة.

الفصل الثاني: إستعرضنا فيه الإطار العام للتنمية السياحية والذي بدوره يضم ثلاث مباحث المبحث الأول تضمن عموميات حول السياحة والمبحث الثاني نظرة حول التنمية السياحية والمبحث الثالث المحاور الأساسية للتنمية السياحية المستدامة.

الفصل الثالث: تناولنا واقع وآفاق التنمية السياحية في الجزائر حيث أن المبحث الأول حول تطوير القطاع السياحي في الجزائر وفي المبحث الثاني مراحل التنمية السياحية في الجزائر والمبحث الثالث تقييم الإستراتيجية التنموية السياحية مع الإشارة لحالة قالمة.

وفي خاتمة الموضوع حاولنا استخلاص بعض النتائج والتوصيات لفتح المجال أمام إستقراء آفاق الصورة المستقبلية للتنمية السياحية المستدامة بالجزائر.

تمهـــيد:

يعتبر أهم ما يميز التغيرات والتحولات الكبرى التي يشهدها عالم القرن الحادي والعشرين هو تشعب وانتشار بعض المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية التي سادت العالم. ولعل أبرزها المفهوم البيئي نتيجة خطورة الأوضاع البيئية العالمية التي أصبحت تقلق خبراء البيئة والمتخصصين والعاملين في الحقل البيئي، وذلك انطلاقًا من الواقع المفزع والمتردي لأحوال البيئة في الكثير من بقاع العالم. وقد أدى هذا الوضع إلى تزايد الوعي بأهمية قضايا البيئة اهتمام الدول المتقدمة تحديدًا، وفرضها ذلك في برامج المؤسسات الدولية وفي إطار المعاملات الخارجية مما ساهم في تعميق مفهوم البيئة في مصطلح التنمية وهذا ما خلق مفهوم جديد قائم على إدماج مصطلح التنمية ضمن جميع جوانب الحياة من الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي وغيرهما، إذ سنركز في هذا الفصل على النقاط التالية:

المبحث الأول: الإحاطة بمفهوم التنمية المستدامة وهذا من خلال التطرق إلى السياق التاريخي لها، أهميتها وأدوات تحقيقها بالإضافة إلى مقوماتها وأهدافها وكذا شروطها ومبادئها.

المبحث الثاني: أبعاد التنمية المستدامة المتمثلة في البعد الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي والبعد المؤسساتي الدولي.

المبحث الثالث: يحتوي على إمكانيات التنمية المستدامة من خلال التطرق إلى إستراتيجية ومستويات التنمية المستدامة وكذا قياسها ومؤشراتها بالإضافة إلى مصادر تمويلها.

المبحث الأول: مــاهيــة التنمية المستدامــة

شهد القرن العشرين اهتماما متزايدًا بالتنمية الاقتصادية في الكثير من الدول، وحققت كل منها منجزات كبيرة في هذا الجانب، وفي غضون ذلك تفاقمت مشكلة تدهور البيئة، وبدأ مطلب حماية البيئة يصطدم بمطالب التنمية الاقتصادية، وواجه العالم بما يعرف بمعضلة البيئة والتنمية التي تفاقمت حتى غدت في نظر الكثيرين خطرا يهدد البشرية ويستوجب التصدي لهذا الخطر.

ومازال التناقض بين حماية البيئة وبين التنمية الاقتصادية، حتى تأسس مفهوم التنمية المستدامة الذي يقر بوجود علاقة وطيدة بين الاقتصاد والبيئة، وبالتالي سنتعرض في هذا المبحث إلى: السياق التاريخي للتنمية المستدامة ومفهومها وكذا خصائص وأدوات تحقيق التنمية المستدامة بالإضافة إلى مقومات وأهداف التنمية المستدامة.

المطلب الأول: السياق التاريخي للتنمية المستدامة ومفهومها

الفرع الأول: السياق التاريخي للتنمية المستدامة:[1]

[1] محمد عبد البديع، **اقتصاد حماية البيئة**، دار الأمين، مصر، 2000، ص294.

حتى نهاية السبعينات من القرن الماضي، كان الارتباط بين الرفاه الاجتماعي والسياسات الاقتصادية هو الشغل الشاغل لخبراء الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع لفترة طويلة، وقد عرفت السياسة الاقتصادية على أنها السعي الواعي من أجل تحقيق النمو مُقاسًا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وقد نوقشت السياسة الاقتصادية كمسألة تتعلق بالاستغلال والاستخدام الأقصى للموارد الاقتصادية كأساس للرفع من معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي وفي المؤشرات الجزئية الأخرى الاقتصادية والاجتماعية، متجاهلة بذلك الدور الذي تؤديه البيئة كوسط تنفذ فيه السياسات الاقتصادية، والانفصال بين ماهو بيئي وماهو اقتصادي كان واضحًا في المناقشات المتعلقة بالبيئة.

وبحلول أواخر الثمانينات طغت على المناقشة نظريات تنموية أكثر تقدما وكانت هذه النظريات تنطوي على وجهة نظر أكثر عمقا وشمولاً بالنسبة للنمو والتنمية، وجرى تحليل أثر السياسات الاقتصادية على المسائل الاجتماعية والبيئية، مثل الفقر والتوزيع ضمن الجوانب الاجتماعية ونضوب الموارد الاقتصادية والتلوث ضمن الجوانب البيئية.

إن توقعات البيئة العالمية بينت بأنه إذا ما استمرت الاتجاهات الحالية في النمو الديمغرافي الاقتصادي والأنماط الاستهلاكية، فستزداد الضغوط بصورة كبيرة على البيئة الطبيعية تفوق قدرتها الاستيعابية وقد تضيع المكاسب البيئية والتحسينات الظاهرة نتيجة ازدياد التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية ويمكننا تتبع الخطوات التاريخية لهذا المصطلح في النقاط التاليــة:

أولا: عام 1968:

لعل أو فكرة لظهور الاهتمام بالبيئة وبالتالي التنمية المستدامة، هو عندما نشأ ما أطلق عليه بنادي روما سنة 1968، حيث ضم عدد من العلماء والمفكرين والاقتصاديين وكذا رجال أعمال من مختلف أنحاء العالم، دعى هذا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة.

ثانيا: في عام 1972:

صدر تقرير "حدود النمو" الذي شرع فكرة محدودية الموارد الطبيعية، وأنه إذا استمر تزايد معدلات الاستهلاك فإن الموارد الطبيعية لن تفي باحتياجات المستقبل، وأن استنزاف الموارد البيئية المتجددة

(المزارع، المراعي، الغابات ومصايد الأسماك) والموارد غير المتجددة (رواسب المعادن، حقول النفط والغاز الطبيعي، طبقات الفحم) يهدد المستقبل.[1]

ثالثا: في جويلية 1972:

انعقدت قمة الأمم المتحدة حول البيئة في ستوكهولم من5 إلى16 جويلية 1972 شارك فيها 114 دولة، حيث عرضت مجموعة من القرارات الخاصة بالتنمية الاقتصادية وضرورة الترابط بين البيئة والمشاكل الاقتصادية، وطالبت الدول النامية بأن يكون لها الأولوية في التنمية إذا أريد تحسين البيئة وتفادي التعدي عليها وبالتالي ضرورة تضييق الفجوة ما بين الدول الغنية والفقيرة، وقد خلصت كذلك بإنشاء صندوق تمويل المشاريع البيئية.[2]

رابعا: في عام 1973:

هزت أزمة البترول العالم ونبهت إلى أن الموارد محدودة الحجم وبالتالي أكدت فكرة التقرير السابق.[3]

خامسا: في عام 1980:

صدرت وثيقة الإستراتيجية العالمية للصيانة، نبهت الأذهان إلى أهمية تحقيق التوازن بين ما يحصده الإنسان من موارد البيئة وقدرة النظم البيئية على العطاء.[4]

---

[1] نبيل فالي، **التنمية من النمو إلى الاستدامة**، المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 7، 8 أفريل 2008، ص07.

[2] مصطفى فريد، سمير بوعافية، **مساهمة إستراتيجية الإنتاج الأنظف في تحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، أيام 21، 22 أكتوبر 2008، ص01.

[3] نبيل فالي، **مرجع سبق ذكره**، ص07.

[4] مصطفى فريد، سمير بوعافية، **مرجع سبق ذكره**، ص01.

سادسا: في 27 أفريل 1987:

أصدرت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة قرار "المنظور البيئي في سنة 2000 وما بعدها" هذا القرار يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بيئيا بوصف ذلك هدفا عاما منشود للمجتمع الدولي. وفي هذا التقرير وللمرة الأولى وضع تعريف محدد للتنمية المستدامة. كذلك وفي التقرير النهائي للجنة، قامت برندتلاند بإصدار كتاب بعنوان " مستقبلنا المشترك" الذي وجد أكبر سند لمفهوم التنمية المستدامة. إن هذا الكتاب هو الأول من نوعه الذي يعلن أن التنمية المستدامة هي قضية أخلاقية وإنسانية بقدر ماهي قضية تنموية وبيئية، وهي قضية مصيرية مستقبلية بقدر ماهي قضية تتطلب اهتمام الحاضر من أفراد ومؤسسات وحكومات.[1]

سابعا: في 14 جوان 1992:

انعقد مؤتمر في مدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل، الذي شكل أكبر حشد عالمي حول البيئة والتنمية تحت إشراف الأمم المتحدة، وعرف هذا المؤتمر باسم "قمة الأرض" دليلا على أهميته العالمية.[2]

وكان هدف المؤتمر هو وضع أسس بيئية عالمية للتعاون بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة من منطلق المصالح المشتركة لحماية مستقبل الأرض، وقد نقلت قمة الأرض الوعي البيئي العالمي من مرحلة التركيز على الظواهر البيئية إلى مرحلة البحث عن العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المسؤولة عن خلق الأزمات البيئية واستمرار التلوث والاستنزاف المتزايد الذي تتعرض له البيئة.

وتمثلت النتائج الفورية المترتبة على مؤتمر قمة الأرض في بعض الاتفاقيات:[3]

- اتفاقية متعلقة بالتغير المناخي والتنوع البيولوجي لمواجهة آثار التلوث.
- وثيقة تتمثل في تقديم توجيهات من أجل التسيير المستدام للغابات في العالم.
- الأجندة 21 *خطة عمل من شأنها أن تستجيب بصفة متتالية للأهداف فيما يخص البيئة والتنمية في القرن الحادي والعشرين.
- إعلان ريو حول البيئة والتنمية الذي يحتوي مجموعة مبادئ محددة لحقوق وواجبات الدول في هذا المجال.

ثامنا: في 11 ديسمبر 1997:

تم إقرار بروتوكول كيوتو باليابان الذي يهدف إلى إقامة تعاون عالمي لمكافحة تغير المناخ والحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، واستخدام آلية التنمية النظيفة[4].

تاسعا: في عام 2002:

بعد انقضاء عشر سنوات على تنبي أجندة 21 قامـت الأمم المتحدة بعقد مؤتمر القمــة العالمي للتنمية المستدامة في جوها نسبورغ بجنوب إفريقيا من 26 أوت إلى 4 سبتمبر 2002 بغرض الإسراع في تنفيذ أهداف أجندة 21 ضمن إطار التعاون الدولي والإقليمي. لتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك الذي يتعارض مع أهداف التنمية المستدامة ويشكل وضع الإطار المؤسسي الفعال للتنمية المستدامة على جميع المستويات ركيزة للتنفيذ الكامل لجدول أعمال القرن 21 ومتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومواجهة التحديات الناشئة أمام هذه التنمية.[5]

عاشرا: في ديسمبر 2007:

---

[1] سليمان الرياشي، **دراسات في التنمية العربية الواقع والأفاق**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، دون سنة نشر، ص239.

[2] عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية**، دار الأمواج، لبنان، 2003، ص197.

[3] Jean- marie Harribey, **le développement soutenable**, Economic, paris, 1998, p8

* تعتبر الأجندة 21 برنامج العمل الشامل الذي تبنته 182 دولة، والخطة التفصيلية لتحقيق المستقبل المتواصل لكوكب الأرض منذ عام 1994 وخلال القرن 21، وهي أول وثيقة من نوعها تحظى باتفاق دولي واسع يعكس إجماعا عالميا والتزاما سياسيا من أعلى مستوى.

[4] Abdellatif Benachenhou, **Le développement durable en Algérie**, leprix de l'avenir, Algérié, 2005, p122.

[5] مبارك بوعشة، **التنمية المستدامة مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم**، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف أيام 7، 8 أفريل 2008، ص07.

عقدت منظمة الأمم المتحدة في مدينة بالي بأندونيسيا من3 إلى 14 ديسمبر2007 مؤتمرها حول التغيرات المناخية، في محاولة للاتفاق على خريطة طريق لمفاوضات قادمة بشأن التوصل إلى معاهدة جديدة تخلف اتفاق كيوتو1997 ومرحلته الأولى المنتهية في عام 2012 وذلك من خلال إجراءات تقليص معدلات إزالة الأشجار بتوفير مخصصات لتعويض البلدان الاستوائية من أجل التوقف عن استغلال الغابات في التدفئة والزراعة. أي المحافظة على ما تبقى من رئة العالم من الغابات المسؤولة عن استمرارية التوازن البيئي بامتصاصها الكربون وتعزيزها للأكسجين وكذلك الاتفاق على تأسيس صندوق لدعم الدول الفقيرة من أجل مواجهة تأثيرات التغيرات المناخية ومساعدة الدول النامية على الاستعانة بالتكنولوجيا المتقدمة في مجال الطاقة.[1]

إحدى عشر: في ديسمبر 2009:

انعقدت قمة كوبنهاغن حول قضية تغير المناخ تحت رعاية الأمم المتحدة في منطقة بيلاسنتر وسط العاصمة الدنماركية كوبنهاغن من7 إلى18 ديسمبر2009. بحضور ممثلو 193 دولة وذلك من أجل التوصل إلى إبرام اتفاق عالمي جديد لحماية البيئة من مخاطر التغيرات المناخية يحل بديلا لبرتوكول كيوتو لعام1997 الذي أوشكت مدة سريانه على الانتهاء، الأمر الذي يتطلب تحضير خطة ملزمة لتقليل الانبعاثات في إطار الالتزام الثاني خلال الفترة الممتدة من 2012 وحتى 2020.[2]

وأهم نتائج هذه القمة تمثلت في:[3]

- اتفاق كوبنهاغن لمكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري، والذي حدد سقف ارتفاع حرارة سطح الأرض بدرجتين مئويتين مقارنة بما كانت عليه قبل الثورة الصناعية.
- إنشاء صندوق مالي لمساعدة الدول الفقيرة على مواجهة تداعيات هذه الظاهرة ويتضمن هذا الاتفاق تخصيص 30 مليار دولار على مدى الأعوام الثلاثة المقبلة للدول الفقيرة لمواجهة مخاطر تغيرات المناخ، على أن ترتفع إلى 100 مليار دولار بحلول عام 2020.
- لكن عددا من الدول النامية رفض صيغة الاتفاق واعتبر أنه فشل في تبني الإجراءات المطلوبة لوقف الآثار السلبية الناجمة عن ظاهرة التغيرات المناخية، فضلا على أن الاتفاق المبرم لم ينص على إقرار معاهدة ملزمة قانونا، كما أن الاتفاقية تحتوي على نقاط لم تحسم فيما يتعلق بالتزامات الدول الغنية بخفض الانبعاثات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري بحلول عام 2020.

الفرع الثاني: مفهوم التنمية المستدامة:

لقد عانت التنمية المستدامة من التزاحم الشديد في التعريفات والمعاني فأصبحت المشكلة ليست غياب التعريف، وإنما تعدد وتنوع التعريفات، حيث يمكن تعريف التنمية المستدامة من عدة أوجه كما يلي:

أولا: تعريفات المنظمات الدولية:

1- **تعريف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية:** والتي شكلتها الأمم المتحدة لدراسة هذا الموضوع وقدمت تقريرها عام 1987 بعنوان مستقبلنا المشترك ويقوم تعريف برندتلاند رئيسة وزراء النرويج للبيئة "على أنها التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المهادنة في تأمين حاجات أجيال المستقبل".[4]

---

[1] حمدي هاشم، **تغيرات المناخ العالمي، مظاهرها وأبعادها الاقتصادية والسياسية**، تاريخ الزيارة 2011/03/29،عن موقع:
http : //www.feedo.net/Environment/…/universa/eilmate.htm.

[2] محمد سعيد، **قمة كوبنهاغن**، تاريخ الزيارة 2011/02/26،عن موقع: http://www.alquds.com.

[3] إيمان مرعي، **التغيرات المناخية وقمة كوبنهاغن**، ملفات الأهرام، تاريخ الزيارة 2011/02/26، عن موقع:.http://www.ahram.org.ey

[4] أمل حسن، **آليات التنمية النظيفة وخفض الإنبعاثات**، تاريخ الزيارة 2011/03/29 ،عن موقع:
http://www.philadelphia.edu.jo/academics/mhamiary/uploads/presentation8.ppt.

2- **تعريف برنامج الأمم المتحدة للتنمية:** تم تقديم هذا التعريف في تقريره العالمي بشأن التنمية البشرية لعام 1992" بأنها عملية يتم من خلالها صياغة السياسات الاقتصادية، الضريبية، التجارية، الطاقوية،الزراعية والصناعية كلها بقصد إقامة تنمية تكون اقتصاديا، اجتماعيا وايكولوجيا مستديمة".[1]

3- **تعريف البنك الدولي:** "بأنها تنمية تلبي احتياجات المجتمعات في الوقت الحالي دون المساس بقدرة أجيال المستقبل على تحقيق أهدافها، وبما يسمح بتوفير فرص أفضل من المتاحة للجيل الحالي لإحراز تقدم اقتصادي واجتماعي وبشري، والتنمية المستدامة حلقة الوصل التي لاغنى عنها بين الأهداف القصيرة الأجل والأهداف طويلة الأجل".[2]

ثانيا: تعريفات من حيث الأبعاد:

تضمن التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية حصر عشرين تعريفا واسعة التداول للتنمية المستدامة.

وقد قسم التقرير هذه التعريفات إلى أربع مجموعات كالتالي:[3]

1- **على الصعيد الاقتصادي:** تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقة والموارد، أما بالنسبة للدول المتخلفة فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر.

2- **على الصعيد الاجتماعي والإنساني:** فإنها تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف.

3- **على الصعيد البيئي:** فهي تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية.

4- **على الصعيد التكنولوجي:** نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بالأوزون.

ثالثا: تعريفات أخرى للتنمية المستدامة:

1- تعرف" بأنها العملية التي يتم بمقتضاها الحفاظ على التنمية النوعية في الفترة الطويلة والتي يصبح فيها النمو الاقتصادي مقيد بدرجة متزايدة بطاقة النظام البيئي الاقتصادي الاجتماعي لأداء وظيفتين رئيسيتين في الأجل الطويل وهما إعادة توفير الموارد الاقتصادية والبيئية واستيعاب فضلات النشاط البشري".[4]

2- تعرف أيضا على "أنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا".[5]

3- كما تعرف "بأنها تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليتان متكاملتين وليست متناقضتين".[6]

4- هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال التالية على إشباع احتياجاتها والتي من شأنها أن تقودنا إلى ممارسة النوع الصحيح من النمو الاقتصادي القائم على التنوع الحيوي وعلى التحكم في الأنشطة الضارة بالبيئة وتجديد أو تعويض المواد القابلة للتجديد وحماية البيئة الطبيعية بل وازدهارها.[7]

5- هي التنمية التي تأخذ في الاعتبار احتياجات الأجيال القادمة عند تلبية حاجات الجيل الحاضر ويتطلب ذلك الحفاظ على البيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية (مثل مكافحة الفقر وحماية صحة الإنسان) وبعدم تدمير

---

[1] محمد كنفوش، **الاقتصاد الخفي وآثاره على التنمية المستديمة**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة سعد دحلب البليدة،2005، ص 29.

[2] مبارك بوعشة، **مرجع سبق ذكره**، ص04 .

[3] ياسمينة زرنوح، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص التخطيط، الجزائر، 2006، ص 126.

[4] محمد فائز بوشدوب، **التنمية المستدامة في ضوء القانون الدولي للبيئة**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2002، ص30.

[5] عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبوزيط، **التنمية المستديمة**، دار الصفاء،عمان، 2002، ص23.

[6] نفس المرجع، ص23.

[7] إبراهيم حسن العسل، **التنمية في الفكر الإسلامي**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، لبنان، 2006، ص 32.

الموارد وحسن إدارتها أثناء عملية التنمية (مثل حماية الغلاف الجوي ومكافحة التصحر والجفاف والنهوض بالزراعة والتنمية الريفية وحماية الموارد المائية، وحفظ التنوع البيولوجي وطرق التعامل مع النفايات الخطرة)، وتعزيز موضع ومشاركة مختلف فئات المجتمع (مثل المرأة والشباب والأطفال وكذلك العمال والنقابات العمالية والمنظمات غير الحكومية) في الجهود الإنمائية.[1]

6- مفهوم التنمية المستدامة في التشريع الجزائري: جاء في المادة 04 من الباب الأول من القانون رقم 3-10 المؤرخ في 19جمادى الأولى1424هـ الموافق لـ 19جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة: "التنمية المستدامة تعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية".[2]

وفي الأخير يمكن القول بأن التنمية المستدامة هي عملية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة مستقلة من أجل إحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية بما يحقق رفع لقدرات المجتمع وتحسين مستمر ومتواصل لنوعية الحياة فيه.

من خلال التعاريف السابقة الذكر يمكن استخلاص بأن التنمية المستدامة:

- تهتم بثلاث مجالات رئيسية متداخلة هي الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي والجاني البيئي.
- تأخذ بسياسات التوقعات والوقاية للتعامل مع القضايا البيئية الآخذة في الظهور.
- تختلف عن التنمية بشكل عام لكونها أكثر تعقيدا وأشد تداخلا وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو إجتماعي في التنمية.
- لا يمكن فصل عناصرها عن بعضها البعض، وذلك لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية لهذه التنمية.
- تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي، إضافة إلى تحقيق أقصى قدر من النمو في كل الأنظمة، دون التأثير على مسيرة التطور تأثيرا سلبيا.
- تمتاز بأمرين هما اشتراطها صراحة وإلزام ديمومة العملية التنموية وتوزيع الموارد والمنافع الاقتصادية إجمالا بين الأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة والأمر الثاني هو وضع البعد البيئي للاستدامة كأحد الأبعاد.
- تنمية لا تتجاهل الضوابط والمحددات البيئية.
- لا تؤدي إلى دمار واستنزاف الموارد الطبيعية بل تعمل على تنميتها.
- تطور الموارد البشرية.
- تحدث تحولات في القاعدة الصناعية والثقافية السائدة.
- عملية تحدث في مستويات عدة تتفاوت (عالمي، إقليمي، محلي).
- ظاهرة عبر جيلية، أي أنها عملية تحويل من جيل إلى آخر وأنها تحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلين.
- تتوجه أساسا لتلبية احتياجات الطبقة الفقيرة وبالتالي تسعى للحد من الفقر في العالم.
- تحرص على تطوير الجوانب الثقافية مع المحافظة على الحضارة الخاصة بكل مجتمع.

المطلب الثاني: أساسيات التنمية المستدامة

الفرع الأول: أهمية التنمية المستدامة ومقوماتها

أولا: أهمية التنمية المستدامة:[3]

لقد كان مؤتمر الأرض بمثابة إشارة موجهة إلى العالم برمته، بأنه بعد عشرات سنين من وضع نوعية البيئة كنقيض للنمو الاقتصادي، أصبح السياسيون في نهاية الأمر يدركون نهاية الرابطة الحاسمة والتكامل الدائم بين

---

[1] محمد سلطان أبو علي، **نظريات التنمية الاقتصادية وسياساتها**،الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة- البعد الاقتصادي- ، الدار العربية للعلوم، المجلد الرابع، بيروت، 2007، ص51.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 43، 2003، ص09.

[3] كمال قاسمي، **ثالوث التنمية المستدامة:التسويق الاجتماعي واقتصاديات المعرفة العلاقة والأهمية**، ملتقى علمي دولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، أيام 10،11 نوفمبر2009، ص ص04-06.

الاثنين، ولابد للبشرية أن تتعلم كيف تعيش في نطاق حدود البيئة الطبيعية باعتبارها موفرة لمختلف المدخلات ومستقبلة لجميع النفايات على حد سواء، ولابد لنا أن نعرف أنه حتى لو لم يصل التدهور البيئي إلى المستويات المهددة للحياة، فإنه من الممكن أن يسفر عن تدني كبير في نوعية العالم الذي نعيش فيه، لذا ينبغي إيجاد طريقة ما لتمكين كل الناس في الوقت الحاضر من الاستمتاع بالمياه الصالحة للشرب، الهواء النقي والتربة الخصبة، من هنا جاءت ضرورة التنمية المستدامة والتي يمكن أن نبينها من خلال:

1- **إنتاج الغذاء**: يرى خبراء الأمم المتحدة للتنمية أن تعداد العالم حاليا يقارب 6 مليار نسمة سنة 2008 ويتزايد عالميا بمتوسط 1.7% وسيصل إلى 8.5 مليار نسمة بحدود 2025 مما يؤدي في النهاية وصول عدد السكان إلى 11.5 مليار نسمة سنة 2150. إن هذه الأرقام تكون لها دلالة كبيرة بالنسبة لسكان اليوم، وذات أهمية بالغة بالنسبة للأجيال القادمة. وعليه سوف يصل الاستهلاك إلى الضعف، ومع أن معدل النمو للإنتاج الغذائي المطلوب هو 1.6% سنويا، وحسب التقدير دائما سيكون أقل من معدل 2% الذي تحقق في نهاية القرن العشرين (الثلاثين سنة الأخيرة).

ومنه فإن علماء الزراعة يتفقون على أن المهمة تكون أكثر صعوبة لأن كثيرا من مصادر النمو السابق لم تعد متاحة في الوقت الحاضر، ويوجد الآن خياران أساسيان هما:

- تكثيف الإنتاج الزراعي في الأراضي المستغلة فعلا.
- التوسع في مساحات جديدة.

فمع نهاية القرن العشرين كان الخيار تكثيف الإنتاج مسيطرا، وكان هو السبب في أكثر من 90% من النمو الزراعي. والآن أصبح من الصعب أن تكون ثورة خضراء جديدة تكرر المكاسب الضخمة التي تحققت في الحصول على الخيرات، ولن يكون التحدي متمثلا في زيادة الإنتاج بل في كيفية إنجاز ذلك بطريقة أقل ضررا مما حدث في الماضي، إذ أن المشاكل البيئية القائمة بالفعل والمترتبة عن تكثيف الإنتاج (انتقال المواد الكيميائية عن طريق المياه والحيوانات، ارتفاع المياه في الصحراء الجزائرية، ارتفاع نسبة الملوحة وما شابه ذلك) وصلت إلى حدود خطيرة في بعض مناطق العالم وستتدهور بدرجة أكبر إذا لم تتبع سياسات أفضل.

2- **التلوث والتحضر**: رغم كثرة التعريفات التي تتناول مفهوم التلوث، إلا أنها تتفق جميعها على أنه عبارة عن عملية تغيير في مكونات وعناصر البيئة ورغم وجود الملوثات منذ القديم إلا أن النظام الايكولوجي الطبيعي لم يسمح لها بالتوسع والانتشار لأن بنيته المتماسكة كانت دائما قادرة على استيعابها مما يجعلها محدودة في الزمان والمكان، ولكن بسبب التطور الصناعي الحالي الهائل أصبح من المتعذر إحصاء وحصر هذا الحشد الضخم من الملوثات التي لم تقف عند هذا الحد، بل هي في ازدياد مستمر يترافق طردا مع التنمية الصناعية، ويمكن تصنيف هذه الأنواع فيما يلي:

أ- الملوثات البيولوجية.

ب- الملوثات الكيميائية.

ج- **التلوث الضوضائي**: وينجم عن الأصوات الحادة التي تتجاوز شدتها الحد الأقصى الطبيعي للقدرة على استيعابها.

د- **التلوث الداخلي:** تتوزع أسبابه إلى فئتين:

- فئة الأخطار في تصميم المباني من حيث عدم ضمان التهوية المطلوبة.
- فئة الغازات أو الأبخرة غير المرئية وهذه الأخيرة تشمل الأبخرة التي تتصاعد من أجهزة تصوير السندات والوثائق أو من ورق المنسوج والستائر، وورق الجدران والسجاد أو من مواد التنظيف. أضف إلى ذلك كله أجهزة التكييف والتدفئة المركزية وثمة غازات غير مرئية وملوثة تنبعث من هذه الأجهزة دون أن ننسى المراوح، إذ يخرج من بعضها تراب غني بالمواد العضوية أو العفن الفطر.

ه- **الملوثات الفضائية:** يكاد الفضاء يصبح كالأرض مزدحما بالمركبات الفضائية والأقمار الصناعية التي تستمد طاقتها من شحنات من المواد النووية، وتدور على ارتفاعات منخفضة تصل إلى 260كلم فقط.

وعندما يتعثر عمل هذه الأقمار ويصعب التحكم فيها من المحطات الأرضية ولا يمكن توجيهها ويكون مصيرها السقوط على الأرض ولا يعرف مكان سقوطها قبل 120 دقيقة من حدوث ذلك.

هذا إضافة إلى تصادم وتحطم المركبات الفضائية التي يشكل حطامها نفايات فضائية، وكذلك تحطم النيازك في الفضاء البعيد، وسقوطها على الأرض مع ما تحمله من عناصر وغازات.

و- التلوث المعنوي(الأخلاقي): يندرج في إطاره التلوث الفكري، الأخلاقي، النفسي، الإعلامي والتربوي.

وإذا كان التاريخ يتضمن تعاقب فترات من النهضة وأخرى من الانحطاط، فإن عصر النهضة الذي شهده النصف الأول من هذا القرن استتبع بعصر انحطاط في النصف الثاني منه، ولا شك بأنه سبب ذلك هو التكنولوجيا الحديثة التي كانت بمثابة عملة ذات وجهين، وجه تنموي مادي ووجه تراجعي معنوي.

أما فيما يتعلق بالتحضر فإنه حسب خبراء الأمم المتحدة سوف تكون 90% من الزيادة السكانية في العالم في المناطق الحضرية، مما يخلق مشاكل كبيرة ومفزعة من التغير الاجتماعي والمؤسساتي وبالتالي ارتفاع نسبة الاحتياجات الاستثمارية في القاعدة الهيكلية (البني التحتية)، والحد من التلوث والعمل على توفير المياه الصالحة للشرب لكل شخص في السنوات الأربعين القادمة، سيتطلب مد الخدمات إلى3.7 مليار نسمة من المقيمين في المدن، كما أن الحيلولة دون تفاقم التلوث في بعض البلدان ذات النمو السريع سوف يتطلب خفض التلوث بالنسبة لوحدة الإنتاج الصناعي بمقدار 90% خلال الفترة من 2000 إلى 2030.

ثانيا: مقومات التنمية المستدامة:

تقوم التنمية المستدامة على مجموعة من المقومات والمتغيرات المؤثرة فيها نوجزها فيما يلي:

1- **الإنسان**: يشكل الإنسان محور التعاريف المقدمة بشأن التنمية المستدامة حيث تتضمن تنمية بشرية تؤدي إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم والرفاهية الاجتماعية، وهناك اعتراف اليوم بهذه التنمية البشرية على اعتبار أنها حاسمة بالنسبة للتنمية الاقتصادية وبالنسبة للتثبيت المبكر للسكان. وحسب تعبير تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن "الرجال والنساء والأطفال ينبغي أن يكونوا محور الاهتمام، فيتم نسج التنمية حول الناس وليس الناس حول التنمية". وتؤكد تعريفات التنمية المستدامة بصورة متزايدة على أن التنمية ينبغي أن تكون بالمشاركة، بحيث يشارك الناس ديمقراطيا في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وبيئيا.[1]

2- **العدالة**: يعتبر عنصر العدالة أو الإنصاف من العناصر الهامة الذي تشير إليه مختلف تعريفات التنمية المستدامة فهناك نوعان من الإنصاف هما:[2]

أ- **إنصاف الأجيال البشرية التي لم تولد بعد**: وهي التي لا تؤخذ مصالحها في الاعتبار عند وضع التحليلات الاقتصادية ولا تراعي قوى السوق المتوحشة في هذا الزمن.

ب- **إنصاف الأجيال الحاضرة**: وهم الذين يعيشون اليوم والذين لا يجدون فرصا متساوية للحصول على الموارد الطبيعية أوعلى الخيرات الاجتماعية والاقتصادية. فالعالم يعيش منذ أواسط عقد السبعينات تحت هيمنة مطلقة للرأسمال المالي العالمي الذي يكرس تفاوتا صارخا بين دول الجنوب ودول الشمال كما يكرس هذا التفاوت داخل نفس الدول، لذلك فإن التنمية المستدامة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار هذين النوعين من الإنصاف.

---

[1] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية**، دار وائل للنشر، عمان، 2007 ص ص 127، 128. (بتصرف).

[2] محمد محمود الإمام، **السكان والموارد والبيئية والتنمية**، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، الدار العربية للعلوم، المجلد الأول، القاهرة، 2007، ص20. (بتصرف).

لكن تحقق هذين النوعين من الإنصاف لن يأتي في ظل الهيمنة المطلقة للرأسمال المالي العالمي، وإنما يتحقق تحت ضغط قوى شعبية عمالية أممية يمكن من استعادة التوازن للعلاقات الاجتماعية الكونية.

3- **التكنولوجيا:** كما أفاض بعض المؤلفين في توسيع تعريف التنمية المستدامة تشمل تحقيق التحول السريع في القاعدة التكنولوجية للحضارة الصناعية، وأشاروا إلى أن هناك حاجة إلى تكنولوجيا جديدة تكون أنظف وأكفأ وأقدر على انقاض الموارد الطبيعية، حتى يتسنى الحد من التلوث، والمساعدة على تحقيق استقرار المناخ، واستيعاب النمو في عدد السكان وفي النشاط الاقتصادي.[1]

الفرع الثاني: أدوات تحقيق التنمية المستدامة

إن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب تنسيق جهود جميع شعوب الأرض لأن ظاهرة تدهور البيئة لا تصدها حدود من أي نوع ولتحقيق التنمية المستدامة يجب استخدام الأدوات اللازمة لذلك نذكر منها ما يلي:[2]

- التربية والتوعية البيئية التي تهدف إلى تطوير مجتمع سواء على المستوى الدولي أو العالمي يتمتع بدرجة كافية من الوعي لقضايا البيئة والتنمية ومهتمة بهذه الأمور المصيرية والمشكلات المرتبطة بها ويمتلك المعرفة والمهارات والاتجاهات والدوافع ولديه التزام فردي وجماعي بالسعي لإيجاد حلول للمشكلات القائمة وتطبيق الإستراتيجيات والممارسات الفعالة لتحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال إلزام الدول والمدارس والمعاهد الدولية والوطنية بشكل عام بأن تضع في استراتجياتها المبادئ التالية:
  - تحقيق التعليم البيئي والتنموي بدءا من المراحل الأساسية وصولا إلى المراحل المتقدمة من الدراسة.
  - دمج مفاهيم البيئة والتنمية في جميع برامج التعليم مع التركيز على مناقشة المشاكل البيئية على المستوى المحلي.
  - تأسيس هيئة وطنية تمثل جميع المهتمين في مجال البيئة والتنمية لإعطاء النصح والإرشاد.
  - تصميم وتخطيط وتنفيذ برامج التوعية البيئية والمساعدة الفنية والإعلامية للقطاعات والفئات الشعبية المختلفة.
  - إنتاج وبث برامج إعلامية تتعلق بالتوعية بالطاقة البديلة الناتجة من الشمس والرياح باعتبارهما طاقتين نظيفتين ودائمتين وكذلك التعامل مع النفايات المنزلية والمخلفات الزراعية واعتبارها كمصادر إنتاجية واقتصادية وذلك بإخضاعها لعمليات التدوير وإعادة الاستخدام بشكل اقتصادي أمثل.
- وضع الخطط الكفيلة لمواجهة الكوارث الطبيعية.
- المحافظة على التنوع البيولوجي وتأمين بقاء سائر الأنواع من الحيوانات والنباتات.
- الالتزام بمبدأ الإنتاجية والتنمية المستدامة والمتمثلة في استغلال الموارد الطبيعية الاستغلال الأمثل.
- تمويل برامج البيئة من خلال صناديق ومساهمات وجهود فردية وحكومية.
- وضع السياسات والتدابير الموجهة للحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث والتي تنقسم إلى مجموعتين أساسيتين تضم كل مجموعة العديد من الأساليب والأدوات:[3]

❖ **المجموعة الأولى**: تتمثل في الأدوات الاقتصادية التالية:
- فرض رسوم إصدار على المخلفات والانبعاثات الملوثة للبيئة.
- إصدار تراخيص بالتلوث يتم الإنجاز فيها بالحدود القصوى المسموح بها.
- المدخلات والمخرجات في العملية الإنتاجية تفرض عليها ضرائب أو تضع لها إعانات أو حوافز.
- دعم عملية الإحلال والتبديل للأجهزة التي قد تستخدم في خفض التلوث.

---

[1] نفس المرجع، ص21.(بتصرف).

[2] إلهام بوغليطة، أمال بوعفار، **الاقتصاد والبيئة وأدوات تحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20أوت1955، سكيكدة، أيام11، 12 نوفمبر2008، ص ص08،07.

[3] أحمد عبد الخالق السيد، أحمد بديع بليح، **تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002 ، ص ص 131- 141.

- تقرير حق الملكية الخاصة على بعض الأصول البيئية العامة مثل الموارد المائية من أنهار وبحيرات وغابات بهدف جعل هذه الأصول أموال اقتصادية وليست أموالا حرة على المشاع.

❖ **المجموعة الثانية**: تركز هذه المجموعة على:

- فرض القيود وتعيين الحدود في معالجتها لقضية التلوث والأخطار البيئية من خلال التنظيمات التشريعية واللائحية التي تحدد مستويات إصدار التلوث.
- توظيف اشتراطات معينة تتعلق بأسلوب الإنتاج أو المنتجات وقد تذهب في أقصى صورها إلى خطر ممارسة أنشطة محلية معينة لم تراع المعايير والقيود المفروضة وذلك لما يترتب عليها من مخاطر بيئية.
- تدخل الحكومة وتتحمل في سبيل ذلك نفقات مثل القيام بعملية التنظيف وجمع المخلفات وتنقية المياه وتطهيرها من الملوثات والقيام كذلك بتنمية وتطوير تكنولوجيا جديدة نظيفة بيئيا.
- جعل نظام الإدارة البيئية جزء لا يتجزأ من النظام الإداري الشامل باستخدام مقاييس معترف بها في سائر العالم والمتمثلة في:
  - ✓ المعيار البريطاني 7750 (BS 7750).
  - ✓ مواصفة الإيزو* 14000 (ISO 14000).
  - ✓ البرنامج الأوروبي لتدفق وإدارة البيئة (EMAS).

المطلب الثالث: متضمنات التنمية المستدامة

الفرع الأول: أهداف التنمية المستدامة وشروط تحقيقها

أولا: أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

1- **تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان:** تحاول التنمية المستدامة من خلال عمليات تخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا وروحيا عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو، وليس الكمية وبشكل عادل ومقبول.

2- **احترام البيئة الطبيعية:** التنمية المستدامة تركز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة الإنسان، أي أنها تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.

3- **تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة:** وذلك بتنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

---

* ISO اختصار لاسم المنظمة الدولية للمواصفات International Organisation standardisation ومقر هذه المنظمة جنيف حيث أنها تضم أكثر من 100 دولة، وتهتم هذه المنظمة بتوحيد المواصفات والمقاييس التي يتم اعتمادها في مختلف أنحاء العالم وفي شتى أصناف الصناعة والتجارة والخدمات باستثناء المواصفات التي تتعلق بالالكترونيات والكهرباء.

[1] عثمان محمد غنيم ، ماجدة أبوزيط، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 28-30.

4- **ترشيد وتنظيم استخدام الموارد الطبيعية المتاحة:** ولا يتم ذلك إلا من خلال وضع الآليات والخطط المسبقة التي من شأنها العمل على المحافظة على الموارد الطبيعية المتاحة وعدم استنزافها، عن طريق الاستخدام العقلاني والأمثل لها بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام معدلات تجددها الطبيعية، وفي نفس الوقت البحث عن بدائل للمواد واسعة الاستعمال حتى تبقى فترة زمنية أطول دون أن تخلف كمية كبيرة من النفايات تعجز البيئة عن امتصاصها.[1]

5- **زيادة الدخل الوطني:** إن عامل الفقر والتخلف الذي تعيش فيه بعض الدول وتدني مستوى معيشة سكانها هو الدافع الأساسي الذي يدفع هذه الدول إلى انتهاج واستحداث تنمية مستدامة فعالة من شأنها أن تساهم في زيادة دخلها الوطني وهو الأمر الذي لا يتحقق إلا عن طريق العمل على زيادة وتحسين الناتج الوطني من السلع والخدمات، وتحسين الكفاءة الإنتاجية داخل مختلف الوحدات في مختلف القطاعات الاقتصادية، إضافة إلى تحقيق الناتج القومي من رؤوس الأموال واستثمارها في توسيع النشاطات المنتجة في كامل تراب الدولة الواحدة.

6- **ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع:** تحاول التنمية المستديمة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سلبية أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطرا عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

7- **إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع:** وبطريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها.

ثانيا: شروط التنمية المستدامة:

اعتبر الجميع منذ وقت طويل أن الهندسة البشرية والتكنولوجيا يمكن أن تحقق الفاقة في الموارد الطبيعية وتعالج إنتاج النفايات والتلوث في البيئة.

ويدعم أغلبية الباحثين النظم البيئية التي تملك القدرة المحدودة لامتصاص النفايات وتوليد الموارد المتجددة إذ تسبب حالات الإنتاج والاستهلاك دون توقف تدهور كبير في النظم الطبيعية ومن المشكوك فيه أن التكنولوجيا تستطيع لوحدها تقليص الآثار البيئية الضارة للاستهلاك الواسع من الخيرات والموارد ويفترض الحفاظ على التنمية المستدامة عدد من الشروط التي يجب احترامها وقد حددها المجلس الكندي لوزارة البيئة بمايلي:[2]

- لا يتجاوز مستوى استخدام الموارد الطبيعية المتجددة مستوى توليدها.
- لا يتجاوز مستوى نفاذ الموارد غير المتجددة مستوى تنمية البدائل المتجددة.
- لا تتجاوز كمية التلوث والنفايات تلك التي تمتصها البيئة.
- يجب الاعتراف بأنه إذا لم يهدد التدهور الحالي للبيئة وجودنا الخاص يمكن مع ذلك أن يصيب جودة إطار حياتنا الحالي والمستقبلي ووجب تحمل المسؤوليات نحو الأجيال القادمة ومواجهة ضرورة التنوع الحيوي والحفاظ عليه وكذلك جودة البيئة.

الفرع الثاني: مبادئ التنمية المستدامة

[1] مراد ناصر، **حتميات التنمية المستدامة في الجزائر**، بحوث اقتصادية عربية، العدد 46، 2009، تاريخ الزيارة 2011/02/19، عن موقع: http://www.abhatoo.net.ma.

[2] محمد مرعي مرعي، **دور الإدارة الرشيدة للحكومات المركزية والمحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني في التنمية المستدامة-المسؤوليات والآليات-**، أوراق عمل المؤتمر العربي الرابع للإدارة البيئية حول التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية، البحرين، دون سنة نشر، ص ص 69 ، 70.

مع بداية القرن الواحد والعشرون بدأت تتبلور عقيدة بيئية جديدة تقوم على مبادئ أساسية وهي:[1]

المبدأ الأول: تحديد الأولويات بعناية: اقتضت خطورة مشكلات البيئة وندرة الموارد المالية التشدد في وضع الأولويات وتنفيذ إجراءات العلاج على مراحل وهذه الخطة قائمة على التحليل التقني للآثار الصحية والإنتاجية والايكولوجية لمشكلات البيئة وتحديد المشكلات الواجب التصدي لها بفعالية ففي سنة 1992تبين أن التلوث بالرصاص من أهم مشكلات البلد ثم مشكلات الآمونيات وأمكن التوقف عن استخدام البنزين المحتوي على مادة الرصاص، والآن حوالي خمسين دولة تعمل جديا على تحديد الأولويات بمشاركة المجتمع المحلي.

المبدأ الثاني: الاستفادة من كل وحدة من وحدات العملة: كانت معظم السياسات البيئية بما فيها السياسات الناجحة مكلفة بدون مبرر وبدأ التأكيد على فعالية التكلفة. إن التأكيد يسمح بتحقيق إنجازات كثيرة بموارد محدودة وهو يتطلب نهجا متعدد الفروع ويناشد المختصين والاقتصاديين في مجال البيئة العمل سويا على تحديد السبل الأقل تكلفة للتصدي للمشكلات البيئية الرئيسية.

المبدأ الثالث: اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف: بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف ومفاضلات والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسة صممت لتحسين الكفاءة ولحد من الفقر ونظرا لخفض الموارد التي تكرسها لحل المشكلات البيئية منها خفض الدعم على استخدام الموارد الطبيعية.

المبدأ الرابع: استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا: إن الحوافز القائمة على السوق والرامية إلى خفض الأضرار الضريبية هي الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق فعلى سبيل المثال تقوم بعض الدول النامية كالجزائر بفرض رسوم الانبعاث وتدفق النفايات، وهي رسوم قائمة على قواعد السوق بالنسبة لعمليات الاستخراج.

المبدأ الخامس: الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية: يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيما وقدرة مثل فرض ضرائب على الوقود أو قيود الاستبراد لأنواع معينة من المبيدات الحشرية، إدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية فعلى سبيل المثال أدخلت الجزائر نظاما لتقييم الأداء البيئي مثل الحملات الرامية إلى إطلاع الرأي العام ونشر الوعي العام الذي يعتبر أقوى من النهج الأكثر تقليدية.

المبدأ السادس: العمل مع القطاع الخاص: يجب على الدولة التعامل بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص الذي يعتبر عنصرا هاما في العملية الاستثمارية والتنموية وذلك من خلال تشجيع الإصلاحات البيئية للمؤسسات واعتماد أنظمة الإيزو ISO ويرمز بالرقم 14001 لسلسلة المواصفات التي تهتم بالشؤون البيئية وإدارتها التي تشهد بأن المؤسسات لديها أنظمة سليمة للإدارة البيئية.[2]

المبدأ السابع: الاشتراك الكامل للمواطنين: إن هذه المشاركة ضرورة لأربعة أسباب:[3]

- لأن المواطنين المحليين يكونون في غالب الأحيان أقدر من المسؤولين الحكوميين في تحديد الأولويات.
- لأن أفراد المجتمعات المحلية يعرفون غالبا حلولا ذات مرد ودية غير متاحة للحكومات.
- لأن دوافع المواطنين المحليين هي التي تحفز غالبا على مراقبة مشروعات البيئة.
- يمكن أن تساعد هذه المشاركة على بناء قواعد جماهيرية تؤيد التغيير خاصة أن الإصلاحات البيئية تلقى معارضة عديدة من طرف الملوثين.

المبدأ الثامن: توظيف الشراكات التي تحقق نجاحا: معظم الحكومات الآن تمارس العمل في إطار شراكات تقوم بتحديد الأولويات كما أنها تعتمد على الارتباطات الثلاثية التي تشمل الحكومة، القطاع الخاص ومنظمات المجتمع، وقد أصبحت الشراكات الفعالة أكثر شيوعا عبر البلدان حيث حققت برامج البحار الإقليمية تقدما مهما في بحر البلطيق البحر الأسود وبحر آرال وفي بحيرة فيكتوريا.[1]

---

[1] سليمان كعوان، صالح لخضاري، **دور اقتصاد البيئة في تحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، أيام 21، 22 نوفمبر 2008، ص ص 19، 20.

[2] محمود خضير كاظم ، **إدارة الجودة الشاملة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2000، ص 107.

[3] زرزور براهمي، **المسألة البيئية والتنمية المستدامة**، الملتقى الوطني الأول حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، معهد علوم التسيير، المركز الجامعي، المدية، يومي 6،7 جوان2006، ص 12.

المبدأ التاسع: ينبغي التذكر بأن الإدارة أكثر أهمية من التكنولوجيا: تؤكد العقيدة البيئية الجديدة وبكل قوة على التنظيم الداخلي الجيد للمؤسسات والتحسينات الإدارية حيث يكون بوسع المديرين البارعين إنجاز تحسينات كبيرة في البيئة وبتكلفة قليلة ومن أمثلة ذلك تمكن أصحاب مصانع صهر الرصاص في أوروبا الشرقية من خفض تلوث الهواء وغبار الرصاص بـ 60% بفضل تحسين تنظيم المؤسسات من الداخل مع استثمارات قليلة وفي أمريكا اللاتينية أدى تحسن الكفاءة نتيجة لخوصصة أنشطة التعدين إلى تحسين كبير في إدارة النفايات والمياه المبددة.[2]

المبدأ العاشـر: إدماج البيئة من البداية: عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة فإن الوقاية تكون أرخص كثيرا وأكثر فعالية من العلاج، وتسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم وتخفيف الضرر المحتمل من الاستثمارات الجديدة في البنية التحتية، وأصبحت معظم الدول تضع في الحسبان التكاليف والمنافع النسبية عند تصميم إستراتيجيتها المتعلقة بالطاقة، كما أنها تجعل من العالم البيئي عنصرا فعالا في إطار السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتجارية والبيئية.[3]

المبدأ الحادي عشر: تفعيل التنمية الريفية للتخفيف من حدة الضغط على المدن: تعرف التنمية الريفية على أنها:"جملة نشاطات وإجراءات اجتماعية واقتصادية متكاملة تهدف إلى تطوير موارد الريف البشرية، الزراعية،الصناعية والسياحية...إلخ. وتهدف إلى تزويد الريف بالخدمات الأساسية بغية الوصول إلى بيئة متكاملة يتمكن فيها الإنسان من أن ينتج ويعيش بدرجة مقبولة من الرفاهية وأن يساهم في المجهود الاجتماعي، الاقتصادي والوطني ضمن تصور شامل ومتكامل يضم جميع البلاد"، وبالتخفيف من حدة التفاوت التنموي بين الريف والحضر يمكن كبح النزوح الريفي الذي يعتبر من أهم مشكلات تحقيق التنمية المستدامة.[4]

المبحث الثاني: أبعاد التنمية المستدامة

---

[1] نفس المرجع، ص12.
[2] نفس المرجع، ص12.
[3] نفس المرجع، ص12.
[4] صلاح الدين الزغبي وآخرون، **قراءة في التنمية الريفية**، مطبعة هندسة الإسكندرية، الإسكندرية، 1985، ص ص 26،27.

ظهر مفهوم التنمية المستدامة ليشمل جميع الأبعاد والجوانب بشكل متناسق ومتكامل وسنقوم في هذا المبحث بذكر خمسة أبعاد أساسية للتنمية المستدامة.

المطلب الأول: الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية

الفرع الأول: الأبعاد الاقتصادية:[1]

تتطلب التنمية المتواصلة ترشيد المناهج الاقتصادية حيث أظهرت العقود الأخيرة مأزقا تنمويا تمثل بشكل واضح في انقسام العالم إلى شمال غني وجنوب فقير.

أولا: حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية:

فبالنسبة للأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة نلاحظ أن سكان الدول المتقدمة يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية، فمثلا استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم في الولايات المتحدة الأمريكية أعلى منه في الهند بـ 33 مرة، وهو في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أعلى بـ 10 مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة.

كما أن الدول المتقدمة تتحكم بحوالي 90% من الناتج الصناعي العالمي وتمتلك حوالي 84% من إجمالي النشاط التجاري العالمي في حين يبلغ وزنها السكاني بحدود 25 % من سكان الكرة الأرضية، وهي تستهلك

اثنتي عشر ضعف مما تستهلكه دول الجنوب، ويبلغ متوسط دخل الفرد فيها بحدود عشرون ضعف من متوسط دخل الفرد في دول الجنوب.

ثانيا: إيقاف تبديد الموارد الطبيعية:

فالتنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة، ولا بد في هذه العملية من التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية وتعني التنمية المستدامة أيضا تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى دون ضرورة لاستهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض.

ثالثا: مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته:

وتقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، لأن استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل: المحروقات وبالتالي إسهامها في مشكلات التلوث العالمي كان كبيرا بدرجة غير متناسبة، يضاف إلى هذا أن الدول الغنية لديها الموارد المالية، التقنية والبشرية الكفيلة بأن تضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف وتستخدم الموارد بكثافة أقل، وفي القيام بتحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية والعمل معها، وفي تهيئة أسباب ترمي إلى تحقيق نوع من المساواة والاشتراكية للوصول إلى الفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعية داخل مجتمعاتها والصدارة تعني أيضا توفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز التنمية المستدامة في البلدان الأخرى، باعتبار أن ذلك استثمار في مستقبل الكرة الأرضية.

رابعا: تقليص تبعية البلدان النامية:

وثمة جانب من جوانب الروابط الدولية بين البلدان الغنية والفقيرة يحتاج إلى دراسة دقيقة ذلك أنه بالقدر الذي ينخفض به استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية، يتباطأ نحو صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية وتنخفض أسعار السلع الأساسية بدرجة أكبر، مما يحرم البلدان النامية من إيرادات تحتاج إليها احتياجا ماسا. ومما يساعد على تعويض هذه الخسائر، الانطلاق من نمط تنموي يقوم بالاعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتية وتأمين الاكتفاء الذاتي وبالتالي التوسع في التعاون الإقليمي، وفي التجارة فيما بين البلدان النامية وتحقيق استثمارات ضخمة في الرأس المال البشري والتوسع في الأخذ بالتكنولوجيات الحسنة.

---

[1] مبارك بوعشة، **أبعاد التنمية المستدامة مع الإشارة إلى تجربة هولندا**، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، أيام 21، 22 نوفمبر 2007، ص ص 02،03.

خامسا: التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة:

تعني التنمية المستدامة في البلدان الفقيرة تكريس استخدام الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة، ويحقق التخفيف من عبء الفقر الشديد نتائج عملية هامة بالنسبة للتنمية لأن هناك روابط وثيقة بين الفقر وتدهور البيئة، والنمو السريع للسكان.

سادسا: المساواة عن توزيع الموارد:

إن وسيلة التخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة مسؤولية كل من البلدان الغنية والفقيرة، وذلك من خلال المساواة في فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات بين جميع الأفراد داخل المجتمع. فالفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية وعلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى وعلى حرية الاختيار تشكل حاجزا هاما أمام التنمية.

سابعا: الحد من التفاوت في المداخيل:

التنمية المستدامة تعمل على الحد من التفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والسكن، وتجدر الإشارة إلى أن سياسة تحسين فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية تؤدي دورا حاسما في تحفيز التنمية السريعة.

ثامنا: تقليص الإنفاق العسكري:

كما أن التنمية المستدامة يجب أن تعنى في جميع البلدان بتحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية وأمن الدولة إلى الانفاق على احتياجات التنمية، ومن شأن إعادة تخصيص ولو جزء صغير من الموارد المكرسة الآن للأغراض العسكرية الإسراع بالتنمية بشكل ملحوظ.

تاسعا: تغيير أسلوب الإنتاج:

إن الإنتاج المتوافق مع النظام البيئي سيختلف اختلاف عميق مع الإنتاج الحالي إذ ينبغي إدخال إصلاحات أساسية على نظام الإنتاج تتمثل في إجراء تخفيض متواصل في مستوى المدخلات والمثال على ذلك إستعمال الطاقة الملوثة مثل الطاقة الكهربائية وتحويل العمل إلى استخدام الطاقات المتجددة بالإضافة إلى تقليص المخرجات من نفايات وملوثات وتصميم منتجات ذات كفاءة بيئية.

الفرع الثاني: الأبعاد الإنسانية والاجتماعية

هناك مجموعة أبعاد يجب أخذها بعين الاعتبار عندما يكون بصدد الاهتمام بالإنسان الفرد والبشر مجتمعين هي على النحو التالي:[1]

أولا: تثبيت النمو الديمغرافي:

تعني التنمية المستدامة بما فيها الأبعاد البشرية وذلك من خلال العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان، وهو أمر بدأ يكتسي أهمية بالغة، ليس لأن النمو المستمر للسكان لفترة طويلة وبمعدلات شبيهة بالمعدلات الحالية أصبح أمرا مستحيلا، بل كذلك لأن النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات كما أن النمو السريع للسكان في بلد أو منطقة ما يحد من التنمية، ويقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة كل ساكن.

ثانيا: الحجم النهائي للسكان:

[1] علي حميدوش، **التنمية البشرية والتنمية المستدامة**، الملتقى الوطني الأول حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، معهد علوم التسيير، المركز الجامعي، المدية، يومي 6،7 جوان 2009، ص ص 08-10.

للحجم النهائي الذي يصل إليه السكان في الكرة الأرضية أهمية أيضا، لأن حدود قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة بدقة "ونعني بالحجم الأمثل للسكان ذلك الحجم الذي يصل بدخل الفرد في المتوسط إلى أعلى مستوى ممكن في ظل الظروف الفنية القائمة".

ثالثا: أهمية توزيع السكان:

إن لتوزيع السكان أهمية خاصة، فالاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية، ولاسيما تطور المدن الكبيرة لها عواقب بيئية ضخمة، فالمدن تقوم بتركيز النفايات والمواد الملوثة فتتسبب في كثير من الأحيان في أوضاع لها خطر على الناس وتدمر النظم الطبيعية المحيطة بها، ومن هنا فإن التنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية الريفية النشيطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن، وتعني اتخاذ تدابير خاصة من قبيل اعتماد كل السياسات والتكنولوجيات حتى تؤدي إلى التقليص إلى الحد الأدنى من الآثار البيئية للتحضر.

رابعا: الاستخدام الكامل للموارد البشرية:

تنطوي التنمية المستدامة على الاستخدام الكفء للموارد البشرية، وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع، ومن المهم بصورة خاصة أن تصل الخدمات الأساسية إلى الذين يعيشون في فقر مدقع أو في المناطق النائية. ومن هنا فإن التنمية المستدامة تعني إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء أولا بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل: تعليم القراءة والكتابة، وتوفير الرعاية الصحية الأولية والمياه النظيفة والتنمية المستدامة تعنى فيما -وراء الاحتياجات الأساسية – تحسين الرفاه الاجتماعي والاستثمار في رأس المال البشري، بتدريب المربين والعاملين في الرعاية الصحية والفنيين والعلماء وغيرهم من المتخصصين الذين تدعو إليهم الحاجة لاستمرار التنمية.

خامسا: الصحة والتعليم:

إن التنمية البشرية تتفاعل تفاعلا قويا مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة، ومن ذلك مثلا أن السكان الأصحاء الذين نالوا من التغذية الجيدة ما يكفيهم للعمل، ووجود قوة العمل الحسنة بالتعليم، أمر يساعد على التنمية الاقتصادية ومن شأن التعليم أن ينمي الفكر الذي يدعو إلى التنوع البيولوجي وحماية أفضل له.

سادسا: دور المرأة:

إن المرأة هي المدبر الأول للموارد والبيئة في المنزل ورعاية وتربية الأطفال حيث يعتمد عليها في خلق نشئ صالح يغير من مستقبل التنمية في البلدان النامية ومع ذلك هي آخر من يجد الرعاية والاهتمام مقارنة بالرجال ولدور المرأة أهمية خاصة حيث تعتمد البلدان النامية على النساء والأطفال في الصناعات الصغيرة والزراعة والرعي والاعتناء بالبيئة المنزلية والاستثمار في صحة المرأة وتعليمها يعود على التنمية المستدامة بمزايا متعددة.[1]

سابعا: الأسلوب الديمقراطي في الحكم:

يعد الحكم الراشد على الصعيد الدولي أمرا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة، فالتنمية بالمفهوم الواسع ارتفع إلى مستوى السياسة فتعالج مسألة الحكم والعلاقة بين الناس والإدارة الحاكمة، إضافة إلى الإدارة العامة الرشيدة باعتبارها مكونات الحكم الراشد والتنمية المستدامة التي لا تشارك معها الجماعات المحلية كثيرا ما يصيبها الإخفاق وتعتمد هذه المشاركة على القبول الاجتماعي في جوهر الديمقراطية.

المطلب الثاني: الأبعاد البيئية والتكنولوجية

[1] خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2007، ص33.

الفرع الأول: الأبعاد البيئية[1]

أولا: إتلاف التربة، استعمال المبيدات، تدمير الغطاء النباتي والمصايد:

نلاحظ أن تعرية التربة وفقدان إنتاجيتها يؤديان إلى التقليص من غلتها، ويخرج سنويا من دائرة الإنتاج مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، كما أن الإفراط في استخدام الأسمدة ومبيدات الحشرات يؤدي إلى تلويث المياه السطحية والمياه الجوفية، أما الضغوط البشرية والحيوانية، فإنها تضر بالغطاء النباتي والغابات أو تدمرهما. وهناك مصايد كثيرة للأسماك في المياه العذبة أوالمياه البحرية يجري استغلالها بمستويات غير مستدامة أوأنها توشك أن تصبح كذلك.

ثانيا: حماية الموارد الطبيعية:

تحتاج التنمية المستدامة إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية والوقود، إبتداءا من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار وإلى حماية مصايد الأسماك مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الآخذين في التزايد وهذه الأهداف يحتمل تضاربها، ومع ذلك فإن الفشل في صيانة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيل بحدوث نقص في الأغذية في المستقبل، وتعني التنمية المستدامة هنا استخدام الأراضي القابلة للزراعة وإمدادات المياه استخداما أكثر كفاءة. وكذلك استحداث وتبني ممارسات وتكنولوجيات زراعية محسنة تزيد الغلة، وهذا يحتاج إلى اجتناب الإسراف في استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات حتى لا تؤدي إلى تدهور الأنهار والبحيرات، وتهدد الحياة البرية وتلوث الأغذية البشرية والإمدادات المائية وهذا يعني استخدام الري استخداما حذرا، واجتناب تمليح أراضي المحاصيل وتشبعها بالماء.

ثالثا: صيانة المياه:

في بعض المناطق تقل إمدادات المياه، وأيضا المياه الجوفية يتم ضخها بمعدلات غير مستدامة كما أن النفايات الصناعية والزراعية والبشرية تلوث المياه السطحية والمياه الجوفية، وتهدد البحيرات والمصبات في كل بلد تقريبا. والتنمية المستدامة تعني صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه، وهي تعني أيضا تحسين نوعية المياه وقصر المسحوبات من المياه السطحية على معدل لا يحدث اضطرابا في النظم الإيكولوجية التي تعتمد على هذه المياه، وقصر المسحوبات من المياه الجوفية على معدل تجددها.

رابعا: تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية:

تواصل مساحة الأراضي القابلة للزراعة وهي الأراضي التي لم تدخل بعد في الاستخدام البشري انخفاضها مما يقلص من الملاجئ المتاحة للأنواع الحيوانية والنباتية، باستثناء القلة التي يديرها البشر إدارة مكثفة وتتعرض الغابات المدارية والنظم الايكولوجية للشعب المرجانية والغابات الساحلية وغيرها من الأراضي الرطبة وسواها من الملاجئ الفريدة الأخرى لتدمير سريع. كما أن انقراض الأنواع الحيوانية والنباتية آخذا في التسارع، والتنمية المستدامة في هذا المجال تعني أن يتم صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة، وذلك بإبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم الايكولوجية بدرجة كبيرة.

خامسا: حماية المناخ من الاحتباس الحراري:

التنمية المستدامة تعني كذلك عدم المخاطرة بإجراء تغيرات كبيرة في البيئة العالمية، بزيادة مستوى سطح البحر، أو تغيير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي، أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية، يكون شأنها إحداث تغيير في

[1] منير نوري، **تحليل الأبعاد البشرية للتنمية المستدامة مع الإشارة إلى الوطن العربي**، الملتقى الوطني الأول حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، معهد علوم التسيير، المركز الجامعي المدية، أيام 6،7 جوان 2009، ص ص04،05.

الفرص المتاحة للأجيال المقبلة ويعني ذلك الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ، أو النظم الجغرافية الفيزيائية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأزون الحامية للأرض من جراء أفعال الإنسان.

الفرع الثاني: الأبعاد التكنولوجية

لتحقيق تنمية مستدامة يجب مراعاة ما يلي:[1]

أولا: استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية:

كثيرا ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث ما يحيط بها من هواء ومياه وأرض، وفي البلدان المتقدمة يتم الحد من تدفق النفايات وتنظيف التلوث بنفقات كبيرة، أما في البلدان النامية فإن النفايات المتدفقة في كثير منها لا يخضع للرقابة إلى حد كبير ومع هذا فليس التلوث نتيجة لا مفر من نتائج النشاط الصناعي وأمثال هذه النفايات المتدفقة تكون نتيجة لتكنولوجيات تفتقر إلى الكفاءة أو لعمليات التبديد، وتكون نتيجة أيضا للإهمال والافتقار إلى فرض العقوبات الاقتصادية، وتعني التنمية المستدامة هنا التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ وتقلص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد. وينبغي أن يتمثل الهدف في عمليات أو نظم تكنولوجية تتسبب في نفايات أو ملوثات أقل في المقام الأول، وتعيد تدوير النفايات داخليا وتعمل مع النظم الطبيعية أو تساندها، وفي بعض الحالات التكنولوجيات التقليدية التي تفي بهذه المعايير ينبغي المحافظة عليها.

ثانيا: الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة وبالنصوص القانونية الزاجرة:

التكنولوجيات المستخدمة الآن في البلدان النامية كثيرا ما تكون أقل كفاءة وأكثر تسببا في التلوث من التكنولوجيات المتاحة في البلدان الصناعية، والتنمية المستدامة تعني الإسراع بالأخذ بالتكنولوجيات المحسنة وكذلك بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها ومن شأن التعاون التكنولوجي سواء بالاستحداث أو التطويع لتكنولوجيات أنظف وأكفأ تناسب الاحتياجات المحلية. الذي يهدف إلى سد الفجوة بين البلدان الصناعية والنامية أو يزيد من الإنتاجية الاقتصادية وأن يحول أيضا دون مزيد من التدهور في نوعية البيئة، وحتى تنجح هذه الجهود فهي تحتاج أيضا إلى استثمارات كبيرة في التعليم والتنمية البشرية ولاسيما في البلدان الأشد فقرا و التعاون التكنولوجي يوضح التفاعل بين الأبعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية والتكنولوجية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

ثالثا: المحروقات والاحتباس الحراري:

إن استخدام المحروقات يستدعي اهتماما خاصا لأنه مثال واضح على العمليات الصناعية المقلقة. فالمحروقات يجري استخراجها وإحراقها وطرح نفاياتها داخل البيئة، فتصبح بسبب ذلك مصدرا رئيسيا لتلوث الهواء في المناطق العمرانية، وللأمطار الحمضية التي تصيب مناطق كبيرة، والاحتباس الحراري يهدد بتغير المناخ والمستويات الحالية لانبعاث الغازات الحرارية من أنشطة البشر تتجاوز قدرة الأرض على إمتصاصها.

رابعا: الحد من انبعاث الغازات:

وذلك عن طريق الحد بصورة كبيرة من استخدام المحروقات وإيجاد مصادر أخرى للطاقة لإمداد المجتمعات الصناعية.

خامسا: الحيلولة دون تدهور طبقة الأزون:

التنمية المستدامة تعني الحيلولة دون تدهور طبقة الأزون الحامية للأرض، فاتفاقية " كيوتو " جاءت مطالبة بالتخلص تدريجيا من المواد الكيميائية المهددة للأزون، وتوضح بأن التعاون الدولي لمعالجة مخاطر البيئة العالمية هو أمر مستطاع.

[1] محمد تقرورت، أحمد طرشي، **إشكالية النفط والتنمية المستدامة في الدول العربية**، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 7،8 أفريل 2008، ص ص 05،06.

المطلب الثالث: البعد المؤسساتي الدولي للتنمية المستدامة

مع تزايد الوعي بأهمية التنمية المستدامة واعتبارها من أهم تحديات القرن الواحد والعشرين التي تواجه الاقتصاد العالمي ازدادت الحاجة إلى إيجاد بعد مؤسساتي ينظم أهداف هذه التنمية، أبعادها وسبل الوصول إليها، كما أن هذه المؤسسات تحاول التنسيق فيما بينها لبلوغ الأهداف المنشودة وفيما يلي عرض لأهم المؤسسات الدولية المهتمة بالموضوع:[1]

أولا: البنك الدولي للإنشاء والتعمير:*

تتمثل أهدافه في:

- مساعدة الدول الأعضاء على تحديد الأولويات ورسم السياسات البيئية واستراتجيات التنمية المستدامة.
- توجيه القروض الممنوحة نحو قضايا البيئة عند مراحل التحضير وإعداد المشاريع.
- مساعدة الدول ودعمها في جهودها الرامية إلى إحداث التكامل بين مقاومة الفقر وحماية البيئة.
- المساهمة في معالجة القضايا العالمية المرتبطة بالبيئة عن طريق صندوق البيئة.
- التحكم في النمو الديمغرافي، برامج مقاومة الفقر، تحسين وضع النساء، تجهيزات وتطهير الماء الصالح للشرب.

ثانيا: صندوق البيئة العالمي:**

يركز على أربع أنواع من القضايا البيئية:

- حماية التنوع البيولوجي.
- التغيرات المناخية.
- حماية المياه.
- حماية طبقة الأوزون.

ثالثا: برنامج الأمم المتحدة للبيئة:*

له دور فعال ومحوري في إعداد وصياغة القوانين والاتفاقيات الدولية المرتبطة بالبيئة، حماية المياه الإقليمية، بروتوكول مونتريال (بكندا) حول طبقة الأوزون، واتفاقيات بال حول النفايات السامة. تشمل أولوياته الرئيسية:

- لدى البرنامج نظام الرصد والتقييم والإنذار المبكر في مجال البيئة حول العالم.
- تشجيع النشاط البيئي حول العالم وزيادة الوعي المجتمعي بالقضايا البيئية.
- تبادل المعلومات عن التكنولوجيات السليمة بيئيا وإتاحتها للجميع.
- تقديم المشورة التقنية والقانونية والمؤسساتية للحكومات والمنظمات الإقليمية.

رابعا: لجنة التنمية المستدامة:**

تؤدي دورا فعالا في إرساء قاعدة عمل مشتركة حيث تعمل بالتنسيق مع مختلف الوكالات التابعة للأمم المتحدة المهتمة بقضايا البيئة والتنمية المستدامة (منظمة الأمم المتحدة للزراعة والتغذية، المنظمة العالمية للصحة،

---

[1] ذهبية لطرش، **متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة**، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 7،8 أفريل 2008، ص ص 09،10.

* هو مؤسسة تعاونية مملوكة للبلدان الأعضاء يتم تشغيلها لصالحهم. وقد تأسس هذا البنك في عام 1944، الذي يعمل مع البلدان المتوسطة الدخل والأشد فقراً المتمتعة بالأهلية الائتمانية من أجل تعزيز النمو المستدام والمنصف.

** يعد صندوق البيئة العالمي من أكبر المنظمات المستقلة غير الحكومية لحماية البيئة في العالم، وتأسس في عام 1961 ويتمتع بـ5.2 مليون مؤيد في العالم وشبكات في أكثر من 100 دولة ومنطقة. بدأ الصندوق أعماله في الصين من خلال حماية البندا العملاق وموطنها عام 1980 ويعد أول منظمة دولية غير حكومية تعمل في مجال حماية البندا العملاق في الصين تلبية لدعوة الحكومة الصينية.

* هو جهة النشاط المعني بالبيئة والتابع لمنظمة الأمم المتحدة، أنشئ اليونيب وقت انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة لبيئة الإنسان في مدينة ستوكهولم بالسويد في يونيو 1972. ويقع مقره في مدينة نيروبي في كينيا ولدى البرنامج ستة مكاتب إقليمية في مناطق مختلفة من العالم.برنامج الأمم المتحدة للبيئة تأسس لتشجيع قيام شراكات لرعاية البيئة على نحو يتيح للأمم والشعوب تحسين نوعية حياتها دون إضرار بنوعية حياة الأجيال المقبلة، كما يقيم اللإحتفاليات الدولية والفعاليات مثل يوم البيئة العالمي في 5 يونيو من كل عام.

** أنشأت لجنة التنمية المستدامة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1992 لضمان المتابعة الفعالة لنتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (مؤتمر قمة الأرض) (ريودي جانيرو)، ولجنة التنمية المستدامة منتدى رفيع المستوى للتنمية المستدامة يستعرض ويرصد جوانب التقدم المحرزة في تنفيذ جدول أعمال القرن 21 وخطة تنفيذ جوهانسبورغ على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، ويعد تقارير في هذا الشأن. وتجتمع اللجنة سنويا في نيويورك في إطار دورات زمنية لأعمال الاستعراض وتحديد السياسات مدة كل منها سنتان.

برنامج الأمم المتحدة للتنمية). كما تعمل على تعزيز التعاون بين الدول المتقدمة والدول النامية في مجال التنمية المستدامة، حيث توجد على مستوى الدول الأعضاء لجنة وطنية للتنمية المستدامة تساهم
في وضع الاستراتيجيات الوطنية.

خامسا: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:***

تعتبر أمانة هذه المنظمة أن التنمية المستدامة هي المبدأ الأساسي المنظم والموجه لأنشطتها وهي تؤدي دورا مهما في التحضير والإعداد للمفاوضات الدولية حول هذا الموضوع وتعتبر أن تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر عامل مشجع للتنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة ومساعد على الوصول إلى الرفاهية الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة وحماية البيئة، وتعتبرها القناة الرئيسية لنقل التكنولوجيات النظيفة وتوزيعها. لذا تم التوصل في إطارها إلى اتفاق متعدد الأطراف حول الاستثمار تنظر إليه على أنه يضمن التنمية المستدامة بمعالجة كافية بفضل النقاط الأساسية:

- توجيه نشاط الشركات متعددة الجنسيات إلى المجالات التي لها علاقة بالبيئة، نشر التكنولوجيا. كما يلزمها بعدم التحايل على المبادئ البيئية والاجتماعية رغم أن الاتفاق لا يحمل طابع قانوني إلزامي إلا أنه في حالة إخلال وعدم التزام الشركات متعددة الجنسيات المستثمرة في الخارج للاعتبارات البيئية فإنه يأخذ بعين الاعتبار عند تسوية المنازعات.
- مبدأ المعاملة الوطنية أو عدم التمييز حيث أن القوانين والتشريعات البيئية تطبق وتحترم من طرف المستثمر الأجنبي المحلي على السواء بصورة موحدة دون تمييز. كما أنه يجب محاربة ومواجهة كل مظاهر الإغراق البيئي ووضع وتطبيق تشريع أساسي يعترف بسمو و مشروعية إلزامية القانون الدولي على التشريع المحلي، يمكن لهذا القانون رفض الاستثمارات الأجنبية التي تشكل خطرا على البيئة والصحة العمومية.

*** اختصارها **OECD** هي منظمة دولية مكونة من مجموعه من البلدان المتقدمة التي تقبل مبادئ الديمقراطية التمثيلية واقتصاد السوق الحر. نشأت في سنة 1948 عن منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي العملية (آنفا)(OEEC) التي يتزعمها الفرنسي روبير مارجولين، للمساعدة على إدارة خطة مارشال لإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. وبعد فترة تم توسيعها لتشمل عضويتها بلدان غير أوروبيه، وفي سنة 1960 تم إصلاحها لكي تكون منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: إمكانيات التنمية المستدامة

ترتكز إستراتيجية التنمية المستدامة حول دعم مختلف الجوانب، حيث لكل جانب من هذه الجوانب مؤشرات معينة يمكن من خلالها قياس التنمية المستدامة التي تمول من مصادر داخلية وأخرى خارجية خاصة بها وهذا ما سنوجزه في هذا المبحث.

المطلب الأول: إستراتيجية ومستويات التنمية المستدامة

الفرع الأول: إستراتيجية التنمية المستدامة[1]

تتمثل إستراتيجية التنمية المستدامة من أجل تحقيق أهداف الدول النامية بوضع سياسة إستراتيجية مالية ونقدية وذلك عن طريق تمويل مشاريع استثمارية وزيادة الإنتاج وتعزيز المشاريع الزراعية مما يسمح بتحسين مداخيل الأسر وتخفيض أسعار المواد الغذائية وبالتالي التقليل من مشاكل نقص التغذية ولهذا يجب على البنوك التجارية أن تؤدي دورا مهما في الدول النامية بتقليل الصعوبات أمام الاقتصاد الخاص للحصول على التمويل وإيجاد الآليات وشروط تمويل سهلة تتلاءم مع الاحتياجات المالية للأفراد ولعل أنجح تجربة بنك "قرامين بنك" في بنغلاديش الذي حصل صاحبه محمد يونس على جائزة نوبل للسلام 2006 مع محاولة هذه البنوك تطوير خدماتها البنكية لتمويل المشاريع مع وضع بعين الاعتبار ترشيد العلوم والتكنولوجيا لخدمة الإنتاج بجودة عالية ومواصفات عالمية مع توليد وخلق فرص العمل وتمثل مؤشرات التنمية المستدامة في الدول العربية، الوجه السلبي في بعض الحالات مثل تدهور مستويات الرعاية الصحية ومشاكل المياه وأزمة الصرف الصحي ومشكلة الأمية وتأثيرها على التنمية المتواصلة وباعتبار أن كل إستراتيجية لها معالم أو عناصر محددة فإن عناصر إستراتيجية التنمية المستدامة تتمثل فيما يلي:[2]

أولا: ثبات عدد السكان:

تستند فكرة ثبات عدد السكان إلى أن الزيادة السكانية في كثير من أنحاء العالم تتم بمعدلات لا يمكن لقاعدة الموارد الطبيعية المتاحة في تلك المناطق حملها كما أنه لا يمكن لأي تحسينات في البنية الأساسية الخدمية (مدارس، مستشفيات،...) والبنية الاقتصادية (البنوك، وسائل النقل بجميع أشكالها،...) والبنية الأساسية الإدارية (المحاكم،...) والبنية الأساسية الثنائية الهدف (خدمية واقتصادية) أن تتحملها.

ثانيا: أشكال جديدة من التقنية أو نقل التقنيات:

لقد أدى استهلاك الطاقة المفرط في الدول الصناعية وخصوصا البترول إلى خفض أجل نفاذ هذا المورد في كثير من الدول المنتجة للبترول في الشرق الأوسط عموما ودول الخليج خصوصا ولم يكن هذا الاستهلاك المفرط إلا نتيجة لأنماط التصنيع كثيفة الاستخدام للطاقة التي أنتجت الملوثات (الإنبعاثات الغازية) بكل تأثيراتها الضارة. إن استخدام التقانات الصناعية المعتمدة على الديزل والمازوت كمصادر للطاقة سواء لأغراض صناعية أو أنشطة النقل هو المسبب الرئيسي في انبعاثات أكسيد الكبريت ذو الآثار الصحية الوخيمة على سكان المدن ومن هذا كله يمكن القول بأن صور تقانات التنمية المستدامة هي التقانات الوقائية والنظيفة ومن أولويات البحث العلمي والتنمية والتطوير تخصيص الموارد المناسبة لابتكارها.

ثالثا: تقنين النفايات ومنع التلوث:

---

[1] خديجة حسين ، **التنمية المستدامة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية**، الملتقى العلمي الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة، أيام 10، 11 نوفمبر 2009، ص 04.

[2] محمد سمير مصطفى، **إستراتيجية التنمية المستدامة مقاربة نظرية وتطبيقية**، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، الأكاديمية العربية للعلوم، المجلد الأول، بيروت، 2006، ص ص 454-457.

يعد تلوث سطح الأرض ظاهرة قديمة قدم الإنسان نفسه، فالفضلات تنتج عن الإنسان ونشاطه لتستقر على سطح الأرض ولهذا فإن التقانات التي تهدف إلى تقليل النفايات ومنع التلوث في المناطق الحضرية والريفية هو أحد أهم تحديات الإدارة الحضرية الريفية على السواء ويتم ذلك بوسائل عدة:

- إدخال تغيرات على المدخلات المختلفة للصناعة واستبدالها بأخرى.
- إدخال تعديلات على النفايات المستخدمة.
- تحسن أساليب التشغيل.

وكل ذلك من أجل حماية الصحة العامة والحفاظ على البيئة وصيانتها واستدامتها.

رابعا: الإدارة المتكاملة للنظم البيئية:

إزاء الخلل المتزايد في توازن البيئة بسبب نشاطات الإنسان الجائرة مثل: الصيد الجائر في المحيطات،الرعي الجائر للمراعي الطبيعية واستهلاك الأراضي الزراعية لأغراض النمو الحضري والضغط على هذه الأراضي بزيادة الحمولة السكانية وهنا تبرز أهمية الإدارة المتكاملة للنظم البيئية وذلك كما يلي:

- تحديد مصادر الخطر والتهديدات البيئية.
- طرق التعامل مع أشكال التهديدات البيئية.
- تقويم الأخطاء وحجمها باستخدام المسوح المختلفة.
- تحديد مجالات العمل البيئي في إطار زمني طويل الأمد من خلال:
  - رسم السياسات الأهداف- الآليات- الإجراءات.
  - تحديد الهياكل المؤسسية والتشريعية والقوى البشرية- البنية التحتية -مصادر التمويل اللازم- الدعوة والتوعية البيئية.
  - البرامج والمشروعات المقترحة.

خامسا: الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية:

في هذا الصدد لابد من تطوير المؤسسات والمشاركة والموازنة بين المصالح المتضاربة والشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والحد من حدوث الفقر حتى تتعزز التنمية المستدامة وبتحسين استغلال الموارد الطبيعية دون حصول هدم وتدمير في قاعدتها على مر الزمن.

سادسا: تحديد طاقة استيعاب النظم البيئية:

يجري عدد من دول العالم دراسات وطنية لتحديد طاقة استيعاب مواردها الأرضية والبحرية بالنسبة إلى حجم السكان ومن المهم أن يكون هناك توازن بين طاقة هذه الموارد على إنتاج الغذاء وحجم السكان المتوقع ويجب أن ينطبق النهج نفسه على كل دول العالم وذلك بهدف إحداث التوازن بين حقوق الجيل الحاضر وحقوق الأجيال القادمة وعليه لابد من إجراء تقويم مفصل لطاقة استيعاب الأرض بمواردها المختلفة للسكان المتزايدين من ناحية، ومن ناحية أخرى التصدي للتهديدات البيئية التي تؤدي إلى الخلل المتزايد بين طاقة الأرض على إنتاج الغذاء والسكان وتحسين العلاقة على نحو إنساني ومتواصل.

سابعا: تحسين الأسواق وبناء مؤسساتها:

من المؤكد أنه ليس هناك بناء مؤسسي يتم ابتكاره فيؤدي إلى نمو المبيعات وإحداث الرواج الاقتصادي والحد من أعداد محدودي الدخل فالمؤسسات هي قواعد ومنظمات وآليات للتنفيذ، وتنفيذ القواعد المؤسسية قد يكون على المستوى الداخلي من جانب الأطراف التي تتأثر بها أو خارجيا أو من خلال طرف ثالث وفعالية المؤسسات ترتكز على الحوافز كذلك قد تكون المؤسسات رسمية أو غير رسمية.

ثامنا: التعليم والتربية البيئية وتغيير الاتجاهات:

يستلزم هذا الغرض البحث عن أنماط تعليمية غير تقليدية تهدف إلى التربية والتثقيف البيئي من شأنها تغيير السلوكيات المجتمعية وتوجيهها نحو التنمية المستدامة من خلال:

- الاهتمام بالتربية البيئية ومبادئ الصحة.

- تصميم بدائل وتقنيات وقاية البيئة ومعالجة الملوثات بما يتناسب مع وعي الناس ومستوياتهم التعليمية.
- الاهتمام بالتربية البيئية للعاملين في الأنشطة الزراعية والصناعية والخدمية للتأكد على مبدأ الحفاظ على البيئة ووقايتها قبل التركيز على العلاج ومكافحة التلوث.
- تنقية الرسائل الإعلامية.

الفرع الثاني: مستويات التنمية المستدامة

يمكن تقسيم الاستدامة إلى ثلاثة مستويات: منطقية، ضعيفة، قوية وهذا اعتمادا على الدرجة التي تلتزم بها:

أولا: الاستدامة المنطقية:

يتطلب هذا النمط من الاستدامة، بالإضافة إلى الحفاظ على رأس المال الكلي عند مستواه الأصلي الاهتمام بكل مكون من مكونات رأس المال من طبيعية واجتماعية ومن صنع الإنسان، كذلك يجب العمل على تحديد المستويات الحرجة بكل مكون من مكونات رأس المال، والتي يمكن أن يؤدي تعديها إلى ظهور مشكلة عدم القدرة على الإحلال.[1]

ثانيا: الاستدامة القوية (المتمركزة حول البيئة):

تتمثل في الحفاظ على المكونات المختلفة لرأس المال في مستواها الأصلي كل على حدى، ووفقا لهذا المفهوم فإن مكونات رأس المال المختلفة تعد مكملة لبعضها البعض وليست بدائل، إذا ففكرة الاستدامة القوية ترفض فكرة الإحلال بين مختلف أشكال رأس المال، وتدعيم ضرورة بقاء على الأقل جزء من مخزون رأس المال الطبيعي ثابتا، لذا ينظر أنصار الاستدامة القوية للأرض كمورد ناضب غير متجدد ومن ثم يزعمون أنه ليس هناك مستقبل بيئي ممكن إلا إذا تم تعديل جذري على جانب الطلب من المعادلة من خلال إعادة التفكير في موقفنا تجاه الطبيعة فضلا عن فكرتنا عن التقدم الاقتصادي والتنمية.

لذلك يركز أنصار الجانب الأقوى للاستدامة على تغيير المطالب اتجاه الأرض ويتبنون فهما مختلفا للتنمية المستدامة، حيث يعمدون إلى التأكيد على الاستدامة الإحيائية (البيولوجية) كشرط أولي لأي تنمية، بدلا من التركيز على التأثير الإنساني على استراتيجيات التنمية، ومن ثم ينظر للتنمية المستدامة كوسيلة لتحسين نوعية الحياة الإنسانية مع العيش ضمن حدود القدرة الاحتمالية للإنسان الحيوية للأرض.[2]

ثالثا: الاستدامة الضعيفة(المتمركزة حول الإنسان):

تتمثل في الحفاظ على رأس المال الكلي عند مستواه الأصلي دون الأخذ في الاعتبار التغيرات في مكونات رأس المال (الطبيعية، البشرية،..) وبالتالي فالاستدامة الضعيفة تقوم على افتراض أن هذه الأنماط من رأس المال تعد بدائل لبعضها البعض، حيث أن أنصار حركة الاستدامة الضعيفة المتمركزة حول الإنسان يتفاءلون بأن البشر سيجدون حلا لكل مشكلة بيئية تبرز على سطح الأرض، كما سيكونون قادرين على تعزيز مخزون الموارد وذلك لأن التقدم التقني كما يفترض سيمكن البشر من التحكم في الأرض لتلبية مطالبهم المتنامية ومن ثم فإن أي مشكلة تظهر ستحل من خلال التطور التقني.[3]

المطلب الثاني: قياس مؤشرات التنمية المستدامة

الفرع الأول: قياس التنمية المستدامة

---

[1] حمزة بالي، عمر مساوي، **إدماج البعد البيئي في السياسة الصناعية في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة**، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 7،8 أفريل 2008، ص09.

[2] عبد الله بن جمعان الغامدي، **التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة**، تاريخ الزيارة 2011/03/29، ص 20 عن موقع: http://www.arab-eng.org/vb/t1199.html .

[3] نفس المرجع، ص13.

إن مؤشرات التنمية المستدامة تعكس حقيقة أن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية هي جوانب مرتبطة ومتكاملة ومتداخلة وأي تغير يطرأ على جانب منها فإنه ينعكس على الجوانب الأخرى إلى جانب أن هذه المؤشرات تم تطويرها لمتابعة التقدم الحاصل وتقييم فاعلية وأثر السياسات التنموية المطبقة على تنمية واستغلال الموارد الطبيعية، لذلك فإن عملية إعداد مؤشرات لقياس التنمية المستدامة في المستويات المكانية المختلفة تمر بمجموعة من المراحل:[1]

❖ **المرحلة الأولى**: وتشمل الخطوات التالية:

- تحديد الجهات ذات العلاقة بعملية التنمية المستدامة بشقيها الحكومية والخاصة.
- تحديد دور كل جهة في عملية التنمية والأهداف التي تسعى لتحقيقها في ظل الأولويات الوطنية.
- وضع آلية لتحقيق التنسيق والتكامل بين أدوار هذه الجهات.
- تحديد المؤشرات التي تستخدمها هذه الجهات في تقييم إنجازاتها.

❖ **المرحلة الثانية**: وتشمل الخطوات التالية:

- تحديد المؤشرات المستخدمة في الدولة أو الإقليم والوضع الحالي لهذه المؤشرات.
- بيان مدى انسجام هذه المؤشرات مع قائمة المؤشرات التي أعدتها الأمم المتحدة لقياس التنمية المستدامة.
- تحديد الجهات التي تستخدم هذه المؤشرات.
- تحديد الأهداف التي من أجلها تستخدم هذه المؤشرات.

❖ **المرحلة الثالثة**:

يجب اختبار المؤشرات التي تعكس العلاقة بين الأولويات الوطنية وإستراتجية التنمية المستدامة في الدولة أو الإقليم من خلال قائمة المؤشرات المستخدمة وتلك التي أعدتها الأمم المتحدة مع ضرورة التأكيد على ما يلي:

- مدى توفر البيانات لهذه المؤشرات.
- إمكانية جمع ما هو غير متاح في البيانات.
- مصدر البيانات.
- استمرارية توفر البيانات.
- إمكانية الحصول على البيانات بسهولة.
- مدى واقعية هذه البيانات.
- طريقة إنتاج هذه البيانات (مطبوعة، إلكترونية، على شكل تقرير،...)

الفرع الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة

لقد جرت العديد من المحاولات لتطوير مؤشرات تمثل التنمية المستدامة على أكمل وجه وأدق تعبير منذ أوائل تسعينات القرن المنصرم وكان أبرز تلك المحاولات هي المؤشرات التي وضعتها لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة حيث اقترحت (59) مؤشرا يتم تصنيفها إلى أربع جوانب رئيسية اقتصادية اجتماعية، بيئية ومؤسسية كما اعتمدت اللجنة إطار تحليليا يصنف المؤشرات إلى ثلاث فئات رئيسية أسمتها مؤشرات الضغط والحالة والاستجابة حيث أن مؤشرات الضغط أو القوى الدافعة هي التي تصنف الأنشطة والعمليات والأنماط ومؤشرات الحالة هي التي توفر أو تعطي صورة للحالة الراهنة ومؤشرات الاستجابة هي التي تضع التدابير المتخذة أو التي تم العمل بها من قبل الدولة بصدد التنمية.

أولا: المؤشرات الاقتصادية:

تتمثل المؤشرات الاقتصادية في:[1]

[1] أمال يوب، كريمة سلطان، **المؤشرات البيئية في قياس التنمية المستدامة دراسة حالة مديرية البيئة بولاية سكيكدة**، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت1955، سكيكدة، أيام 11، 12 نوفمبر 2008، ص ص 16،17.

- نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي.
- حصة الاستثمار في الناتج القومي الإجمالي.
- ميزان التجارة للسلع والخدمات.
- الدين/ الناتج القومي الإجمالي.
- مجموع المساعدات.
- كثافة استخدام المواد.
- نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة.
- نسبة استهلاك موارد الطاقة المتجددة.
- كثافة استخدام الطاقة.
- توليد النفايات الصناعية والحضرية الصلبة.
- توليد النفايات الخطرة.
- إعادة تدوير واستخدام النفايات.
- المسافة التي يقطعها كل فرد حسب واسطة النقل يوميا.

ثانيا: المؤشرات الاجتماعية:

وتتمثل في:[2]

1- **المساواة الاجتماعية:** ترتبط المساواة مع درجة العدالة والشمولية في توزيع الموارد وإتاحة فرص الحصول على العمل والخدمات العامة (الصحة، التعليم،...) ومن القضايا الهامة المرتبطة بتحقيق المساواة الاجتماعية تبرز قضايا مكافحة الفقر وتوزيع الدخل، تمكين الأقليات الدينية والعرقية، الوصول إلى الموارد المالية والطبيعية وعدالة الفرص ما بين الأجيال.

وبالرغم من التزام معظم الدول بالمساواة الاجتماعية تبقى من أكثر القضايا صعوبة في التحقق ويمكن قياس المساواة الاجتماعية من خلال مؤشرين هما:

أ- **الفقر:** ويقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر ونسبة السكان العاطلين عن العمل وهم في سن العمل.

ب- **المساواة في النوع الاجتماعي:** ويمكن قياسها من خلال مقارنة معدل أجر المرأة بمعدل أجر الرجل.

2- **الصحة العامة:** إن الحصول على مياه شرب نظيفة وغذاء صحي ورعاية صحية دقيقة من أهم مبادئ التنمية المستدامة ففي معظم الدول فإن الخدمات الصحية لم تتطور وهناك عدة مؤشرات لقياس الصحة وهي:

أ- **حالة التغذية:** وتقاس بالحالات الصحية للأطفال.

ب-**الوفاة:** وتقاس بمعدل وفيات الأطفال تحت 5 سنوات.

ج- **الإصحاح:** ويقاس بنسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية.

د- **الرعاية الصحية**: وتقاس نسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية ونسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية لدى الأطفال.

---

[1] قدوري الرفاعي، **التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية وإشارة خاصة للعراق**، أعمال المؤتمرات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر،2007، ص 28.

[2] عبد الرزاق فوزي، كاتيا بوروبة، **التنمية المستدامة ورهانات النظام الليبرالي بين الواقع والآفاق المستقبلية**، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 7، 8 أفريل2008، ص ص 06،07.

3- **التعليم:** هناك ارتباط بين مستوى التعليم في دولة ما ومدى تقدمها الاجتماعي والاقتصادي فقد حققت الكثير من دول العالم نجاحا ملموسا في التعليم وفي تدريب سكانها على المعلومات الحديثة أما مؤشرات التعليم فهي:

أ- **مستوى التعليم:** ويقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس ابتدائي.

ب- **محو الأمية**: ويقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.

4- **السكن**: إن توفر المسكن المناسب من أهم احتياجات التنمية المستدامة وتشكل عملية الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن أحد أهم أسباب زيادة المشردين والذين لا مأوى لهم.

5- **الأمن:** ويتعلق الأمن في التنمية المستدامة بالأمن الاجتماعي وحماية المواطنين من الجريمة خاصة ضد الأطفال والمرأة وجرائم المخدرات والاستغلال الجنسي ويتم قياس الأمن الاجتماعي من خلال الجرائم المرتكبة لكل 100 ألف نسمة.

6- **السكان:** هناك علاقة عكسية ما بين النمو السكاني والتنمية المستدامة فكلما زاد معدل النمو السكاني في دولة ما زادت نسبة استغلال الموارد الطبيعية مما يؤدي إلى المشاكل البيئية وبالتالي تقليص فرص تحقيق التنمية المستدامة.

ثالثا: المؤشرات البيئية:[1]

1- **الغلاف الجوي:** هناك العديد من القضايا البيئية الهامة التي تندرج ضمن إطار الغلاف الجوي وتغيراته ومنها التغير المناخي وثقب الأوزون ونوعية الهواء وترتبط تأثيرات هذه القضايا مباشرة بصحة الإنسان واستقرار وتوازن النظام البيئي وهناك ثلاث مؤشرات رئيسية هي:[2]

أ- **التغير المناخي:** ويتم قياسه من خلال تحديد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

ب- **ترفق طبقة الأزون**: ويتم قياسه من خلال استهلاك المواد المستنزفة للأزون.

ج- **نوعية الهواء:** ويتم قياسها من خلال تركيز ملوثات الهواء في الهواء المحيط في المناطق الحضرية.

2- **الأراضي:** وهي قضية معقدة في علاقتها بالتنمية المستدامة فالأرض لا تتكون من البنية الفيزيائية وطبوغرافية السطح فقط بل أيضا من الموارد الطبيعية الموجودة فيها ومؤشراتها:

أ- **الزراعة:** ويتم قياسها بمساحة الأرض المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية واستخدام المبيدات والمخصبات.

ب- **الغابات:** ويتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض ومعدلات قطع الأخشاب والتشجير.

ج- **الحضرنة:** ويتم قياسها بمساحة الأراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية دائمة أو مؤقتة.

3- **المياه العذبة:** لاشك أن المياه تعتبر أكثر القضايا المهمة للتنمية المستدامة وهي أكثر الموارد الطبيعية تعرضا للاستنزاف وللتلوث ولعل أهم المؤشرات المستخدمة في مجال المياه هي:

أ- **نوعية المياه:** وتقاس بتركيز الأكسجين المذاب عضويا ونسبة البكتيريا المعوية في المياه.

ب- **كمية المياه:** وتقاس من خلال حساب كمية المياه السطحية والجوفية التي يتم ضخها واستنزافها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية.

---

[1] أحمد تي، نصر الرحال، **إدارة الطلب على المياه كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة دراسة بعض تجارب الدول العربية**، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام7،8 أفريل 2008، ص ص 24،25.

[2] عبد الرحيم محمد عبد الرحيم، **التنمية البشرية مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي**، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية حول التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007، ص14.

4- **التنوع الحيوي:** يعتبر من أهم عناصر التنمية المستدامة إذا أن حماية التنوع الحيوي يعتبر واجبا بيئيا وأخلاقيا لتأمين التنمية المستدامة ذلك أن العلاقة بينهما علاقة ترابط إذ أن توسع الأولى أصبح مرتبط بالجودة للأخيرة، لذا فإن حماية التنوع الحيوي والاستخدام المستدام لعناصره وكذلك الموارد المتجددة الأخرى تعتبر شرطا أساسيا لاستدامة التنمية ويتم قياس التنوع الحيوي من خلال مؤشرين هما:

أ- **الأنظمة البيئية:** يتم قياسها بحساب نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية وكذلك مساحة الأنظمة البيئية الحساسة.

ب- **الأنواع:** يتم قياسها بحساب الكائنات الحية المهددة بالانقراض.

5- **البحار والمحيطات والمناطق الساحلية:** بما أن البحار والمحيطات تشكل بأكثر من 70 % فإن إدارة هذه المناطق بطريقة مستدامة بيئيا هو أكبر التحديات التي تواجه البشرية، أما المؤشرات المستخدمة فهي:

أ- **المناطق الساحلية:** وتقاس بتركيز الطحالب في المياه الساحلية ونسبة السكان في المناطق الساحلية.

ب- **مصائد الأسماك:** يقاس بوزن الصيد السنوي للأسماك.

رابعا: المؤشرات المؤسساتية:

تتمثل المؤشرات المؤسساتية فيما يلي:[1]

1- الحصول على المعلومات.

أ- عدد أجهزة التلفزيون والراديو لكل 1000 نسمة.

ب- عدد الصحف اليومية لكل 1000 نسمة.

ج- عدد الحواسب الشخصية لكل 1000 نسمة.

د- عدد خطوط الهاتف الرئيسية لكل 1000 نسمة.

ه- عدد المشتركين في الأنترنات مستخدمي الانترنات لكل 1000 نسمة.

2- العلم والتكنولوجيا من خلال:

أ- عدد العلماء والمهندسين العاملين في البحث والتطوير لكل مليون نسمة.

ب-الإنفاق على البحث والتطوير بنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي.

المطلب الثالث: مصادر تمويل التنمية المستدامة

هناك العديد من الوسائل والآليات التي توفر الموارد المالية لتحقيق التنمية المستدامة منها الوسائل الداخلية والوسائل الخارجية كما يلي:

الفرع الأول: مصادر التمويل الداخلية

أولا: الإدخارات:

وهي مصدر أساسي لتمويل التنمية بصفة عامة والتنمية المستدامة بصفة خاصة (حسب السياسة المتبعة للدولة) وتتمثل في الادخارات الاختيارية والادخارات الإجبارية حيث أن:[2]

1- **الادخارات الاختيارية:** هي ما يقوم به الأفراد والهيئات والمؤسسات طوعيا وبمحض إرادتهم.

---

[1] عبد الهادي سليمان، **الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 39.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 240.

2- **الادخارات الإجبارية:** وهي الادخارات التي تقتطع من الدخول المتحققة لدى الأفراد والمؤسسات بطريقة إلزامية وتشمل ما يلي:[1]

أ- **الادخار الحكومي**: وهو الفرق بين النفقات العامة والإيرادات العامة.

ب- **الادخارات الجماعية:** هي الادخارات التي تقتطع من دخول بعض الجماعات بطريقة إجبارية طبقا لتشريعات معينة ملزمة بقانون مثل: أرصدة صناديق التأمين الاجتماعي بأنواعه المختلفة وهي خاصة بالعاملين في الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة وبالوحدات الاقتصادية التابعة لها.

ويمكن توجيه هذا النوع من مصادر التمويل إلى كل من التنمية بمفهومها العام والتنمية المستدامة حسب درجة وعي هذه الدولة.

ثانيا: الضرائب:

وتعرف بأنها اقتطاع مالي يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف والأعباء دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة[2] هذا بالمفهوم العام أما من ناحية التنمية المستدامة نجد:

1- **الجباية البيئية (الضريبة الخضراء):**[3] هي اقتطاع نقدي جبري تفرضه الدولة بصفة نهائية وبدون مقابل كعقوبة له على تلويث البيئة وبالتالي عندما يدفع الملوث ثمن ملوثاته فإن هذا سيكون حافزا له لعدم التلويث مرة أخرى أو البحث عن تكنولوجيا نظيفة بيئيا حتى يساهم في التقليل من نفقاته.

إن أساس فرض هذه الضريبة هو المبدأ العالمي "الملوث-يدفع"، وقد تم طرح هذا المبدأ لأول مرة سنة 1972 من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومضمون هذا المبدأ هو: يجب على الملوث أن يتحمل كلفة تنفيذ إجراءات الرقابة المتبعة من طرف السلطات العمومية من أجل بيئة مقبولة.

إن سعر الضريبة يتحدد عند النقطة التي تتعادل فيها كلفة الضرر الحدي الذي يسببه الملوث مع التكاليف الحدية لمكافحة التلوث بمعنى آخر فإن الضريبة تساوي تكلفة تفادي الضرر أو تكلفة إزالة الضرر.

ولكي تكون جباية السياسة البيئية ذات فعالية يجب توفر الشروط التالية:

- أن تكون الضريبة المفروضة أكبر من تكلفة المعالجة.
- أن تتسم بالمرونة فتختلف معدلاتها وفقا لنوع النفايات وحجمها والمنطقة الجغرافية التي تظهر فيها.
- أن تستعمل هذه الإيرادات وما يساويها في تدعيم البحوث التي تسعى إلى إيجاد آليات إنتاج نظيفة.

2- **الرسوم البيئية:**[4] يطلق عليها كذلك الرسوم الخضراء أو رسوم الأضرار وهي حقوق نقدية مقتطعة من طرف الحكومة إزاء استخدام البيئة، كما تعرفها المذكرة الجبائية لوزارة المالية الفرنسية في الفصل التاسع بأنها "تلك الرسوم التي تخضع لها مادة ما عند طرحها للاستهلاك نتيجة الأضرار البيئية التي تنتج عنها".

كما أن الاتحاد الأوروبي وفي إحدى نشراته الإعلامية يؤكد على أن الاقتطاع الجبائي يعتبر بيئيا إذا كان الوعاء الخاضع لهذا الاقتطاع له آثار سلبية على البيئة، كما أن إيرادات هذا الاقتطاع يوجه مباشرة إلى موازنة الدولة أو يتم تخصيصها لوجهات محددة.

وحسب نفس النشرة الإعلانية فإن هناك نوعين من الاقتطاعات البيئية:

- تلك التي تمس انبعاث الملوثات رسوم على تلويث المياه، على الانبعاثات الرنانة في مجال الطيران.
- تلك التي تمس المواد (الرسوم على المبيدات، البنزين، ...).

---

[1] عرفان تقي الحسني، **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999، ص ص45،46.

[2] سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة: النفقات العامة- الإيرادات العامة- الميزانية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص 115.

[3] كمال رزيق، محمد طالبي، **الجباية كأداة لحماية البيئة حالة الجزائر**، الملتقى الوطني الأول حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، معهد علوم التسيير، المركز الجامعي، المدية، أيام 6،7 جوان 2006، ص08.

[4] رشيد سالمي، **أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص ص 130،131.

كما أن للرسوم البيئية أنواع تتمثل في:

أ- **الرسوم التحويلية أو المخصصة:** ويطلق عليها كذلك بالإتاوات وهي تفرض على من يغير في البيئة والتي تستعمل إيراداتها في تغطية تكاليف الخدمات البيئية وإجراءات تخفيض التلوث، مثل معالجة المياه (إتاوات على الاستهلاك) كما يمكن استعمال إيراداتها في تغطية نفقات خدمات بيئية مختصة (الرسوم المخصصة) وهي ليست مرتفعة وأقل ردعا.

ب- **الرسوم المحرضة أو الحاثة:** والتي تستعمل من أجل تعديل وتصحيح سلوك المنتجين أو المستهلكين، وهي ذات معدلات مرتفعة وتلعب دورا ردعيا مهما وهي في هذه الحالة أداة تصحيحية حقيقية، فعندما يكون هناك رسم على كمية الملوثات فهذا يعني تكاليف تبعا لكميات الملوثات المطروحة، ومن الناحية المالية فإنه الأنسب للمؤسسة للتقليل من كمية النفايات المطروحة وبالتالي التقليل من تلويث البيئة.

ج- **الرسوم البيئية الجبائية**: والتي تهدف إلى الرفع من مستوى الإيرادات الجبائية التي يمكن توجيهها إلى تمويل مشاريع لحماية البيئة.

ثالثا: التراخيص البيئية (رخص التلوث القابلة للتداول):[1]

هي عبارة عن شهادات قابلة للتداول تصدرها الدولة مقابل الحق في كمية من التلوث تعادل قيمة التصريح وكلما تزداد قيمة التصريح تزداد الكمية من التلوث وهي تمثل تعويض للأفراد مقابل التلوث نفسه وتتقدم المؤسسة إلى شراء التصريح إذا كانت النفقات الحدية لمواجهة التلوث أعلى من سعر التصريح وتبيع التصريح إذا كانت النفقات الحدية للمعالجة أصغر من قيمة التصريح ومن أشهر أسواق رخص التلويث هو سوق انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت التي تديره وكالة حماية البيئة وتشارك فيه كل المؤسسات المنتجة للكهرباء في الولايات المتحدة الأمريكية. سوق انبعاث ثاني أكسيد الكربون وغازات الاحتباس الحراري الأخرى في أوروبا، سوق اصطياد سرطانات البحر في استراليا حيث تمنح الدولة تصاريح بالكمية التي يجب اصطيادها في هذا النوع وهذا بسبب الاصطياد المفرط له والخوف من انقراضه.

رابعا: الإعانات:[2]

وهي شكل من أشكال المساعدات المالية إذ تحفز مسببي التلوث على تغيير ممارساتهم والتصالح مع البيئة وذلك لتشجيع المؤسسات على معالجة النفايات قبل إلقائها في الموارد البيئية المختلفة (هواء، ماء، تراب).

وبهذا تقوم الحكومة بتقديم إعانات لتدعيم معالجة النفايات وتخفيض التكاليف وتعتبر الإعانات من الحوافز المالية الإيجابية للمنتجين كي يتصرفوا وفق الأهداف البيئية.

خامسا: إنشاء المصارف الخضراء (البنوك البيئية):[3]

وهي تعتمد على تقديم القروض في دراسة الجدوى، الأخذ بعين الاعتبار المخاطر البيئية ويمكن اللجوء إلى هذا النوع من المصارف كأداة تمويل التنمية المستدامة وأفضل تجربة لنموذج البنك الأخضر المصرف البيئي الألماني والذي يبلغ رأس ماله 600 مليون دولار مع بداية 2005 كما وصل عدد خبرائه 120 خبير وتقوم هذه البنوك بـــ:

- تقديم القروض بأقل سعر فائدة متداول في السوق للمشاريع التي تحافظ على البيئة.
- تقديم قروض بأسعار فائدة دين للمشاريع القائمة على الطاقة الشمسية.
- تقديم قروض بأسعار فائدة دين للمشاريع الزراعية التي تعتمد على الأسمدة الطبيعية.
- تعتمد في دراسة الجدوى للمشروع على وضع الخطر البيئي في المقام الأول قبل المخاطر البنكية التقليدية.

سادسا: التعويض العيني:[4]

---

[1] محمد عدنان بن الضيف، **مصادر تمويل التنمية المستدامة**، محاضرة في مقياس تمويل التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تمويل التنمية، قالمة، 2009، ص 10.(غير منشورة).

[2] نفس المرجع، ص11.

[3] نفس المرجع، ص11.

[4] نفس المرجع، ص11.

يتمثل في قيام الشركة بدفع تعويض عيني عن الأضرار البيئية الناتجة عن نشاطها مثل ما قامت به محطتين لتوليد الطاقات في هولندا تشعان أو تبعثان حوالي 6 ملايين طن من ثاني أكسيد الكربون وتمثل التعويض في إعادة تشجير 10000 هكتاركل سنة لمدة 25 سنة.

الفرع الثاني: مصادر التمويل الخارجية

تتمثل مصادر التمويل الخارجية في:[1]

أولا: القروض الخارجية:

وهي تلك المقادير النقدية التي تقدمها حكومة أو مؤسسة معينة تابعة لبلد معين لبلد آخر، وضمن شروط معينة يتفق عليها، أما من جانب القروض التي تستعمل في التنمية المستدامة فتتخصص بها مجموعة من الهيئات العالمية نذكر منها:

1- **البنك الدولي للإنشاء والتعمير:** يعتبر أول مؤسسة مالية متعددة الأطراف تضع سياسة للبيئة وتمثلت سياسة البنك الدولي في البداية اتجاه المشكلات البيئية في تقديم النصيحة، وفي سنة 1989 أحرز البنك تقدما كبيرا في إدخال الاعتبارات البيئية ضمن المسار الرئيسي لسياساته وعملياته حيث أصبحت الاهتمامات البيئية غالبة في أعماله. ويقوم البنك الدولي بمساعدة الدول النامية على حماية بيئتها عن طريق:

أ- **تقديم المشورة والمساعدات الفنية والتدريب:** تساعد التحليلات القطرية للبيئة والتقييمات البيئية في مختلف البلدان على تقييم أولوياتها البيئية بطريقة منهجية، فضلا عن تقييم الآثار البيئية للسياسات الرئيسية وقدرات هذه البلدان على معالجة أولوياتها في مجال التنمية وعلى مدار 5 سنوات الماضية أسهمت التحليلات القطرية للبيئة في إثراء معلومات القائمين على إصلاح السياسات مثل التحليل القطري للبيئة في كولومبيا وتحديد عمليات الإقراض، التحليل القطري للبيئة في بنغلاديش ومصر وتونس جعل البيئة جزأ لا يتجزأ من استراتيجيات المساعدة القطرية.

ويجري العمل في التقييمات القطرية البيئية في مجموعة متنوعة من القطاعات من بينها التعدين والنقل والتنمية الحضرية، كما يقوم البنك ببناء القدرات المعنية بالإدارة البيئية في البلدان الشريكة.

ب- **مراعاة البعد البيئي في الاستثمارات:** حيث قام البنك بين 1986 و 1994 بتمويل 120 مشروعا له علاقة بالبيئة بما قيمته 9 ملايين دولار في شكل قروض.

وفي سنة 2003 أقر البنك 66 مشروعا بقيمة 1.3 مليون دولار تهدف إلى حماية البيئة بوجه خاص أو مشروعات ذات عناصر بيئية حيث وافق عليها البنك الدولي والمؤسسات الدولية للتنمية بنحو 11.25 بليون دولار تم ربط 32% من هذا المبلغ لإدارة التلوث والصحة البيئية و 27% لإدارة الموارد المائية و14% للسياسة البيئية و15% لإدارة الأراضي و12% للمبادرات المعنية بتغير المناخ.

وفي السنة المالية 2006 بلغ عدد المشروعات التي وافق عليها البنك9 مشروعات تدخل إدارة الموارد والبيئة الطبيعية في مكوناتها بتكلفة تبلغ 0.3 بليون دولار.

وفي منتصف السنة المالية 2007 بلغت قيمة حافظة المشروعات التي تتضمن أنشطة إدارة الموارد والبيئة الطبيعية 9.2 بليون دولار.

ج- **المساعدة في حماية البيئة العالمية**: من خلال المساهمة في:

[1] أسماء رزاق، **آليات تمويل سياسات حماية البيئة في الجزائر- دراسة حالة ولاية بسكرة-** ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008، ص ص47- 50.

- **الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ برتوكول مونتريال**: باعتبار البنك الهيئة التنفيذية لبرتوكول مونتريال لمدة 15 سنة، قام بتنفيذ أكثر من 600 مشروع استثماري ومساعدة فنية تصل قيمتها نحو 806 مليون دولار أمريكي للتخلص تدريجيا من نحو 260 ألف طن من الموارد المستنفذة للأزون في منتصف سنة 2006.
- **صندوق البيئة العالمي:** منذ إنشائه وحتى منتصف السنة المالية 2007 بلغ حجم الأموال التي قامت مجموعة البنك بتعبئتها 17.6 بليون دولار أمريكي وذلك لمعالجة القضايا المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتغير المناخ والمواد المستنفذة لطبقة الأزون والمياه الدولية.
- **صندوق تمويل خفض انبعاثات الكربون لأغراض التنمية:** هو وحده خفض انبعاثات الكربون بالبنك الدولي والتي تستهدف استقطاب استثمارات خاصة وعامة جديدة في المشروعات التي تخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

كما يعمل البنك في إطار شراكات عديدة مع هيئات لتنمية ثنائية ومتعددة الأطراف ومؤسسات المجتمع المدني فضلا عن مؤسسات تابعة للقطاع الخاص ومن أمثلة ذلك تحالف البنك الدولي والصندوق العالمي للطبيعة لحماية الغابات واستخدامها المستدام والذي يهدف إلى إنشاء المناطق المحمية المهددة بشدة، ومبادرة الأرض الإفريقية وهي شراكة تعمل على التصدي لتدهور الأراضي وزيادة الإدارة المستدامة للأراضي في جميع أنحاء إفريقيا.

2- **صندوق البيئة العالمي:**[1] تم اعتماد صندوق البيئة العالمي رسميا عام 1994 في أعقاب مرحلة تجريبية لمدة 3 سنوات وكانت تدار مشاريع الصندوق في البداية بواسطة ثلاث وكالات منفذة هي البنك الدولي برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، ويتولى تنفيذها مجموعة من الشركاء العامين والخواص بما في ذلك الحكومات والمنظمات غير الحكومية.

وفي السنوات الأخيرة منحت البنوك الإقليمية (بنك التنمية الآسيوي، بنك التنمية الإفريقي وبنك التنمية للدول الأمريكية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية الصناعية) الفرصة للقيام بإدارة مشاريع الصندوق بالتعاون مع وكالات المنفذة والتنفيذية.

ويضم الصندوق 173 دولة عضو كما يمثل الآلية التمويلية الرئيسية المتعددة الأطراف التي تقدم التمويل في شكل منح وقروض ميسرة بهدف حماية البيئة ويعتبر الهيئة التمويلية الوحيدة لعدة اتفاقيات بيئية.

ويمول الصندوق ستة مجالات رئيسية هي: التنوع البيولوجي – تغير المناخ – المياه الدولية – الملوثات العضوية – تدهور الأراضي – استنزاف طبقة الأزون.

ثانيا: مبادلة الدين بالطبيعة:

من المعروف أن مشكلة المديونية وأعبائها المتمثلة في الفوائد تستنزف الكثير من موارد الدول النامية وتجعل حكومات تلك الدول عاجزة عن تنفيذ البرامج التنموية وهذا ما أكده تقرير برندتلاند " أن الدول النامية تعاني مديونية مفرطة تؤثر سلبا على التنمية المستدامة فعبئ الديون يؤدي بالكثير من الدول إلى استغلال أراضيها ومواردها بشكل مفرط بالإضافة إلى خدمة الدين التي تقلص وبشكل خطير من حصة ميزانياتها المخصصة لحماية البيئة".

وعليه تتوقف التنمية المستدامة في عدد كبير من البلدان النامية التي تعاني من ثقل المديونية على تخفيض هذه الديون حيث قام الأعضاء في نادي باريس بإلغاء جزء من ديون الدول ذات الدخل الضعيف وفي نهاية الثمانينات قدم اقتراح للتقليل من عبء المديونية تمثل في آلية مبادلة الدين.

وتنطوي مبادلة الدين غالبا على قيام الدول الدائنة ببيع الدين إلى مستثمر يقوم بدوره ببيع الدين إلى الدولة المدينة مقابل أسهم في رأسمال الشركة المحلية أو مقابل عملة محلية يستخدمها في البلد المدين.

أما مبادلة الدين مقابل حفظ الطبيعة تتمثل في تخفيض جزء من المديونية واستخدامها في مشروعات تعمل على حماية البيئة مثل حماية الثروة الغابية، النباتية والحيوية وهي آلية مفيدة للطرفين حيث تؤدي إلى:

[1] حدة فروحات، **إستراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد07، 2010، ص129.

- تخفيض المديونية للدول الأقل نمو.
- حصول الدائنين على معظم حقوقهم.
- حماية البيئة والمحافظة عليها وهو أمر يهم العالم بأجمعه.

وفي سنة 1987 تمت أول مبادلة للدين بمشروعات لحماية البيئة بين الحكومة البوليفية ومؤسسة الحماية الدولية وهي مؤسسة غير ربحية بواشنطن ومنذ ذلك التاريخ استفاد ما يزيد عن30 دولة من هذه الآلية ونشير هنا إلى أن بعض الدول العربية قد استفادت من هذه الآلية وهي الأردن وسوريا وتونس وقد أسفرت عمليات التحول إلى تخفيض جزء بسيط من ديونها مقابل ذلك تم إنشاء صناديق وطنية لحماية البيئة فيها.

وتجدر الإشارة إلى أنه رغم أهمية هذه الآلية في تمويل حماية البيئة إلا أن تطبيقها يبقى ضعيفا إذا ما قورن بحجم الديون التي تثقل كاهل الدول النامية.

ثالثا: المساعدات الدولية:

قدرت ندوة ريو دي جانيرو النفقات العامة المتوقعة لأجندة القرن 21 في البلدان النامية بمعدل سنوي يتجاوز 6100 مليار بين 1993 و2000 حيث قدمت المنظمات الدولية خمس المبلغ في شكل هبات أو قروض تفضيلية من قبل الدول المتقدمة وعليه فعلى هذه الدول أن تلتزم بالهدف الذي اتفق عليه في الأمم المتحدة وهو تقديم نسبة 0.7% كل سنة من الناتج القومي الإجمالي للدول في صورة مساعدات تنموية رسمية.

لكن تعذر بلوغ هذه النسبة من طرف الدول المانحة وأكدت هذه البلدان من جديد في الفصل 22 من جدول أعمال القرن 21 المتعلق بالمصادر والآليات التمويلية التزامها بالوصول إلى هدف الأمم المتحدة المتفق عليه بتخصيص 0.7 % ولكن لم تحقق معظم البلدان هذا الهدف باستثناء هولندا وبلدان شمال أوروبا.

بالإضافة إلى ما سبق تم اقتراح بعض الآليات الأخرى لتمويل حماية البيئة نذكر منها:

- **ضريبة توبين:** اقترح جيمس توبين فكرة فرض ضريبة على الصفقات الدولية ذات المدى القصير يمكن اقتطاعها بالعملة الصعبة وتستخدم إيراداتها في تمويل حماية البيئة ولكن المشكل في هذا الاقتراح هو صعوبة تطبيقه على الصعيد الدولي حيث تفترض هذه الآلية تنسيقا دوليا لا يمكن تحقيقه.

وخلافا للاقتراح السابق فضل مفاوضو برتوكول كيوتو من أجل تقليل انبعاثات الغازات إنشاء سوق عالمية لتداول الانبعاثات ويتم فيه إصدار حقوق دولية يمكن تبادلها بين الدول حيث تستطيع الدول الحائزة على هذا الحق بيعه إذا استطاعت تقليل الانبعاثات إلى دولة أخرى أكثر إصدارا للانبعاثات وبالتالي فإنه تم خلق نوع جديد من التجارة وهي تجارة الغازات الدفيئة يطلق عليها اسم تجارة الكربون.

خـلاصـة الفـصل:

إن نموذج التنمية المستدامة يعتبر أحدث وأبرز ما توصلت إليه النماذج التنموية، حيث يعتبر الاهتمام بالبيئة وما تحتويه من موارد طبيعية هو أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها. إذ تنقسم التنمية المستدامة إلى ثلاث مستويات كما تسعى إلى تحقيق التوازن بين احتياجات أجيال الحاضر دون التضحية بالمستقبل، وتستعمل في ذلك مؤشرات التنمية من خلال تقييم مدى تقدم الدول والمؤسسات في مجالات تحقيق

التنمية المستدامة بشكل فعلي، وهذا ما يترتب عليه اتخاذ العديد من القرارات الوطنية والدولية حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية من خلال قياس هذه المؤشرات وبالتالي أخذ المصدر التمويلي المناسب.

ولنجاح مسيرة التنمية المستدامة عملت المنظمات المحلية والدولية على تبني الإستراتيجيات الهادفة إلى تكريس مبادئها وإعداد خطط تنموية تهتم بالمشروعات الحالية وبآثارها البعيدة على البيئة والبشرية في المستقبل، ومن هذا المنطلق برز الاهتمام بالتنمية السياحية كمورد اقتصادي يساهم في تحقيق التنمية المستدامة وهذا ما سنتعرض إليه بنوع من التفصيل في الفصل الثاني.

تمهـــيد:

السياحة ظاهرة اقتصادية واجتماعية ظهرت بصورة واضحة في النصف الأخير من القرن العشرين. فقد أصبحت في كثير من دول العالم من أهم القطاعات الاقتصادية، حيث أدت إلى تغيير في أنماط العمل ومستويات المعيشة وتوزيع الدخول، كما أن التوسع في النشاطات السياحية صحبه تغيرات ثقافية واجتماعية وبيئية والتي ارتبطت بتكنولوجيا فترة ما بعد الصناعة. وقد وضح أن للبيئة التي تنمو فيها السياحة أهمية كبيرة في تأكيد مستوى جودة ونجاح تجربة السفر الخاصة بالسائح، وسواء كانت بيئة طبيعية مثل الهواء والأرض، المياه والنباتات، أو كانت من صنع الإنسان والتي تشمل الآثار والمباني التاريخية والطرق وغيرها، وفي غياب البيئة النظيفة الجاذبة للسياح فإن السياحة نادرا ما تنجح. وعلى ضوء الاهتمام المتزايد بضرورة تبني مبادئ التنمية المستدامة بصفة عامة ومبادئ التنمية السياحية بصفة خاصة وانطلاقا من الحقيقة التي تقول بأنه قد حان الوقت لتبني فكر الاستدامة واعتباره الفكر الرائد في القرن الحادي والعشرين لعمليات التنمية في جميع القطاعات الاقتصادية بما فيها قطاع السياحة، دعت جميع التظاهرات العلمية والمهنية المتعلقة بقطاع السياحة في العالم إلى ضرورة إدماجه ضمن إستراتيجية مستدامة شاملة للبعدين الاجتماعي- ثقافي والاقتصادي، تحافظ على توازن متواصل بينهما داخل المحيط الطبيعي الذي يحويهما مفهوم التنمية المستدامة.

لذا سنركز في هذا الفصل على النقاط التالية:

المبحث الأول: الإحاطة بمفهوم السياحة وهذا من خلال التطرق إلى ماهية السياحة وأساسياتها بالإضافة إلى المنظمات والهيئات الدولية التي تنشط فيها.

المبحث الثاني: التطرق إلى التنمية السياحية من خلال طبيعتها ومتطلباتها ومرتكزاتها.

المبحث الثالث: إبراز المحاور الأساسية للتنمية السياحية المستدامة من خلال مفهومها ومناهجها وأهميتها قواعدها وأسسها.

المبحث الأول: عموميات حول السياحة

إن السياحة في الوقت الراهن لها أهمية بالغة، حيث أن كل دولة تسعى لأن تكون مقصد سياحي عالمي لذا سنتطرق في هذا المبحث إلى ماهية السياحة وأسسها ومكانتها.

المطلب الأول: ماهية السياحة

سنحاول في هذا المطلب تسليط الضوء على التطور التاريخي للسياحة وأهم المفاهيم الخاصة بالسياحة وخصائصها وأنواعها، وكذلك أهمية ومقومات السياحة.

الفرع الأول: لمحة تاريخية ومفاهيم أساسية للسياحة

أولا: لمحة تاريخية للسياحة:

مرت السياحة في تطورها التاريخي بالحقب التالية:

1- الحقبة الأولى:[1] مكانها الزمني يبدأ منذ ظهور الإنسان على وجه الأرض حتى 1840. حيث كانت وسيلة الانتقال المتاحة للإنسان في هذه المرحلة هي الوسيلة البدائية وهي الانتقال على قدميه

[1] نعيم الظاهر، إلياس سراب ، **مبادئ السياحة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن،2001، ص ص11،12.

أو باستعمال دواب الحمل (الحصان، الجمل...) للسير في الطرق البرية أما القوارب والسفن الشراعية الصغيرة فكان يستخدمها في المساحات المائية.

وكانت أهداف انتقال البشر في هذه الحقبة هي:

- إنتقال رجال الأعمال والتجار إلى الأسواق الجديدة سواء في داخل دولهم أو إلى الدول المجاورة بغرض التجارة والعمل من أجل بيع منتجاتهم البدائية.
- إنتقال أعداد كبيرة نسبيا إلى المعالم الدينية للأديان المختلفة وذلك للحج وزيارة الأماكن المقدسة في مكة والمدينة للمسلمين والقدس وردما للحجاج المسيحيين.
- أبناء الملوك والأمراء للدراسة والتعليم في المراكز العلمية العالمية في لندن، باريس، روما.
- سفر الأغنياء إلى أماكن الاستشفاء في مياه العيون المعدنية كالعيون المعدنية بألمانيا الغربية.
- سفر الأغنياء أيضا للتمتع بالطبيعة الساحرة والجو المناسب للإنسان طلبا للشمس الساطعة والمناطق الدافئة في الشتاء والماء والصيف وشواطئ البحر والبحيرات.

2- **الحقبة الثانية: سنة 1840- 1914:**[1] في هذه الحقبة زاد فيها انتقال البشر نتيجة لاختراع القطار والسيارة وتطور سعة وسرعة هذه المركبات وتطور وسائل النقل البحري إلى السفن الكبيرة العملاقة وبدأ تنظيم عمليات انتقال البشر. كما بدأ قيام بعض الأفراد باستثمار واستغلال ظواهر انتقال البشر التي زادت بتنظيم رحلات جماعية لهم وكان أول من برز في هذا المضمار توماس كوك الانجليزي وقد نظم رحلات جماعية بالقطار داخل انجلترا والدول الأوروبية ونظم رحلات بحرية إلى أمريكا. كما نظم أولى الرحلات الطويلة حيث وصل إلى بلاد الشرق وبهذه الرحلات بدأت المفاهيم الجديدة للسياحة الحديثة حيث قام منظم الرحلة بمسؤولية تدبير وسائل السفر البرية والبحرية والانتقال من دول لأخرى وتدبير وسائل الإقامة والنقل داخل الدول التي تتم زيارتها.

3- **الحقبة الثالثة: سنة 1914 حتى الآن:**[2] كان تحديد هذه الحقبة بسبب اختراع الطائرة، والتي بدأ إستعمالها في الأغراض الحربية في الحرب العالمية الأولى. وبدخول الطائرة في مجال النقل المدني وخاصة بعد تطور سرعتها ووسائل الأمان بها أصبح لها الدور الأول في السياحة. وإن كانت وسائل النقل البحري قد حاولت الإبقاء على دورها في السياحة وظهرت سياحة البحر وتتمثل في متعة السفر الطويل بالبحر مع زيارة الموانئ المختلفة.

ومع بداية القرن العشرين وبالضبط بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وباستقرار الأوضاع السياسية وازدهار الأوضاع الاقتصادية، وارتفاع المستوى المعيشي، وتوفر وسائل النقل المتطورة كالطائرات، استعاد الإنسان ماضيه الحافل بالترحال ولكن تحت شعار جديد عرف بالسياحة وباستخدام أحدث وسائل النقل.

هنا أدركت الحكومات أن السياحة لم تعد ذات طابع تقليدي، وإنّما صارت اقتصاد واستثمار وعمالة ووعاء ضريبي. وانطلاقا من هذا كلّه أنشئت المنظمات الدولية للتخطيط السياحي مثل الإتحاد الدولي للمنظمات السياحية الرسمية (UIOTO) والذي سرعان ما تحول إلى منظمة دولية متخصصة في شؤون السياحة عرفت باسم المنظمة العالمية للسياحة (OMT) التابعة لهيئة الأمم المتحدة. هذا التطور الكبير كان نتيجة لعوامل عديدة نذكر منها:

- إستقرار الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية.
- التطور الكبير في وسائل النقل سواء البرية والجوية والبحرية.
- إرتفاع المستوى المعيشي والدخل الفردي.

[1] ماهر عبد الخالق السيسي، **مبادئ السياحة**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2001، ص ص16، 17.
[2] نفس المرجع، ص17.

- تنظيم أوقات العمل، وتخفيض ساعات العمل، وزيادة العطل السنوية مدفوعة الأجر وزيادة الضمانات الاجتماعية لهم.
- إرتفاع مستوى التعليم في مختلف الدول مما زاد الرغبة في السفر.
- إزدياد حاجة الأفراد السياحية نتيجة الضغوطات النفسية والعصبية التي تواجههم في العمل.
- زيادة الوعي لدى الحكومات والمؤسسات والأفراد بأهمية السياحة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

ونتج عن هذه المسبّبات أشكال سياحية عدّة مثل ظهور المنتجعات السياحية في العديد من دول العالم، وظهور المخيمات السياحية منخفضة التكاليف، التي يقبل عليها الطلبة والعمّال وصغار الموظفين وأصحاب الدخول المحدودة. كذلك ظهور القرى السياحية (وهي منتجعات تملكها أو تديرها أو تشارك في إدارتها وتشغيلها شركات سياحية عالمية، تتولى شؤون تسويقها سياحيا على المستوى العالمي وتوجد مثل هذه القرى في فرنسا، إيطاليا، اليونان، اسبانيا، مصر، المغرب، كرواتيا والبرازيل بالإضافة إلى العديد من الجزر كجزر هاواي وجزر الكاريبي وجزر أندونيسيا).

وتزايد الأفواج السياحية التي تتوجه إلى الأماكن الأثرية والمباني التاريخية والقصور والمتاحف...إلخ، وكل هذا أدى إلى زيادة حجم التدفقات النقدية الناتجة عن السياحة، فبعد أن كان عدد السياح في العالم لا يتجاوز 25 مليون سائح سنة 1950 صار يتجاوز 700 مليون سائح في السنوات الأخيرة وبلغ الدخل السياحي 621 مليار دولار أمريكي سنة 2000 بعد أن كان لا يتجاوز 28 مليار دولار أمريكي سنة1973. لذلك صارت السياحة تعد من أكبر عناصر التجارة الدولية، وأهم الصناعات العالمية نموا فأطلق على القرن العشرين بقرن السياحة.

من خلال هذه النظرة السريعة لتاريخ السياحة نستطيع القول بأن:

❖ **سمات الحقبة الأولى هي:**

- وسائل النقل البدائية (برا وبحرا فقط).
- أعداد قليلة من البشر واقتصر السفر على الأغنياء والقادرين على الانتقال على مسؤوليتهم.

❖ **سمات الحقبة الثانية:**

- تطور وسائل النقل البري والبحري بظهور السيارة والقطار والسفن الكبيرة، وزيادة أعداد المسافرين نسبيا ودخول الطبقات الوسطى ضمن المسافرين.
- دخول الوسطاء لتنظيم الرحلات وبدأ ظهور شركات السياحة وبعد تكامل وسائل النقل(بري، بحري جوي) وبانتهاء الحرب العالمية الأولى والثانية وبدأ سفر الأفواج البشرية بأعداد كبيرة وهنا بدأت السياحة بمفهومها الحديث وأصبحت تسمى باسم صناعة السياحة وهو تعبير جديد وليد القرن العشرين وبدأت الدول والمنظمات العالمية وعلى رأسهم الأمم المتحدة بالاهتمام بالسياحة لأنها أصبحت صناعة لها أهميتها لعائدها السريع والعالي.

❖ **سمات الحقبة الثالثة:**

- تطور هائل لوسائل النقل بكل أنواعها إلى خدمة النشاط السياحي.
- إنتقال أعداد هائلة من البشر من دولهم إلى دولة أخرى.
- لم تعد السياحة قاصرة على الأغنياء فقط، بل أصبحت الطبقة الوسطى من البشر تمثل أغلب السائحين.
- أصبحت السياحة علم حديث وصناعة عملاقة لها أصولها وعلومها المتقدمة جدا.

ثانيا: مفهوم السياحة:

1- تعريف السياحة لغتا واصطلاحا:

أ- **السياحة لغة:** معناها ساح في الأرض يسيح سيحا وسيوحا وسياحة وسيحانا بفتح الياء أي ذهب. والسياحة هي التنقل من بلد إلى بلد طلبا للتنزه أو الاستطلاع.[1]

ب- **السياحة اصطلاحا:** يأتي مفهوم السياحة ضمن مصطلح السفر، وفي عصرنا الحاضر" ظاهرة من مظاهر النشاط الإنساني عرفت منذ القدم بأنها عمليات انتقال مؤقت يقوم بها بعض الأشخاص، تاركين مواطنهم أو مجال إقامتهم إلى أماكن أخرى، أو بلاد أخرى لأغراض غير الإقامة على سبيل الاعتياد".[2]

2- **وتعرف أيضا:**"بأنها مجموعة من الظواهر والعلاقات التي تنشأ نتيجة سفر وإقامة الشخص الأجنبي إقامة مؤقتة بحيث لا تتحول إلى إقامة دائمة أو ترتبط بعمل".[3]

3- **كما تعرف كذلك بأنها:**"عبارة عن الزيارة لمدة ليلة واحدة على الأقل من أجل الاستمتاع بوقت الفراغ والإجازة وأغراض أخرى مثل:الأعمال وممارسة المهنة وأية أغراض سياحية أخرى ويقصد بلفظ الزيارة الانتقال المؤقت إلى مسافة خارج نطاق السكن المعتاد وأماكن العمل سواء داخل نفس البلد أوخارجه".[4]

4- **كذلك عرّفت المنظمة العالمية للسياحة "OMT" السياحة على أنّها:** " تعبير يطلق على الرحلات الترفيهية وهي مجموع الأنشطة الإنسانية الموجهة لتخفيف هذا النوع من الرحلات وهي صناعة تساعد على سد حاجات السائح ".[5]

وكمحاولة منّا لإعطاء تعريف يميل إلى الدقة والشمولية، انطلاقا مما سبق نستطيع القول بأنّ: «السياحة هي نشاط إنساني قبل أن يكون ظاهرة اجتماعية. أساسها انتقال الأفراد من أماكن الإقامة الدائمة إلى أماكن أخرى، سواء كانت داخل البلد أو تتعداه إلى خارج الحدود، من أجل إشباع رغبة أو تحقيق غرض من أغراض السياحة المعروفة، بعيدا عن ممارسة أي عمل مأجور بغرض الربح وجني الأموال».

وكحوصلة للتعاريف السابقة الذكر نتوصل إلى:

- تنشأ السياحة نتيجة لتنقل الأشخاص وإقامتهم في أماكن مختلفة.
- تتضمن السياحة السفر الإقامة بما في ذلك الأنشطة المترتبة عليها.
- يكون السفر والإقامة في غير المكان الذي اعتاد أن يقيم فيه السائح أو لأغراض العمل.
- يمكن أن تكون السياحة داخلية أو خارجية.

الفرع الثاني: خصائص وأنواع السياحة

أولا: خصائص السياحة:

تتمثل هذه الخصائص فيما يلي:[6]

1- تعدد وتشعب مكونات النشاط السياحي وارتباطها بالكثير من الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

2- ارتباط صناعة السياحة – كنشاط إنتاجي- يقدم خدمات ذات طبيعة خاصة بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الكثير من الدول النامية والمتقدمة على حد السواء.

3- تعدد وتباين أنواع السياحة وأغراضها مما يترتب عليه تنوع واختلاف الأنشطة وطبيعة الخدمات السياحية المرتبطة بها.

---

[1] علي بن هادية وآخرون، **القاموس الجديد للطلاب– معجم عربي-** ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط7، 1991، ص497.

[2] مصطفى عبد القادر، **دور الإعلان في التسويق السياحي-دراسة مقارنة-**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003، ص ص70،71.

[3] فؤاد السيد المليجي، **المحاسبة في الأنشطة السياحية والفندقية بقطاع الأعمال العام والخاص**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999، ص73.

[4] محمد البنا، **اقتصاديات السياحة والفندقة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص33.

[5] أحمد الجلاد، **مدخل إلى علم السياحة**، عالم الكتاب مطبعة السلام الحديثة، مصر،1997، ص53.

[6] نزيه الدباسة، **إدارة القرى السياحية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2007 ، ص ص12،13.

4- تتسم طبيعة السياحة بالديناميكية وتخضع للأفكار المتغيرة الجديدة ويتحكم في أوضاعها العملاء(السياح) ويجب أن تكون على أعلى درجة من الجمال والتنظيم لكي تلائم طبيعة ظروف العملاء القادمين من أجل المتعة والترويح.

5- تتميز بعض المناطق السياحية بأنها موسمية النمط.[1]

ثانيا: أنواع السياحة:

1- تبعا لعدد الأشخاص: وحسب هذا المعيار هي:[2]

أ- **سياحة فردية:** هي سياحة لا تعتمد على برنامج منظم أو محدد وهي غير منظمة ويقوم بها مجموعة أو شخص واحد لزيارة بلد أو مكان ما، وتتراوح مدة إقامتهم حسب تمتعهم بالمكان أو حسب وقت الفراغ المتوفر لديهم.

ب- **السياحة الجماعية:** وهي عكس الأولى، فهي منظمة، حيث يتم ترتيب وتنظيم كل شيء مسبقا من طرف الشركات السياحية.

2- تبعا لنوع وسيلة المواصلات المستخدمة:[3]

- سياحة برية (السيارات الخاصة، السكك الحديدية،...).
- سياحة بحرية أو نهرية (البواخر، اليخوت).
- سياحة جوية(الطائرات المختلفة).

3- تبعا لسن : طبقا لهذا المعيار نجد:[4]

أ- **سياحة الطلائع:** وترتبط بالسن من 07-14 سنة، وهي عادة ما تكون في إطار رحلات استكشافية أو رحلات تعلم السياحة أو التعرف على الطبيعة وتنظم من طرف الشركات أو النقابات أو الجمعيات الخيرية.

ب-**سياحة الشباب:** في هذا النوع يكون هناك البحث عن الإثارة، والبحث عن الحياة الاجتماعية.

ج-**سياحة الناضجين:** وهي سياحة المتعة والبحث عن الراحة والاستجمام.

د- **سياحة المتقاعدين**.

4- تبعا للجنس:[5]

- سياحة الرجال.
- سياحة النساء.

---

[1] محمد الصيرفي، **التخطيط السياحي**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2006، ص21.
[2] ماهر عبد العزيز، **صناعة السياحة**، دار زهر، مصر،1997 ، ص52.
[3] نفس المرجع، ص 52.
[4] نفس المرجع، ص128.
[5] ماهر عبد الخالق السيسي، **مرجع سبق ذكره**، ص42.

5- تبعا للموقع الجغرافي:

أ- **السياحة الداخلية:** وتتضمن حركة المواطنين باتجاه المناطق السياحية المتواجدة في بلدهم الأم ذلك أن هذا النوع أو المستوى من السياحة يكون هدفها الأساسي التعرف على الآثار المتواجدة على أرض بلادهم بالإضافة إلى توفير وأخذ قسط من الراحة وخاصة في أيام العطل والإجازات.[1]

ب-**السياحة الإقليمية:** وهي الخاضعة لدول الإقليم وتعني تنقل الأشخاص بين دول الإقليم مثل دول المغرب العربي، دول جنوب شرق آسيا...ومن ميزات هذه السياحة انخفاض تكاليف الرحلة نسبيا بالمقارنة مع السياحة الدولية وذلك نظرا لقصر المسافة التي يقطعها السائح.[2]

ج-**السياحة الدولية:** وتعتمد على الأجانب، وتسعى كل دولة على تشجيع هذا النوع من السياحة لجلب العملة الصعبة ويعتمد على عناصر جذب داخلي بشكل سليم، وخاصة البنى التحتية والأمن والاستقرار وكذا الانخفاض في الأسعار.[3]

6- تبعا لطبيعة الموسم السياحي: وفقا لهذا المعيار يمكن تصنيف السياحة إلى ثلاثة أصناف:[4]

أ- **السياحة الشتوية:** هي السياحة التي تقع في فصل الشتاء من السنة.

ب-**السياحة الصيفية:** هي السياحة التي تقع في فصل الصيف من السنة.

ج-**سياحة المناسبات:** هي السياحة التي تقوم على الاحتفال بأعياد معينة ذات نمط خاص. ذات طابع ديني كالحج إلى مكة والمدينة عند المسلمين، أو الفاتكان لدى المسحيين، أو ذات طابع رياضي، أو فولكلوري.

7- تبعا للهدف من الرحلة: يعد تصنيف الأنواع المختلفة للسياحة وفقا للهدف من الرحلة هو الأكثر شيوعا واستخداما بالنسبة للنشاط السياحي بوجه عام وسنتناول تحت هذا التصنيف ما يلي:[5]

أ- **السياحة الدينية:** هي السفر من دولة لأخرى أو الانتقال داخل حدود دولة بعينها لزيارة الأماكن المقدسة لأنها سياحة تهتم بالجانب الروحي للإنسان فهي مزيج من التأمل الديني والثقافي، أو السفر من أجل الدعوة أو من أجل القيام بعمل خيري مثل:السياحة الدينية في فلسطين متمثلة في زيارة المسجد الأقصى في القدس والحرم الإبراهيمي في الخليل، وكنيسة المهد في بيت لحم وغيرها من الأماكن الدينية.

ب-**السياحة العلاجية:** هي سياحة لإمتاع النفس والجسد معا بالعلاج أو هي سياحة العلاج من أمراض الجسد مع الترويح عن النفس، وتعتمد السياحة العلاجية على استخدام المراكز والمستشفيات الحديثة بما فيها من تجهيزات طبية وكوادر بشرية لديها من الكفاءة بما يساهم في علاج الأفراد الذين يلجؤون إلى هذه المراكز.

ج-**سياحة التسوق:** وهي سياحة حديثة أيضا تكون بغرض التسوق وشراء منتجات بلد ما تسري عليها التخفيضات من أجل الجذب السياحي.

د- **سياحة الدراجات:** تندرج سياحة الدراجات تحت الأنماط السياحية الجديدة حيث تخضع لظروف ومتطلبات معينة غير موجودة إلا في عدد قليل من الدول مثل:الطرق السريعة التي تربط بين الدول ببعضها البعض، ومدى توافر محطات الخدمة والصيانة ومراكز النجدة والإسعاف والاستراحات على هذه الطرق، وهذه السياحة منتشرة في دول أوروبا والمنطقة العربية.

ه- **السياحة الترفيهية:** من أقدم الأنماط السياحية وأكثرها انتشارا، وتكون السياحة الترفيهية بغرض الاستمتاع والترفيه عن النفس وليس لغرض آخر ويتم ممارسة الأنواع الأخرى من السياحة معها.

---

[1] محمد عبيدات، **التسويق السياحي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2005، ص ص20،21.

[2] نفس المرجع، ص26.

[3] نبيل الروبي، **مجموعة الدراسات السياحية نظرية السياحة**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية،1991، ص26.

[4] محمود فوزي شعوبي، **السياحة والفندقة في الجزائر- دراسة قياسية 2002/1974**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد القياسي، جامعة الجزائر، 2007، ص20.

[5] عبد الكريم حافظ، **الإدارة الفندقية والسياحية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص ص 223- 227.

ومع أن السياحة الترفيهية تتضمن تغيير مكان الإقامة الدائمة لفترة أكثر من يوم واحد لغرض الاستمتاع والترفيه عن النفس، فهي تتضمن أيضا ممارسة الهوايات المختلفة كالصيد والغوص في البحار والتزلج على الثلوج في مناطق كثيرة من الجزء الشمالي من الكرة الأرضية كما يستهوي هذا النوع من السياحة زيارة المناطق الجبلية والصحراوية التي تبعث في النفس الهدوء والراحة والاستقرار.[1]

و- السياحة الثقافية: ومنها مواقع الآثار المكتشفة والمتاحف والقصور وزيارة المدن والإطلاع على تطورها الحضاري المعاصر وغيرها من الأمور التي تدخل في هذا الباب.[2]

ويضاف إليها:[3]

ز- السياحة الرياضية: تعتبر السياحة الرياضية إحدى أهم أنماط السياحة ومحبي السياحة الرياضية في ازدياد دائم وهي لا تختص برياضة واحدة بعينها إنما تمتد لتشمل الرياضات الجماهيرية مثل:كرة القدم، إلى رياضات الأثرياء كالجولف. والرياضة لا تقف عند أحد الممارسين لها إذ أن مشاهديها يبلغ عددهم أضعاف أضعاف الممارسين.

ح- سياحة المؤتمرات: تقدم هذه السياحة معلومات ثقافية ليس للسائح فقط، وإنما للعاملين في مجال السياحة أيضا ولكي تتكامل الأهداف الثقافية السياحية كان لابد من إنشاء سياحة من نوع خاص وهي سياحة الندوات والمؤتمرات.

ط- سياحة مراقبة الطيور: يميل بعض السياح إلى مراقبة الطيور وهي تقوم بأنشطتها المختلفة وعندما يتم رصد أنشطة الطيور وتحليلها، فقد يمكننا حينئذ أن نصل إلى قوانين تحقق التوازن البيئي المفقود ولو بصورة جزئية.

ي- سياحة المهرجانات: يرى أن هذا النوع من أنواع السياحة ضار بالبيئة وفي حقيقة الأمر فإن هذا النوع يمكن تحويله إلى صديق البيئة، وذلك عن طريق إقامة مهرجانات بفرض مكافحة التلوث بصورة عامة وبعض المشكلات الأخرى بصورة خاصة ولهذا النوع من المهرجانات تأثير بالغ الأهمية على وعي المواطنين كما أنه يضغط على المسؤولين لكي ينفذوا برامج إصلاح البيئة.

الفرع الثالث: أهمية ومقومات السياحة

أولا: أهمية السياحة:

لا يختلف اثنان في الدور الذي تؤديه السياحة من خلال عائداتها المادية والمعنوية وفيما يلي سنحاول عرض أهمية السياحة من خلال الجوانب التالية:

1- الجانب الاقتصادي:[4]

- المساهمة في دعم الاقتصاد المحلي والعالمي.
- تتأثر وتؤثر في الإنتاج، الاستهلاك، النقل، الرحلات والاتصالات.
- جذب رؤوس الأموال من خلال العملات الصعبة.
- تساعد في تشغيل اليد العاملة والقضاء على البطالة.
- تحسين ميزان المدفوعات.

2- الجانب الاجتماعي:[5]

- رفع مستوى الشعور بالإنتماء للوطن من خلال التبادل الثقافي والحضاري.
- تحسين نمط حياة الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم مما يحقق التوازن الاجتماعي.

---

[1] ملكية حفيظ شبايكي، **السياحة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية -حالة الجزائر-** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2004، ص153.

[2] Abd alsaheb shakiry, **Tourism prospects**, technical consulting and publishing house, england, 2007, P17-19.

[3] كمال طارق، **السياحة والبيئة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص ص56– 81.

[4] أحمد محمود مقابلة، **صناعة السياحة**، كنوز المعرفة، الأردن، دون سنة النشر، ص26.

[5] مثنى طه الحوري، إسماعيل محمد علي الدباغ، **مبادئ السفر والسياحة**، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن،2001، ص ص112،113.

- التفاعل والاحتكاك بين سكان المنطقة السياحية المزارة من جهة والسياح سواء كانوا من حملة جنسية نفس البلد أو جنسيات أخرى الأمر الذي يقضي إلى التبادل الاجتماعي.

3- **الجانب البيئي:** للبعد البيئي دورا هاما في النشاط الاقتصادي، ويظهر هذا البعد بصفة خاصة عند قيامنا بما يعرف بالتحليل الإجتماعي للتكلفة والمنفعة، دراسة الجدوى لمشروع سياحي معين والبيئة باعتبارها العامل الهام في تحقيق الجذب السياحي.[1]

4- **الجانب الثقافي:** تساهم السياحة في تحقيق التبادل الثقافي بين الشعوب ويحقق الإتصال الثقافي الذي يحدث بين السياح والسكان المحليين أثر كبير بين طرفي الاتصال، ويمكن أن يكون هذا النوع من الإتصال على مستوى الإتصال الشخصي والذي يعبر عن مستويات مختلفة للتكامل الإجتماعي والثقافي.[2]

ثانيا: مقومات السياحة:

ترتكز السياحة على المقومات التالية:[3]

1- **المقومات الطبيعية:** وتمثل كل الظروف المناخية وتمايز الفصول، مناطق دافئة، حمامات معدنية، جبال بحيرات، جزر...الخ أي كل مظاهر الجذب السياح.

2- **المقومات المعيارية والخدمية:** وتتمثل في الجوانب التاريخية، كالآثار، المعالم، الشواهد، الأطلال المتاحف. وتتمثل في مدى توافر البنى التحتية، ومدى تطور مختلف القطاعات الصناعية، التجارية العمران...إلخ، ومدى توافر الخدمات المكملة كالبريد، الإطعام، الفنادق، المقاهي، مراكز الترفيه والتسلية.

3- **المقومات الثقافية:** الفنون الشعبية بطبوعها المختلفة، الثقافات والعادات، التظاهرات الثقافية والفنية قاعات العرض، الأعياد.

المطلب الثاني: أساسيات السياحة

الفرع الأول: أبعاد السياحة

أولا: مبادئ السياحة:

قامت المنظمة العالمية للسياحة عند إعداد القانون العالمي لأخلاقيات السياحة في شهر أكتوبر1999 بسنتياغو(الشيلي)، بوضع المبادئ التالية:[4]

1- مساهمة السياحة في التفاهم بين الإنسان والمجتمع والاحترام المتبادل بينهما.
2- السياحة عامل ازدهار شخصي وجماعي.
3- السياحة عامل للتنمية المستدامة.
4- السياحة تشغل التراث الثقافي والبشري وتساهم في إثرائه.
5- السياحة نشاط ذو منفعة للبلد المستقبل.
6- إلتزامات الفاعلين في مجال التنمية السياحية.
7- الحق في السياحة (السياحة للجميع).
8- حقوق العاملين والمستثمرين في الصناعة السياحية.
9- تطبيق مبادئ القانون العالمي لأخلاقيات السياحة.

ثانيا: شروط السياحة:[5]

1- توفر مراكز دخول محددة تزود السائح بالمعلومات اللازمة عن منطقة السياحة من خلال المجتمع المحلي للمنطقة.

---

[1] محيي محمد مسعد، **الاتجاهات الحديثة في السياحة**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009، ص09.

[2] نفس المرجع، ص09.

[3] Alain mespelier et Pierre bloc-Duraffour, **Le tourisme dans lemonde**, 4éme édition, brèal, France, 2000, P 69-87.

[4] ميلود تومي،نادية خريف، **دور التسويق الالكتروني للسياحة في تنشيط صناعة السياحة**، الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي9، 10 مارس 2010، ص04.

[5] الرجباني المنجي، **السياحة والبيئة**، مجلة البيئة طرابلس، الهيئة العامة الليبية، العدد 07، ليبيا، 2002، ص81.

2- إدارة سليمة للموارد الطبيعية والتنوع الحيوي بطرق مستدامة بيئيا.
3- وضع قوانين صارمة وفاعلة لاستيعاب أعداد السياح وحمايتهم وحماية المواقع البيئية في نفس الوقت.
4- دمج سكان المجتمع المحلي وتوعيتهم وتثقيفهم بيئيا وسياحيا، وتوفير مشاريع اقتصادية للدخل من خلال تطوير صناعات سياحية وتحسين ظروف معيشتهم.
5- التعاون من أجل إنجاح السياحة البيئية بتعاون مختلف القطاعات المختصة بالسياحة والبيئة معا.

ثالثا: دوافع السياحة:

المقصود بالدوافع السياحية هي الأسباب الأساسية التي تحرك رغبة الإنسان في السفر وتقف وراء تفضيله لأماكن وبلاد معينة حيث وضعت معايير تبين الدوافع والأسباب المحركة للسفر وكذلك المؤشرات التي تتحكم في إختيار الجهة التي يقصدها الفرد ومن الدوافع التي يمكن تحديدها ما يلي:[1]

1- دوافع طبيعية: مناطق الجمال والمناظر الطبيعية.
2- دوافع ثقافية: الأماكن التاريخية.
3- دوافع العلاقات الشخصية والأسرية: زيارة الأصدقاء والأقارب.
4- دوافع صحية: الاستشفاء في بعض المناطق مثل إستخدام الرمال في البحر الميت للعلاج.
5- دوافع العمل: المؤتمرات والندوات.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على السياحة

وتتمثل في العوامل الطبيعية والعوامل الاقتصادية والعوامل الاجتماعية:[2]

أولا: العوامل الطبيعية المؤثرة على السياحة:

وهي مجموعة من العوامل التي تحكم المنطقة المراد تنميتها. وعلى رأس هذه العوامل:

1- المناخ: أهمية المناخ للتنمية السياحية تأتي بالدرجة الأولى من درجات الحرارة ومتوسطها صيفا وشتاء والمواعيد المناسبة لكل قطاع من السياح والرياح وسرعتها وأوقات هبوبها والأمطار ومواعيد هطولها وحجم هذه الأمطار، كل هذه العوامل لها أهميتها في المواعيد المناسبة لاستقبال الأفواج السياحية، ونوع السياحة: هل هي للاستجمام أم للمصايف أو للمشاتي أو للعلاج.

2- الطبوغرافيا: وهي (طبيعة الأرض) من جبال وهضاب ووديان وطبيعة (التربة) والشواطئ وما مدى ظاهرة المد والجزر وما نوع الشواطئ (صخري- رملي) وإمكانيات البحر من الحياة البحرية. تؤثر الطبوغرافيا في إختيار الأماكن المناسبة لعناصر المشروع بعيدا عن مجرات السيول مثلا أو اختيار قيمة مناسبة لإقامة مشروع فندق يطل على البحر وأماكن مهابط الطائرات والطرق.

3- المزارات: تؤدي المزارات بكل أنواعها(أثرية - تاريخية – دينية) دورا هاما في جذب السائح وكلما زادت المزارات كلما زادت الفرصة للارتياد على أن تكون جاهزة لاستقبال السياح.

4- البنية الأساسية: وهي طرق الوصول للمنطقة المراد تنميتها مثل وجود المطار لخدمة المنطقة، وإمكانية توصيل أو تدبير مياه الشرب للمنطقة، وكذلك الطاقة الكهربائية، ووسائل الاتصال السلكية واللاسلكية وشبكة الصرف الصحي.

5- البيئة: البيئة إجمالا هي الإطار الخارجي الذي يضم جميع العناصر الطبيعية والبيولوجية والحضارية والتاريخية والتي يعيش فيها الإنسان في تكامل وتوازن يساعد على استمرار الحياة وبقائها. والارتباط وثيق بين النشاط السياحي بكل أشكاله وبين البيئة بمعناها الواسع.

---

[1] عبد الله الحو، **السياحة**، منتدى شباب نهضة، تاريخ الزيارة 2011/03/18 عن موقع:
http:// www.shbabnahda.com/forum/showthread.php.

[2] ماهر عبد الخالق السيسي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص28-30.

فالبيئة توفر الأساس الحقيقي للنشاطات السياحية، بينما السياحة عامل للمحافظة على البيئة وتطويرها وتحسينها. إلا أنه إذا لم توجد الإدارة السليمة للموارد السياحية والاستغلال الأمثل للمواقع السياحية والاختيار المناسب للمشروعات والنظم المعمارية فقد يؤدي ذلك إلى تصدع البيئة وانهيار الأساس الذي اعتمد عليه النشاط السياحي وبالتالي يصبح المجتمع والسائحون ضحية لذلك.

فالبيئة النظيفة تعني سياحة ناجحة وهي تعتبر من أهم عوامل الجذب السياحي. فالسياحة والبيئة وجهان لعملة واحدة. فسياسات السياحة لا يمكن أن تبنى فقط على اعتبارات اقتصادية وتكنولوجية. ولكن يجب أن تأخذ في الاعتبار الحفاظ على البيئة لتحقيق التنمية المتواصلة.

ثانيا: العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على السياحة

1- **العوامل الاقتصادية:** حيث أن السياحة نشاط ترفيهي لذا يؤثر متوسط دخل الفرد في الحركة السياحية إلى حد كبير. حيث يجب على الفرد العمل على توفير المدخرات للقيام برحلة سياحية كما أن الدولة المستقبلة للسياح يجب أن تكون لدخلها القومي ما يتيح لها توفير المبالغ المخصصة لإنشاء وإقامة الأماكن السياحية والقيام بالتنمية السياحية كما يجب.

2- **العوامل الاجتماعية:** تتشابك داخل العوامل الاجتماعية العديد من العناصر التي تدخل في تشكيل السياحة وبلورة مفهومها. وهي (الثقافة) التي يتمتع بها السائح كما يؤدي (الدين) أيضا دوره وكذلك اللغة ووقت الفراغ والتقاليد المورثة. وهذه العوامل مجتمعة لها تأثير على السياحة حيث أنها تساعد على إيجاد الدوافع السياحية التي لولاها لما قامت الحركة السياحية.

كما أن لها ارتباط أيضا بالدول المستقبلة للسياحة بالنسبة (للثقافة) فكلما ازداد الإنسان قراءة عن بقعة تاريخية معينة أو مزارا سياحيا محددا كلما زادت رغبته في معرفة ذلك المكان عن قرب وبالتالي القيام بزيارته.

وهناك الأماكن السياحية الدينية (المساجد – الكنائس – المعابد – والأضرحة) التي يتوافد إليها السياح من كل مكان.

وتؤثر (اللغة) التي يجيدها السائح تأثيرا كبيرا على مدى فهمه واستيعابه لما يراه ولو أن اللغات العالمية الآن كالإنجليزية والفرنسية استطاعت أن تقرب هذا التأثير لحد كبير.

المطلب الثالث: المنظمات والهيئات السياحة

الفرع الأول: المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية

أولا: المنظمات والهيئات الدولية:[1]

1- **الاتحاد الدولي لوكلاء السياحة والسفر(UFTAA):** تأسس الاتحاد عام 1966 باندماج منظمتين دوليتين:

- الاتحاد الدولي لوكلاء السياحة UFTAA.
- المنظمة الدولية لوكلاء السفر UOFTAA.

[1] نفس المرجع، ص ص255-265.

وتعتبر الأوفتا UFTAA الممثل الوحيد في العالم لوكلاء السياحة والسفر ومقرها في بروكسل (بلجيكا). والاتحاد يهدف إلى:

- تقوية وتنمية الشركات السياحية المحلية.
- تمثيل الشركات السياحية على النطاق العالمي في المؤتمرات السياحية العالمية المختلفة.
- مساعدة الأعضاء في التطوير و كذلك صور الحماية قانونيا واجتماعيا.
- حل المشكلات المختلفة التي تواجه وكالات السفر والسياحة التي تتصل بنشاط السفر والسياحة في العالم.

2- **منظمة السياحة العالمية(WTO):** تأسست سنة 1975 مقرها الدائم في مدريد، تتكون المنظمة العالمية للسياحة من 107 دولة و150 منظمة منتسبة وهي تابعة لمنظمة الأمم المتحدة، تهدف هذه المنظمة إلى ترقية النشاط السياحي وتفعيل دوره في الاقتصاد وخلق السلام والرفاهية من خلال التقارب بين الدول والشعوب، كما تقوم بنشر الإحصاءات السياحية الدولية والعمل على حل المشاكل السياحية الدولية وتصدر المنظمة عدة نشرات ومجلات منها: "السياحة العالمية"،" إحصائيات السياحة الدولية"،" دليل السائح"، كما أسست مركز الكوادر القيادية في السياحة في موسكو، وتعتمد في عملياتها على اللغة الفرنسية والإنجليزية والإسبانية.

3- **الجمعية الدولية لوكالات السفر، منظمة دولية غير حكومية(WATA):** أسست الجمعية وفقا للقانون المدني السويسري ومقرها جنيف بهدف تنمية نشاط أعضائها في مجال السياحة والمحافظة على مصالحهم. وعضوية هذه اللجنة مفتوحة لكل وكالات السفر ذات الشهرة والنشاط في السياحة.

4- **الاتحاد الدولي للفنادق والمطاعم(IHAR):** أنشئ في عام 1946 بمدينة إنجلترا، ولقد حل محل الاتحاد الدولي للفندقيين المؤسس عام 1869، ويعد من أهم المنظمات الدولية الفندقية.

و يهدف الاتحاد إلى:

- رعاية مصالح أصحاب الفنادق والمطاعم.
- الاهتمام بالسياحة الدولية ونموها وتقدمها.
- المساهمة في رفع مستوى صناعة الفندقة الدولية والارتقاء بالعملة المؤهلة والمدربة.
- تنظيم الاجتماعات واللقاءات بين الأعضاء وتبادل المعلومات المتعلقة بالنشاط الفندقي.
- اتخاذ الإجراءات المناسبة للقضاء على المعوقات والمشكلات التي تعترض مسيرة العمل الفندقي.
- نشر الدليل الدولي للفنادق.

5- **الأكاديمية الدولية للسياحة(I.A.T):** أنشئت في عام 1951 ومقرها مونت كارلو (إمارة موناكو) وتضم عضويتها أعضاء يختارون من بين الشخصيات البارزة في عالم السياحة إلى جانب أعضاء مراسلين وأعضاء من الخبراء. وتهدف إلى الاهتمام بالأنشطة السياحية المختلفة وتشجيع الأنماط المتنوعة للسياحة ودعم التعليم السياحي والدراسات والنشرات والقواميس السياحية الدولية.

6- **الاتحاد الدولي للخبراء الاختصاصيين العلميين في السياحة (A.I.E.S.T):** ولقد أنشئ في عام 1949 ومقره برن (سويسرا) ويهدف إلى تنظيم المؤتمرات المختلفة التي تهتم بالعمل السياحي وتناقش مشكلات وطرق القضايا التي تطرح عليها أو علاجها وإلى دعم الأنشطة والمعاهد السياحية والعمل على زيادة عددها وإلى تنمية التعاون وتبادل الخبرات العلمية والمتخصصة في مجال السياحة.

7- **الاتحاد العالمي للسياحة والسفر (WTTC):** منظمة دولية متخصصة في النشاط السياحي. وهو عبارة عن تحالف عالمي من 68 من كبار صناع القرار في كل قطاعات صناعة السياحة والسفر على مستوى العالم في فروع النقل والترويج والخدمات السياحية. وهو يهدف إلى:

- تنشيط التنمية المتواصلة.
- يهتم بالبيئة من خلال البرنامج الأخضر العالمي.

- إزالة الحواجز التي تعرقل نمو العمل السياحي بالتعاون مع الحكومات والوكالات.

8- المجلس الدولي للتعليم الفندقي والسياحي (CHRIE): ومقره واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية. ويشمل المعاهد والمدارس والكليات المتخصصة في مجال السياحة والفنادق وكذلك مراكز التدريب السياحي والفندقي. ويقوم بتشجيع البحوث العلمية والدراسات الأكاديمية وتطوير أساليب التعليم والتدريب.

9- الاتحاد الدولي للنقل الجوي (IATA).

10- المنظمة الدولية للطيران المدني(ICOA).

ثانيا: الهيئات والمنظمات الإقليمية الحكومية وغير الحكومية العاملة بالسياحة:[1]

1- الاتحاد الإفريقي للنقل الجوي (AFRAA).

2- الاتحاد العربي للنقل الجوي (A.A.C.O).

3- الهيئة العربية للطيران المدني(ACAC).

4- منظمة الشرق الأوسط والبحر المتوسط للسياحة والسفر (MAMTTA).

5- المجلس الوزاري العربي للسياحة.

6- إتحاد المنظمات السياحية لأمريكا اللاتينية.

7- إتحاد السفر لشرق آسيا (E.A.T.A).

8- إتحاد السفر بمنطقة الباسفيك (P.A.T.A).

الفرع الثاني: آثار السياحة

أولا: فوائد السياحة:[2]

1- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية: من الممكن أن يساهم القطاع السياحي بدرجة ملموسة في توفير جزء من النقد الأجنبي اللازم لتنفيذ خطط التنمية الشاملة. ويمكن تلخيص بعض أنواع التدفقات من النقد الأجنبي الناتج عن السياحة في الآتي:

- ما تساهم به رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة (بناء فنادق، القرى السياحية ...إلخ).
- المدفوعات السيادية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول إلى البلاد.
- فروق تحويل العملة.
- الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية التكميلية مثل الإنفاق في المطاعم والملاهي وشراء التحف وغيرها والإنفاق على الطلب على السلع الإنتاجية والإنفاق على الطلب على الخدمات المقدمة من العديد من القطاعات الاقتصادية.
- إيرادات المنشآت الفندقية المحصلة من السائحين.

2- نقل التقنيات التكنولوجية: إن السماح للشركات الدولية بالدخول في مشروعات الاستثمار السياحي يمكن أن يحقق درجة عالية من التقدم التكنولوجي عن طريق:

- نقل فنون وأنظمة الإدارة الحديثة بالفنادق وغيرها من المنشآت السياحية.
- إدخال تجهيزات (آلات، معدات...) جديدة يمكن إستخدامها في تسهيل تقديم الخدمات السياحية بأنواعها المختلفة أو إنتاج سلع صناعية للأغراض السياحية.
- تطوير وتحسين طرق العمل الحالية في الأنشطة السياحية بإتباع برامج تدريب للقوى العاملة.
- القيام ببحوث التنمية والتحديث في المجالات المختلفة للنشاط السياحي.
- القيام بأعمال التنقيب عن الآثار وترميمها.

---

[1] نفس المرجع، ص267.

[2] آسيا محمد الأنصاري، إبراهيم خالد عواد، **إدارة المنشآت السياحية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص ص27-32.

3- **تنمية المهارات الإدارية وخلق طبقة جديدة من المديرين:** تجدر الإشارة إلى أن اهتمام الدول بصناعة السياحة يزيد عن أهمية الحاجة إلى وجود طبقة إدارية وخبرات ومهارات من طبيعة خاصة قد لا تتوافر في المنظمات الصناعية والتجارية وغيرها ولا تتوافر بالقطاعين العام والخاص. وهذا بالضرورة يدفع القائمين على صناعة السياحة إلى توفير الخبرات والمهارات الإدارية والفنية الأخرى اللازمة لإدارة مثل هذه الصناعة بأنشطتها المختلفة عن طريق التوسع في إنشاء كليات ومعاهد علمية وتدريبية ومراكز للبحوث، والبعثات للخارج...إلخ، لتوفير احتياجات القطاع السياحي من القوى العاملة (الإدارية، والفنية) المدربة.

4- **العمالة:** إن التوسع في إنشاء المشروعات السياحية وكذلك المشروعات الأخرى المرتبطة بها (مرفقية خدمات تكميلية وأساسية، وصناعات في خدمة السياحة) سواء كان عن طريق مساهمة رأس المال الأجنبي أو الوطني أو الاثنين معا يساعد في خلق العديد من فرص العمل الجديدة. وفي هذا الخصوص فإنه لا يمكن تجاهل الآثار المباشرة وغير المباشرة على الفرد والأسرة والمجتمع الناجمة عن زيادة فرص العمل وانخفاض البطالة مما يترتب عليه مستوى الرفاهية الاقتصادية، وغير ذلك من الآثار والمنافع الأخرى.

5- **خلق علاقات بين القطاعات الاقتصادية والخدمية وبين قطاع السياحة:** من الممكن أن يؤدي التوسع في إنشاء المشروعات السياحية أو تطوير المشروعات الحالية إلى تحقيق درجة معينة من التكامل بين القطاعات الاقتصادية الأخرى وقطاع السياحة أو على مستوى قطاع السياحة في حد ذاته. فالتوسع مثلا في إنشاء المشروعات السياحية قد يتبعه توسع أو ظهور مشروعات جديدة تمارس أنشطة جديدة اقتصادية وخدمية أخرى لمقابلة الزيادة في الحركة السياحية نشاطا وطلبا. بمعنى آخر أن زيادة عدد الفنادق مع إفتراض زيادة السائحين من الممكن أن يتبعه زيادة في الطلب على المواد الغذائية اللازمة لإعداد الوجبات وزيادة في الطلب على الأسرة وملحقاتها، والسجاد، الخدمات والأدوات الصحية ...وغيرها، وهذا من شأنه إما أن يؤدي إلى دخول موردين جدد أو إنشاء مشروعات جديدة لتزويد الفنادق بمثل هذه المستلزمات أو توسع أنشطة وحجم الأعمال الخاصة بالموردين الحاليين.

ورغم صعوبة القياس الدقيق لدرجة التكامل ونوع وعدد العلاقات الاقتصادية بين المشروعات السياحية والأنشطة الاقتصادية والخدمية الأخرى، فإنه لا يمكن تجاهل الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتطور النشاط السياحي وتنميته في خلق أنواع متعددة من العلاقات الداخلية بين القطاعات الاقتصادية الأخرى، وما ينتج عن هذه العلاقات من منافع مباشرة وغير مباشرة منها:

- تشجيع إستثمار رؤوس الأموال الوطنية وتنويع استخداماتها في مشروعات جديدة.
- خلق فرص عمل جديدة.
- إستغلال الموارد الطبيعية وخلق إستخدامات جديدة لها.
- إرتفاع حصيلة الدولة من الإيرادات السيادية، الضرائب وغيرها.
- تشجيع وتنمية (التطوير أو التوسع) القطاعات الخدمية الأخرى المساعدة للقطاع السياحي.
- زيادة مقدرة الحكومة على خلق فرص جديدة للعمالة عن طريق إنشاء مشروعات اقتصادية جديدة.

6- **المساهمة في تنمية وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين المحافظات:** في حالة قيام الدولة بتوزيع أو توجيه إنشاء المشروعات السياحية الجديدة سواء كانت وطنية خاصة أو مملوكة للدولة
أو أجنبية في المحافظات المختلفة فان هذا يمكن أن يؤدي إلى تنمية وتطوير هذه المحافظات، تنمية وخلق مجتمعات حضارية جديدة إعادة توزيع الدخول بين المناطق الحضارية والريفية ...الخ.

7- **تحسين ميزان المدفوعات:** على الرغم من صعوبة قياس أثر المنافع السابقة على ميزان المدفوعات بصورة مباشرة، فإن السياحة يمكن أن تساهم كصناعة تصديرية. في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة ويتحقق هذا نتيجة تدفق الأموال الأجنبية المستثمرة في مشروعات سياحية والإيرادات التي تقوم

بتحصيلها من جمهور السائحين، وخلق إستخدامات جديدة للموارد الطبيعية، والمنافع الممكن تحقيقها نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى الداخلية وغيرها من الآثار.

ثانيا : عيوب السياحة:[1]

1- تساهم السياحة في إرتفاع هائل في أسعار الأراضي التي ترتفع قيمتها نتيجة للتنمية السياحية فيزداد الطلب على الأراضي من قبل المستثمرين في الأراضي والعقارات، مما يؤدي إلى إرتفاع سعر الأرض ومن ثم أسعار البيوت السكنية والإيجارات.

2- إن إعتماد أي دولة كليا على قطاع السياحة وإهمال القطاعات الأخرى قد يعرض إقتصادها إلى التدهور إبان أي أزمة إقتصادية أو سياسية، فالسياحة نشاط إقتصادي يتأثر بالمتغيرات الداخلية والخارجية فالوجهة السياحية تتغير نتيجة لتغير الأسعار أو تغير النمط السياحي بسبب ظهور منافس جديد أو وسائل جذب أكثر تأثيرا.

3- إن نمو السياحة يؤدي إلى إزدياد فرص العمل، وإرتفاع الدخول في الأقاليم السياحية، الأمر الذي يؤدي إلى إستقطاب أيدي عاملة كثيرة من خارج الأقاليم. هذه الحركة السكانية تساهم في النمو الحضري السريع، كما تؤدي إلى ظهور خلل في التركيب السكاني من حيث العمر والجنس.

4- تدفق السياح من المناطق الغنية إلى مناطق أخرى فقيرة غالبا ما يؤدي إلى مشاكل إجتماعية كبيرة مثل الخيانة والغش والاحتيال والعنف والجريمة والشعور بعقدة النقص وهذا بدوره يؤدي غالبا للفساد الإجتماعي بالإضافة إلى النتائج ذات الخطورة العالية إذا لم تلق التخطيط والتنظيم والرقابة الفعالة لتكون متناسبة مع الأنماط الاجتماعية السائدة.[2]

وقد يكون للنشاط السياحي آثار سلبية على البيئة إذا تم إدارتها بأسلوب غير علمي وتتمثل في تدهور البيئة وتلوث عناصرها واستنزافها من خلال:[3]

- الصيد الجائر للحيوانات.
- الصيد الجائر للطيور.
- بقايا الفنادق والقرى السياحية المقامة على الأنهار.
- تلوث الشواطئ.
- هدر المياه الصالحة للشرب وغير الصالحة للشرب.
- إنتشار بعض الأمراض والأوبئة المعدية المنقولة من قبل بعض السياح كداء السيدا، أنفلونزا الطيور والخنازير.
- تؤدي السياحة إلى زيادة إستهلاك الوقود مما يؤدي إلى تلوث الجو.
- ولا يمكننا أن نتجاوز تأثير السياحة على البيئة الثقافية فقد تؤدي إلى إنتشار عادات وثقافات دخيلة على المجتمع التي قد تتسبب في محو هوية سكان البلد المضيف.

---

[1] سعيد صفي الدين الطيب، **التنمية السياحية في ليبيا – دراسة في الجغرافيا السياحية –**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، كلية الآداب، قسم الجغرافيا، جامعة القاهرة، 2001، ص ص 29-31.

[2] خالد مقابلة، **فن الدلالة السياحية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2003، ص34.

[3] حسن أحمد الشحات، **التلوث البيئي وإعاقة السياحة**، الدار العربية للكتاب، القاهرة، 2006، ص83.

المبحث الثاني: نظرة حول التنمية السياحية

تعتبر قضية التنمية السياحية عند الكثير من دول العالم من القضايا المعاصرة، كونها تهدف إلى تنمية حضارية متكاملة لكافة المقومات الطبيعية والإنسانية والمادية ومن هنا سوف نستعرض في هذا المبحث طبيعة التنمية السياحية، متضمناتها وفي الأخير متطلبات التنمية السياحية.

المطلب الأول: طبيعة التنمية السياحية

الفرع الأول: مفهوم وعناصر التنمية السياحية

أولا: مفهوم التنمية السياحية:

1- يعبر اصطلاح التنمية السياحية عن:"مختلف البرامج التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستمرة المتوازنة في المواد السياحية وتعميق وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي وهي عملية مركبة ومتشعبة تضم عدة عناصر متصلة ببعضها ومتداخلة بعضها مع بعض، تقوم على محاولة علمية وتطبيقية والوصول إلى الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج السياحي الأولية من إطار طبيعي وإطار حضاري والمرافق الأساسية العامة والسياحية من خلال التقدم العلمي والتكنولوجي وربط كل ذلك بعناصر البيئة وإستخدامات الطاقة المتجددة وتنمية مصادر الثروة البشرية للقيام بدورها المرسوم في برامج التنمية".[1]

2- تعرف أيضا:"على أنها تنطلق أساسا من تعظيم قدراتنا على إجتذاب أكبر قدر ممكن من حركة السياحة العالمية".[2]

---

[1] نشوى فؤاد، **التنمية السياحية**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، 2008، ص09.

[2] عادل عبد الجواد منسي، **التسويق السياحي**، دار الكتب المصرية، القاهرة، 2001، ص54.

3- كما تعرف كذلك بأنها:"الارتقاء والتوسع بالخدمات السياحية واحتياجاتها، وتتطلب التنمية السياحية تدخل التخطيط السياحي باعتباره أسلوبا علميا يستهدف تحقيق اكبر معدل ممكن من النمو السياحي بأقل تكلفة ممكنة وفي أقرب وقت مستطاع".[1]

ومحاولة منا لتعريف التنمية السياحية يمكننا القول:"التنمية السياحية هي مدى إتساع قاعدة التسهيلات والخدمات لكي تتلاقى مع إحتياجات السائحين".

ونتيجة لما سبق يمكن إستنتاج النقاط التالية:

- تشمل التنمية السياحية جميع الجوانب المتعلقة بالأنماط المكانية للعرض والطلب السياحيين، التوزيع الجغرافي للمنتجات السياحية، التدفق والحركة السياحية، تأثيرات السياحة المختلفة.
- التنمية السياحية تهدف إلى تحقيق زيادة متوازنة ومستمرة في الموارد السياحية.
- ربط خطة التنمية السياحية مع خطط التنمية الأخرى لمختلف القطاعات الاقتصادية.
- ترشيد وتعميق درجة الإنتاجية في قطاع السياحة.

❖ **مراحل التنمية السياحية:**[2]

لقد تناول هذا الموضوع العديد من الباحثين وتطرقوا إلى المراحل التي تمر بها التنمية السياحية وقدموا في ذلك نماذج مختلفة لتحليل الظاهرة.

نموذج "ميوسيك" الذي قسم نموذج التنمية السياحية إلى أربع مراحل وهي:

1- مرحلة الاكتشاف: حيث يتم اكتشاف القدرات السياحية للمقصد السياحي.

2- مرحلة النمو: وفيها يبدأ تطوير الموارد السياحية للمنطقة بشكل تدريجي.

3- مرحلة الانطلاق: وفيها تأخذ الدولة بمبدأ التخطيط والتوسع السياحي.

4- مرحلة النضج: حيث تظهر المنطقة على الخريطة السياحية وفيها يتكامل النشاط السياحي من خلال توافر عناصر الجذب السياحي والتسهيلات، ويؤخذ هذا النموذج توقفه عند مرحلة النضج السياحي وعدم تحليله لأي عوامل سلبية قد تؤدي إلى عدم إستمرار النمو، وبالتالي إحتمال دخول المنطقة في مرحلة التدهور والانحدار نتيجة لتوجه السائحين إلى مناطق سياحية منافسة، لذا جاء نموذج "بيتلر" سنة 1980 وقد حدد هذا النموذج ست مراحل للتنمية السياحية وهي:

- الاكتشاف
- المشاركة.
- التطور.
- النضج.
- الثبات أو الركود.
- التجديد أو التدهور.

يتشابه نموذج "بيتلر"مع دورة حياة المنتوج، فالمرحلة الأولى تبدأ باكتشاف المنطقة السياحية الجديدة، ومع تزايد إقبال السائحين على المنطقة، تبدأ مرحلة المشاركة فتظهر مجموعة من الخدمات والتسهيلات، ثم تبدأ مرحلة الانطلاق، حيث يتم توفير الخدمات والتسهيلات بشكل مكثف للسائحين لخدمة الأعداد المتزايدة، ثم تأتي بعد ذلك مرحلة التطور والنمو، وإذا ما استمر النمو مع مبدأ تحقيق التوازن، تصل المنطقة إلى مرحلة النضج وتلي هذه مرحلة الثبات فلا تشهد المنطقة النمو المتزايد للسياح بل يتوقف النمو عند حد معين

من السائحين، وفي هذه المرحلة إن لم تظهر في هذه المنطقة تنمية جديدة تعتمد على مقومات سياحية جديدة فإنها تتجه نحو الانحدار والتدهور، لذلك فإن الإدارة السليمة للنشاط السياحي في كافة مراحل التنمية تتمثل في تجنيب

[1] مصطفى يوسف كافي، **صناعة السياحة كأحد الخيارات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية"**، دار الفرات للنشر والتوزيع، 2006، ص ص 106،107.
[2] جليلة حسن حسنين، **دراسات في التنمية السياحية**، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص20.

المنطقة الوصول إلى مرحلة الانحدار، ونقلها إلى مرحلة جديدة من التنمية المتوازنة المتواصلة (التنمية المستدامة).

ثانيا: عناصر التنمية السياحية:

وتتكون من عناصر عدة أهمها:[1]

1- عناصر الجذب السياحي وتشمل العناصر الطبيعية مثل: أشكال الحياة والغابات والمناخ وعناصر من صنع الإنسان، كالمتنزهات والمتاحف والمواقع الأثرية التاريخية.

2- النقل بأنواعه المختلفة البري، البحري والجوي.

3- أماكن النوم سواء التجاري منها كالفنادق والموتيلات أوأماكن النوم الخاص مثل: بيوت الضيافة وشقق الإيجار.

4- التسهيلات المساندة بجميع أنواعها كالإعلان السياحي والإدارة السياحية والأشغال اليدوية والبنوك...إلخ.

5- خدمات البنية التحتية كالمياه والكهرباء والاتصالات...إلخ.

ويضاف إلى هذه العناصر جميعها الجهات المنفذة للتنمية، فالتنمية السياحية تنفذ عادة من قبل القطاع العام أو الخاص أو الإثنين معاً.

الفرع الثاني: أشكال التنمية السياحية

تأخذ التنمية السياحية أشكالاً متعددة منها:[2]

أولا: تطوير المنتجعات السياحية:

وهذا النوع من التنمية يركز على سياحة الإجازات والعطل، وتعرف المنتجعات على أنها المواقع التي توفر الاكتفاء الذاتي وتتوفر فيها أنشطة سياحية مختلفة وخدمات متعددة لأغراض الترفيه والاستراحة والاستجمام.

ثانيا: القرى السياحية:

وهي شكل من أشكال السياحة المنتشرة جداً في أوروبا كما بدأت تنتشر في العديد من دول العالم. الحياة في القرية نموذج يختلف عن الحياة في المدن، وتستهوي سكان المدن حباً في التغيير والبساطة.

ويعتمد قيام القرى السياحية على وجود عنصر الماء (الشاطئ)، مناطق الموانئ، أنشطة التزلج، الجبال الحدائق العامة، مواقع طبيعية، مواقع تاريخية أثرية، مواقع علاجية، ملاعب الجولف، أنشطة رياضية وترفيهية أخرى.

تختلف مساحات هذا النوع من المواقع وتتعدد فيها أنواع مرافق الإقامة ومنشآت النوم والمرافق التكميلية مثل: الأسواق والمناطق التجارية، خدمات ترفيهية وثقافية، ومرافق سكنية خاصة مختلفة الأحجام.

يتم التخطيط لإنشاء القرى السياحية عادة في وقت واحد أي ضمن خطة سياحية واحدة ويأخذ التنفيذ مراحل متعددة وعلى فترات زمنية طويلة تحددها عناصر الطلب السياحي والطاقة الاستيعابية.

ثالثا: منتجعات المدن:

يتطلب هذا النوع من المنتجعات دمج برامج إستعمالات الأراضي والتنمية الاجتماعية، مع عدم إهمال البعد الاقتصادي الذي يوفر فرص الجذب الاستثماري للمشاريع(فنادق، استراحات،...إلخ) في المنطقة، وتحتاج إقامة هذا النوع من المنتجعات وجود نشاط سياحي مميز أو رئيسي في المواقع مثل: التزلج على الجليد وجود شاطئ، أنشطة سياحية علاجية، مواقع أثرية أو دينية.

رابعا: منتجعات العزلة:

[1] عثمان محمد غنيم، **التخطيط السياحي والتنمية**، الأردن، 2004، ص ص 245،246.

[2] عصام حسن السعدي، **التسويق والترويج السياحي والفندقي**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص ص 133،134.

أصبح هذا النوع من المنتجعات من المناطق السياحية المفضلة في جميع أنحاء العالم، وتتميز هذه المنتجعات بصغر حجمها ودقة تخطيطها وشمولها. وعادة يتم إختيار مواقعها في مناطق بعيدة عن المناطق المأهولة مثل: الجزر الصغيرة أو الجبال، والوصول إليها يتم بواسطة القوارب، المطارات الصغيرة أو الطرق البرية الضيقة.

خامسا: السياحة الحضرية:

وهي نوع من السياحة الدارجة والمعروفة، وتوجد في الأماكن الحضرية الكبيرة، حيث يكون للسياحة أهمية بالغة، لكنها لا تكون النشاط الاقتصادي الوحيد في المنطقة. وتشكل مرافق الإقامة والسياحة جزءاً لا يتجزأ من الإطار الحضري العام للمدينة وتخدم سكان المدينة أو المنطقة وكذلك السياح القادمين إليها. وقد أخذت كثير من الحكومات حالياً على عاتقها تطوير وتنمية السياحة في المناطق الحضرية التي تتوفر فيها الموارد والمعطيات السياحية والتي يمكن تطويرها مثل: المواقع التاريخية والأثرية وذلك من أجل إشباع رغبات السكان المحليين من ناحية وجلب الزوار والسياح إلى المدينة من ناحية أخرى.

سادسا: سياحة المغامرة:

وهذا النوع من السياحة موجه للمجموعات السياحية التي تهدف إلى ممارسة ومعايشة خصائص معينة، وهي تعتمد على طول فترة إقامة السائح بحيث تسمح له هذه الإقامة بالترفيه والاستجمام وفي نفس الوقت التعايش مع العادات والتقاليد الاجتماعية والثقافية والمناظر الطبيعية المتوفرة في المنطقة.

سابعا: سياحة الرياضة البحرية:

يعتمد هذا النوع من السياحة على وجود الماء (البحار أو البحيرات)، تتفاوت المدة التي يقضيها السائح في ممارسة الرياضات البحرية المختلفة مثل: الغوص، التزلج على الماء، سباق اليخوت أو القوارب... إلخ.

المطلب الثاني: متطلبات التنمية السياحية

الفرع الأول: أهداف ومحددات التنمية السياحية

أولا: أهداف التنمية السياحية:

للتنمية السياحية عدة أهداف نذكر منها:[1]

1- تحقيق الزيادة المستمرة والمتوازنة في الموارد السياحية للدولة، ويتحقق ذلك من خلال دعم القدرة التنافسية لصناعة السياحة برفع إنتاجية الموارد البشرية وغير البشرية الموظفة فيها وبالسياسات التسويقية الخارجية الكفأة.
2- تدعيم الارتباط الإنتاجي بين القطاع السياحي والقطاعات الأخرى.
3- المساهمة في تنمية البيئة والمحافظة عليها من خلال الاهتمام بمناطق الجذب السياحي وما يحيط بها من المدن والأماكن المختلفة.
4- تحسين وضع ميزان المدفوعات.
5- تحقيق التنمية الإقليمية خصوصاً بإيجاد فرص عمل جديدة في المناطق الريفية.
6- توفير خدمات البنية التحتية.
7- زيادة مستويات الدخل.
8- زيادة إيرادات الدولة من الضرائب.
9- خلق فرص عمل جديدة.
10- توفير تسهيلات ترفيه واستجمام للسكان المحليين.
11- حماية وإشباع الرغبات الاجتماعية للأفراد والجماعات.

[1] جليلة حسن حسنين، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 09- 15.

12- المحافظة على البيئة ومنع تدهورها ووضع إجراءات حماية مشددة لها.
13- نشر الثقافات وزيادة التواصل بين الشعوب.
14- تطوير العلاقات السياسية بين الحكومات في الدول السياحية.

ثانيا: محددات التنمية السياحية:

لإنجاح أي سياسة سياحية يجب أخذ بعين الاعتبار مجموعة من الإجراءات والاهتمام ببعض الجوانب وبخاصة في الدول النامية وهي:[1]

1- وضع أسعار في متناول السياح : بغض النظر عن مشروعات البنية الأساسية والتي تعد ضرورة ملحة للقيام بأي نشاط سياحي، من شبكة طرقات ووسائل اتصال فعالة وخدمات ذات كفاءة، وماء وكهرباء وصرف صحي وتوفير الأمن، فلا بد أيضا من توفير تسهيلات في الإقامة والإطعام والشرب وخدمات النقل السياحي وغيرها، ومتطلبات النشاط السياحي ذات النوعية الجيدة والأسعار التنافسية مقارنة بالمناطق الأخرى.

2- الموقع : يعد الموقع الجغرافي العامل الأساسي في السياحة، فعلى أساسه تحدد نفقات الرحلة من حيث الأهمية، فإذا كان هناك موقع جيد فإن السائح لا يهمه كم يدفع، ولكن المهم هو الوصول إلى هذا المكان كالسياحة في الجنوب الجزائري، فالبرغم من قسوة الطبيعة وقلة المواصلات إلا أن أغلب الوافدين إلى الجزائر يفضلون الأماكن السياحية الجنوبية على الشمال والوسط، والإقبال الكبير الذي عرفه مهرجان تمنراست في سنة 2004 لدليل على ذلك، ومن هنا فإن الموقع الجغرافي يؤدي دورا كبيرا في حركة السياحة الدولية للاستمتاع بالمناطق الموجودة والآثار.

3- الأماكن الأثرية والتاريخية: لها تأثير كبير على التطور السياحي وتعد جاذبة قوية للسياح، وتنقسم المواقع الأثرية إلى نوعين:

أ- مواقع أثرية تاريخية: والتي هي مرتبطة بكل الثقافات الإنسانية كالجرس الروماني بالأردن وأم قيس والأهرامات بمصر.

ب- مواقع أثرية خاصة: وهي التي ليست معروفة من طرف عامة الناس ويتجه إليها الباحثون والدارسون والمتخصصون، وتجذب في العادة نسبة متوسطة من السياح.

بالإضافة إلى هذه العوامل هناك عوامل أخرى عامة يجب توفرها لدفع العجلة السياحية لأي بلد والتي نذكر منها:[2]

- وجود وقت الفراغ.
- الحالة الاقتصادية للدولة.
- المستوى الثقافي والمادي العالي للشعب.
- المواصلات المتطورة.
- الوضع السياسي المستقر.

الفرع الثاني: المؤشرات الأساسية للنمو السياحي

تتعدد المؤشرات التي يمكن أن يبنى عليها الحكم في ازدهار أو كساد قطاع السياحة في بلد ما. وسوف نعرض هنا أهم المؤشرات:[3]

---

[1] عبد القادر هدير، **واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص نقود، مالية وبنوك، جامعة الجزائر، 2006، ص51.

[2] مروان محسن السكر، **السياحة مضمونها وأهدافها**، سلسلة الاقتصاد السياحي، الجزء الأول، دار مجدلاوي، الأردن، 1994، ص15.

[3] محمد الصيرفي، **مهارات التخطيط السياحي**، دار الهناء للتجليد الفني، الإسكندرية، 2009، ص ص 26،27.

أولا: إجمالي عدد السياح:

يعد مؤشر عدد السائحين من أهم المؤشرات في تقدير حجم النشاط السياحي في أي دولة من الدول، حيث يمكن على أساس هذا المؤشر تحديد مدى إسهام السياحة في الاقتصاد القومي.

ثانيا: عدد الليالي السياحية:

يشير هذا المؤشر إلى عدد الليالي السياحية التي يقضيها السائح في البلد المضيف، ويرتبط هذا المؤشر بمتوسط إقامة السائح في هذا البلد. وفي هذا الشأن تبرز مسألة أسعار السلع والخدمات وحجم الأماكن السياحية ونوعها والعلاقة بين البلد المضيف والدول المجاورة له.

وبقسمة عدد الليالي على عدد السائحين نحصل على متوسط عدد الليالي التي يقضيها السائح، وهذا العدد يختلف باختلاف الظروف الأمنية المحلية والظروف السياسية المحلية والإقليمية والدولية.

ولا شك فإن زيادة مدة الإقامة تعني زيادة معدل الإنفاق وبالتالي زيادة الدخل السياحي، وعكس ذلك فإن إنخفاض مدة الإقامة تؤدي إلى إنخفاض عدد الليالي السياحية وإنخفاض الدخل السياحي.

ثالثا: جنسيات السائحين:

يشير السائحين الأجانب إلى درجة النمو والتطور السياحي في البلد المضيف، فكلما إزداد تنوع جنسيات السائحين دل ذلك على درجة عالية من النمو والتطور في الحركة السياحية، ومما لاشك فيه أن لكل سائح ميوله الخاص في طريقة السكن ووسيلة الانتقال ونوع النشاط السياحي المفضل لديه...إلخ.

المطلب الثالث: مرتكزات التنمية السياحية

الفرع الأول: الإستراتيجية والتخطيط للتنمية السياحية

أولا: منطلقات الإستراتيجية:

تعتمد إستراتيجية التنمية السياحية على مبادئ وأبعاد تتمثل فيما يلي:[1]

1- المبادئ العامة للإستراتيجية:

- التنمية السياحية المستدامة.
- السياحة المسؤولة والمنظمة.
- الشراكة الفعالة في تنمية السياحة.
- التوفيق بين الربحية وتنمية المجتمع المحلي وإشراك سكانه في منافع السياحة.
- ضمان أمن وسلامة السياح.
- أهمية السياحة في تنشيط روابط التعاون الاقتصادي مع دول الجوار.
- التوافق بين الانفتاح والتحرر في تجارة الخدمات السياحية وحماية البنية الاجتماعية والهوية الثقافية.
- الواقعية في الاستخدام المستدام للموارد والإمكانات.
- المرونة والتجديد والتطوير للسياسات ورسم الخطط السياحية.
- التدرجية القائمة على التخطيط.

2- أبعاد الإستراتيجية:

- الاستغلال الأمثل للموارد السياحية.
- تعظيم العوائد والمنافع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للسياحة.
- زيادة الوعي المجتمعي بأهمية السياحة وقيمتها الاقتصادية.
- إبراز دور السياحة في خدمة أفراد المجتمع وخدمة السائح على السواء.
- تطوير مستوى جودة الخدمات السياحية الوطنية.

---

[1] وزارة السياحة، **إتجاهات إستراتيجية التنمية السياحية- اليمن-**، تاريخ الزيارة 2011/03/16 عن موقع:
http:// www.yementourism.com/media/dev.pdf.

- تطوير مهارات وقدرات الموارد البشرية للسياحة.
- الارتقاء بأساليب ووسائل الترويج والتسويق السياحي.
- الحاجة إلى تنويع المنتجات السياحية وتوسيعها.
- إيجاد قاعدة للشراكة الوطنية بين القطاع العام والقطاع الخاص والمؤسسات المدنية للمجتمع المحلي.
- رفع مستوى التنسيق والتكامل بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى.
- إعتماد التخطيط الاستراتيجي للتنمية السياحية جزءا من إستراتيجية التنمية المستدامة.

ثانيا: مراحل إعداد خطة التنمية السياحية:

تشمل عملية إعداد خطة التنمية السياحية على عدد من الخطوات المتسلسلة والمترابطة كالتالي:[1]

1- إ عداد الدراسات الأولية.

2- تحديد أهداف التخطيط بشكل أولي بحيث يمكن تعديلها من خلال التغذية الراجعة خلال عملية إعداد الخطة ومرحلة تقييم الآثار.

3- جمع المعلومات وإجراء المسوحات وتقييم الوضع الراهن للمنطقة السياحية.

4- تحليل البيانات (المسوحات): وتشمل هذه المرحلة على تحليل وتفسير البيانات التي تم جمعها من خلال المسوحات وتوليفها والخروج بحقائق وتعميمات تساعد في إعداد الخطة، ورسم خطواتها العامة والتفصيلية.

5- إعداد الخطة: وهنا يتم وضع السياسات السياحية المناسبة ويتم تقييم هذه السياسات (البدائل) لاختيار ما هو ملائم ومناسب لتنفيذ الخطة، وكذلك يتم تحديد البرامج والمشاريع التي يجب تنفيذها لتحقيق أهداف الخطة.

6- تنفيذ الخطة بتوصياتها وبالوسائل التي يتم تحديدها في المرحلة السابقة.

7- تقييم ومتابعة الخطة السياحية وتعديلها وفق التغذية الراجعة إذا تطلب الأمر ذلك. والجدير بالذكر أن المسوحات وجمع البيانات وتحليلها تشكل المدخلات الأساسية لخطط التنمية السياحية وتحتاج هذه المرحلة إلى دقة وتنظيم كبيرين، وأهم الجوانب التي يمكن جمع معلومات عنها:

- عناصر الجذب السياحي.
- المرافق والخدمات.
- وسائل النقل.
- خدمات ومرافق البنية التحتية.

وتتطلب هذه المرحلة الأخذ بآراء المسؤولين في أجهزة الدولة كل حسب تخصصه، وأيضًا ممثلي القطاع الخاص وممثلي المجتمعات المحلية، ومراجعة الدراسات المتوفرة والخرائط والبيانات الجغرافية والخصائص الطبيعية والبيئية ودراسة الأسواق السياحية، وخصائص السياح ومعدلات إنفاقهم وأوجه الإنفاق السياحي وكفاءة السياحة المحلية، وخطوط النقل الجوي...إلخ.

ثالثا: دور التخطيط السياحي في عملية التنمية السياحية:

1- مفهوم التخطيط السياحي:[2]

يعرف التخطيط السياحي بأنه رسم صورة تقديرية مستقبلية للنشاط السياحي في دولة معينة وفي فترة زمنية محددة. ويقتضي ذلك حصر الموارد السياحية في الدولة من أجل تحديد أهداف الخطة السياحية وتحقيق تنمية سياحية سريعة ومنتظمة من خلال إعداد وتنفيذ برنامج متناسق يتصف بشمول فروع النشاط السياحي ومناطق الدولة السياحية.

يعتمد نجاح التخطيط السياحي على عدّة عوامل تشمل ما يلي:[1]

---

[1] عثمان محمد غنيم، بنيتا نبيل سعد، **التخطيط السياحي- في سبيل تخطيط مكاني شامل ومتكامل-**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص ص 60-63.

[2] نبيل الروبي، **التخطيط السياحي**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1987، ص 65.

- أن تكون خطة التنمية السياحية جزءاً لا يتجزأ من الخطة القومية الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- أن يتم تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- أن يتم إعتبار تنمية القطاع السياحي كأحد الخيارات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية.
- أن تكون هذه الصناعة جزءاً من قطاعات الإنتاج في الهيكل الاقتصادي للدولة.
- قيام الدولة بتحديد مستوى النمو المطلوب وحجم التدفق السياحي.
- أن يتم تحديد دور كل من القطاعين الخاص والعام في عملية التنمية.
- التركيز على علاقة التنمية السياحية بالنشاط الاقتصادي العام وتحديد علاقة ذلك بالمحافظة على البيئة.

2- خصائص التخطيط السياحي الجيد:

يمتاز التخطيط السياحي الجيد بأنه يركز على المنتج السياحي وكذلك على عمليات الترويج والتسويق بأسلوب يحقق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ضمن إطار التنمية السياحية الشاملة والمستدامة والتخطيط السياحي الجيد لا بد أن تتوفر فيه كذلك عدة مواصفات أخرى أهمها:[2]

- تخطيط مرن مستمر وتدريجي يتقبل إجراء أي تعديل إذا ما تطلب الأمر بناء على المتابعة المستمرة والتغذية الراجعة.
- تخطيط شامل لجميع جوانب التنمية السياحية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، البيئية، السكانية،.. إلخ.
- تخطيط تكاملي، تعامل فيه السياحة على أنها نظام متكامل، حيث كل جزء مكمل للأجزاء الأخرى، وكل عنصر يؤثر ويتأثر ببقية العناصر.
- تخطيط مجتمعي، بمعنى أنه يسمح بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في عملية التخطيط بمراحلها المختلفة.
- تخطيط بيئي يحول دون تدهور عناصر الجذب السياحية الطبيعية والتاريخية، ويعمل على توفير الإجراءات اللازمة لصيانتها بشكل مستمر، ويضمن المحافظة عليها لأطول فترة زمنية ممكنه.
- تخطيط واقعي وقابل للتنفيذ، أي أن لا تتجاوز أهدافه حدود الإمكانيات والطموح ولا تخرج عن دائرة ما هو متاح وكامن من موارد طبيعية ومالية وبشرية.
- تخطيط مرحلي منظم، يتكون من مجموعة من الخطوات والنشاطات المتتابعة والمتسلسلة.
- تخطيط يتعامل مع السياحة على أنها نظام له مدخلات وعمليات ومخرجات محددة، ويمكن التأثير في هذه التكوينات وتوجيهها.

3- التخطيط الاستراتيجي السياحي:[3]

يمكن تعريف التخطيط الاستراتيجي السياحي "بأنه كافة الإجراءات المؤدية إلى وضع أهداف ممكنة التنفيذ من الناحية البيئة للوضع السياحي وعلى ضوء الموارد البشرية والمادية المتاحة بالنظر للأولويات المقررة ".

ويلاحظ أن هذا التعريف للتخطيط الاستراتيجي السياحي يتضمن العناصر التالية:

- إن التخطيط الاستراتيجي عبارة عن إجراءات يشترك في وضعها كل من القطاع الحكومي والأهلي في الموضوع السياحي.
- إن عملية التخطيط الاستراتيجي تعني وجود مساهمة لكافة القطاعات المعينة بالسياحة كل حسب دوره وإمكاناته وخبراته وأهدافه.
- إن التخطيط الاستراتيجي السياحي يتطلب إبتداء مراجعة شاملة لكافة الأوضاع والعوامل المؤثرة على أداء وربحية القطاع السياحي بشكل عام ولكل منطقة أو موقع سياحي بشكل محدد.

---

[1] نور الدين هرمز، **التخطيط السياحي والتنمية السياحية**، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد28، العدد03، 2006، ص04.

[2] نفس المرجع، ص10.

[3] محمد عبيدات، **التسويق السياحي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط3، 2008، ص ص53،54.

- إن هذا التعريف يتضمن أيضا إيجاد الموارد البشرية المؤهلة والقادرة على تنفيذ الأهداف الواقعية التي تمت صياغتها بعد دراسة معمقة لنقاط القوة والضعف في تلك الموارد البشرية.
- إن هذا التعريف يتضمن أن المخطط الاستراتيجي السياحي لابد له من أولويات يعمل على إنجازها في فترة زمنية محددة وقد تم رصد الوسائل والأموال المناسبة لتنفيذها.

4- أهداف التخطيط السياحي

يسعى التخطيط السياحي لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:[1]

- تحديد أهداف التنمية السياحية القصيرة والبعيدة المدى، وكذلك رسم السياسات السياحية ووضع إجراءات تنفيذها.
- ضبط وتنسيق التنمية السياحية التلقائية والعشوائية.
- تشجيع القطاعين العام والخاص على الاستثمار في مجال التسهيلات السياحية أينما كان ذلك ضرورياً.
- مضاعفة الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للنشاطات السياحية لأقصى حد ممكن وتقليل كلفة الاستثمار والإدارة لأقل حد ممكن.
- الحيلولة دون تدهور الموارد السياحية وحماية النادر منها.
- صنع القرارات المناسبة وتطبيق الاستخدامات المناسبة في المواقع السياحية.
- تنظيم الخدمات العامة وتوفيرها بالشكل المطلوب في المناطق السياحية.
- المحافظة على البيئة من خلال وضع وتنفيذ الإجراءات العلمية المناسبة.
- توفير التمويل من الداخل والخارج اللازم لعمليات التنمية السياحية.
- تنسيق النشاطات السياحية مع الأنشطة الاقتصادية الأخرى بشكل تكاملي.

الفرع الثاني: عوامل نجاح التنمية السياحية ومعوقاتها

أولا: عوامل نجاح التنمية السياحية:

إن تنمية الصناعة السياحية تحكمها عدة إعتبارات لا بد من مراعاتها، وهي على النحو التالي:[2]

1- تدريب الجهاز البشري اللازم الذي يحتاج إليه القطاع السياحي حتى تتمكن المؤسسات السياحية من القيام بدورها بالشكل المطلوب.

2- المحافظة على حقيقة المواقع السياحية، لأن جذب السياح إلى هذه المناطق قد تعتمد على المناخ أو الطبيعة أو التاريخ أو أي عامل آخر تتميز به المنطقة السياحية.

3- إجراء دراسة شاملة للتأكد من الجدوى الاقتصادية للاستثمارات السياحية المقترحة، وفيما إذا كان الاستثمار سيدر أرباحًا أم لا.

4- دعم الدولة للقطاع السياحي، عبر مساعدة القطاع الخاص في تنفيذ البرامج السياحية ويكون ذلك عبر خطة إعلانية تسويقية متكاملة.

5- ربط خطة التنمية السياحية مع خطط التنمية الاقتصادية الأخرى، لمختلف القطاعات الاقتصادية لتحقيق نمو متوازن وليس مجرد الاهتمام بالسياحة فقط.

6- تحديد المشاكل التي قد تعترض تنمية الصناعة السياحية ثم وضع خطط بديلة في حال حدوث طارئ معين.

---

[1] معتمد يحيى التهتموني، **التنمية السياحية في إقليم شمال الأردن**، بحث تخرج، كلية العلوم الإدارية والمالية، قسم الإدارة الفندقية والسياحية، جامعة فيلادلفيا، الأردن، 2009-2010، تاريخ الزيارة 2011/03/29، ص30، عن موقع:
http://www.philadelphia.edu.jo/academics/mhamiary/uploads/presentation8.ppt.

[2] عاشور مرزيق، نافلة قدور، **التنمية السياحية في خدمة الدول المتقدمة والنامية على حد سواء**، الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة خيضر بسكرة، يومي9، 10 مارس 2010، ص07.

7- دراسة السوق السياحي المحلية، من أجل معرفة نوعية السياح الوافدين، وما هي تفضيلاتهم للسعي إلى تأمينها قدر الإمكان.

8- توفير شبكة من الفنادق المناسبة لكل شكل من أشكال الدخل، ولكل نماذج الرغبات، بخاصة المناسبة منها لذوي الدخل المحدود، فحركة السياحة لم تعد مقتصرة على الأغنياء.

9- رفع مستوى النظافة والخدمات السياحية لأنهما يؤديان دورا مهما في تطوير التنمية السياحية، فحين يتم الحفاظ على نظافة الشوارع والشواطئ والآثار وغيرها من عوامل الجذب السياحي، تجعل السائح يرغب في العودة إلى هذا البلد.

ثانيا: معوقات التنمية السياحية

وهذه المعوقات للتنمية السياحية تتمثل فيما يلي:[1]

1- عدم تحديد سياسة سياحية للإطار الأساسي للسياحة في القطاعين العام والخاص ولجميع الشركاء في عملية السياحة بحيث يتم تحديد دور كل منهم في التنمية السياحية المطلوبة محليا وإقليميا ودوليا.

2- عدم وجود إجراءات تنظيمية وإدارية فاعلة ومؤثرة لضمان تفاعل القطاعين العام والخاص في التنمية السياحية.

3- عدم وجود مسح سياحي شامل يحدد مناطق التنمية السياحية لمختلف الأنواع السياحية الموجودة.

4- عدم وجود قانون لضبط إستخدام الأرض في الأغراض السياحية.

5- ضعف تنمية العرض السياحي لتوفير منتج سياحي متجدد.

6- غياب التنسيق بين الأجهزة المسؤولة عن التخطيط الطبيعي والبيئي والتخطيط السياحي وعدم وجود دور ومسؤولية للسياحة في إقتراح أو دراسة مشروعات القرارات المتعلقة بالبيئة.

7- إزدواجية وتعارض الاختصاص في الإشراف والرقابة على الترخيص والتسعيرة للمرافق السياحية بين وزارة السياحة والوزارات الأخرى.

8- عدم شمول قانون السياحة المعمول به للنشاطات السياحية المستحدثة.

9- ضعف دور الشركاء في الإطار المؤسس للسياحة في عمليات التسويق والترويج والإعلام السياحي.

10- ضعف التنسيق مع الوزارات والدوائر وأجهزة الحكم الإداري والمجالس المحلية.

11- ضعف جانب الوعي السياحي لدى الأجهزة السياحية المنظمة والمشرفة على إتمام العملية السياحية (إدلاء السياحة، الكوادر المهنية في المرافق السياحية).

12- ضعف الحضور والتواجد في الأسواق السياحية المصدرة للسياح.

13- ضعف المتابعة ووضع البرامج التنفيذية لاتفاقيات السياحية الثنائية و الدولية.

14- عدم تسهيل منح التأشيرات للرعايا من غير العرب من العاملين في البلاد العربية المجاورة.

15- عدم وجود حوافز للشركات والمؤسسات الاقتصادية لمنح موظفيها إجازات مدفوعة أو مدعومة.

[1] إلياس سراب وآخرون، **تسويق الخدمات السياحية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص ص59،60.

المبحث الثالث: المحاور الأساسية للتنمية السياحية المستدامة

غدت التنمية السياحية المستدامة منهجاً وأسلوباً تقوم عليه العديد من المؤسسات السياحية العالمية، كما أن تطبيق مفهوم الاستدامة السياحية يعتمد على ثلاثة جوانب هامة، أولاً العائد المادي لأصحاب المشاريع السياحية، وثانياً البعد الاجتماعي على إعتبار أن هذه المؤسسات هي جزء من المجتمع المحلي وعليها الاستفادة من الخبرات والكفاءات المحلية ما أمكن، بالإضافة إلى إشراك المجتمع المحلي والأخذ برأيه. أما البعد الثالث فهو البيئة، حيث تعامل هذه المؤسسات على أنها جزء من البيئة، وبالتالي يجب عليها المحافظة على الموارد الطبيعية، ولهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى مفاهيم عامة حول التنمية السياحية المستدامة مناهجها وأهميتها، وأخيرا قواعدها وأسسها.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التنمية السياحية المستدامة

الفرع الأول: مفهوم التنمية السياحية المستدامة

أولا: مفهوم التنمية السياحية المستدامة:

1- السياحة المستدامة" تعني تحقيق مستوى الرفاهية للأجيال الحالية التي تأتي من السياحة مع عدم الإضرار بحصة الأجيال القادمة من هذه الرفاهية، ونعني بالأجيال الحالية والقادمة كلا من السائح والسكان المحليين في مناطق الهدف السياحي التي تتوفر فيها الموارد المختلفة". [1]

2- التنمية السياحية المستدامة هي"عملية إشباع حاجات السائحين الجسدية والنفسية والحصول على متطلباتهم دون الإخلال بحقوق الأجيال القادمة من السائحين في احتياجاتهم من الاستمتاع بالبيئة".[2]

3- التنمية السياحية المستدامة هي "تنمية السياحة بالأسلوب الذي يحقق احتياجات الحاضر بحيث لا تتسبب في إفساد أو تغيير البيئة الطبيعية أو المصنوعة، وبما يؤكد إستمرار تحقيقها لاحتياجات الأجيال القادمة".[3]

4- وقد عرفت منظمة السياحة العالمية السياحة المستدامة بأنها "تلك التنمية التي تلبي إحتياجات السياح والمواقع في الدول المضيفة إلى جانب حماية حق الأجيال القادمة للاستمتاع بهذه المواقع مستقبلا. أي أنها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تتحقق فيها متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويتحقق معها التكامل الثقافي مع العوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة".[4]

من التعاريف السابقة لمفهوم التنمية السياحية المستدامة يتبين لنا بأنها نموذج للتنمية على محاور إستراتيجية يمكن حصرها في أربعة محاور، كما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم (01): المحاور الإستراتيجية للتنمية السياحية المستدامة.

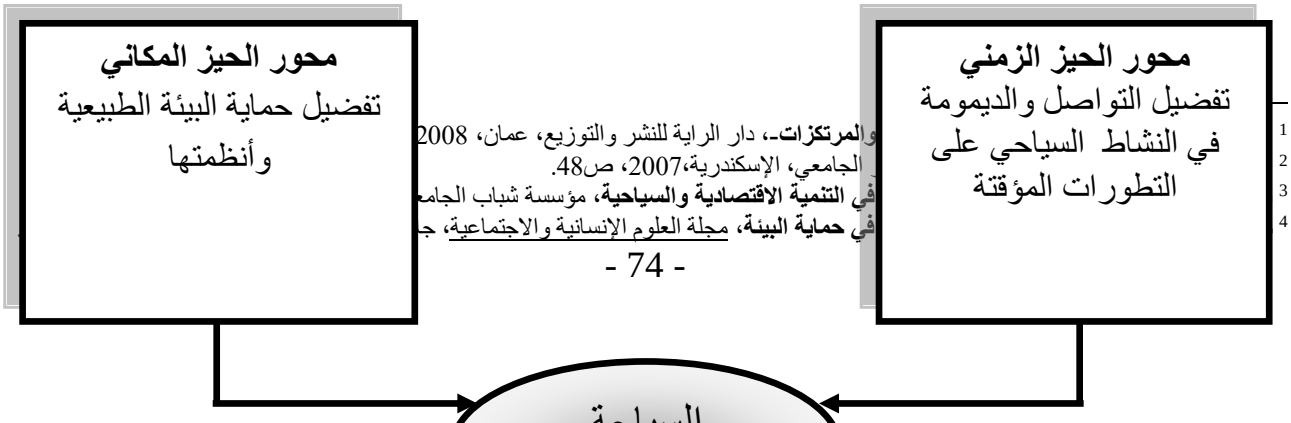

1 والمرتكزات-، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2008
2 الجامعي، الإسكندرية،2007، ص48.
3 في التنمية الاقتصادية والسياحية، مؤسسة شباب الجامع
4 في حماية البيئة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ج

المصدر: وفاء عبد الباسط، **التنمية السياحية المستدامة بين الإستراتيجية والتحديات المعاصرة**، مجلة حلوان، العدد12، 2005، ص134.

من خلال هذه التعريفات يمكن أن نستخلص النقاط التالية:

- التنمية السياحية المستدامة تضع في إعتبارها نوعا جديدا من العدالة والمساواة بين الأجيال في التمتع بالموارد الطبيعية.
- التنمية السياحية المستدامة تعني الاعتماد على الطبيعة وليس العمل على إستغلال مقوماتها.
- التنمية السياحية المستدامة تمثل ظاهرة تنتقل من جيل إلى آخر، أي أنها عملية تحويل من جيل لآخر وهذا يعني أن التنمية المستدامة لابد أن تحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلين.
- التنمية السياحية المستدامة هي عملية تحدث في مستويات عدة تتفاوت(عالمي، إقليمي، محلي) ومع ذلك فإن ما يعتبر مستداما على المستوى القومي ليس بالضرورة أن يكون ذلك على المستوى العالمي.

ويعود هذا التناقض الجغرافي إلى آليات التمويل والتي من خلالها تنتقل النتائج السلبية لبلد أو منطقة معينة إلى بلدان أو مناطق أخرى.

- تتكون التنمية السياحية المستدامة من المجالات التالية: الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والبيئية. ومع أنه يمكن تعريف التنمية السياحية المستدامة وفقا لكل مجال من تلك المجالات منفردا، إلا أن أهمية المفهوم تكمن تحديدا في العلاقات المتداخلة بين تلك المجالات.

ثانيا: المقارنة بين التنمية السياحية التقليدية والتنمية السياحية المستدامة:

هناك العديد من الفروقات بين التنمية السياحية التقليدية والتنمية السياحية المستدامة ندرجها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): المقارنة بين التنمية السياحية المستدامة والتنمية السياحية التقليدية.

التنمية السياحية التقليدية	التنمية السياحية المستدامة
مفاهيم عامة	
تنمية سريعة	تنمية تتم على مراحل
ليس لها حدود	لها حدود و طاقة استيعابية معينة
قصيرة الأجل	طويلة الأجل
سياحة الكم	سياحة الكيف
إدارة عمليات التنمية من الخارج	إدارة عمليات التنمية عن طريق السكان المحليين
إستراتيجيات التنمية	
تنمية بدون تخطيط	التخطيط أولا ثم تنمية بعد ذلك
تخطيط جزئي لقطاعات منفصلة	تخطيط شامل متكامل
التركيز على إنشاء وحدات لقضاء الإجازات	مراعاة الشروط البيئية في البناء وتخطيط الأرض
مباني حضرية تقليدية	أنماط معمارية محلية
برامج خطط لمشروعات	برامج خطط مبنية على مفهوم الاستدامة
مواصفات السائح	
مجموعات وأعداد كثيفة من السياح	حركة أفراد ومجموعات صغيرة
فترات الإقامة قصيرة	فترات إقامة طويلة
ضوضاء وأصوات مزعجة	رزانة وهدوء في الأداء
في الغالب زيارة واحدة للمكان	إحتمال تكرار الزيارة مرة أخرى
مستويات ثقافية مختلفة	مستوى عالي من الثقافة والتعليم

المصدر: فاروق عبد النبي حسنين عطا الله، **التنمية السياحية المستدامة-دراسة تقويمية لبعض معايير التخطيط بقطاع الغردقة-سفاجا-**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية السياحة والفنادق، جامعة القاهرة، مصر، 2003، ص62.

الفرع الثاني: مكونات التنمية السياحية المستدامة[1]

[1] وفا عبد الباسط، **مرجع سبق ذكره**، ص 179.

رغم تنوع الالتزامات ومحاور المفهوم التنموي المستدام للسياحة إلا أنه يمكن حصرها في مكونين أساسيين مادي ومعنوي.

ويتجلى المكون المادي للسياحة المستدامة بأنه يعمل على توريث الطاقة الإنتاجية للأجيال القادمة بنفس قوتها أو بقوة أعظم بحيث نضمن أن إستهلاك الكميات اليوم لا يعوق الكميات المطلوبة إستهلاكها غدا.

أما المكون المعنوي للسياحة المستدامة فيعزى إلى كون السياحة من الناحية الاجتماعية والثقافية ليست محايدة، فهي تؤدي إلى حدوث تقابلات وإحتكاكات بين نوعين من الثقافات (ثقافة الدولة المضيفة وثقافة دولة السياح) مما يخلق تواصل إجتماعي وتواصل بيئي فالسياحة المستدامة من المنظور الاجتماعي: ترمي إلى تعظيم سياحة ذات وجه بشري يتفادى المشكلات التي قد يثيرها في النسيج الاجتماعي وموروث الذمة الثقافية للأمة مما يتعين معه الاستجابة لحاجات ورغبات ثلاث طوائف.

- **السياح:** بتقديم ما يتلاءم مع رغباتهم وإحتياجاتهم وهو ما يستوجب تنويع سياحة الغد.
- **موظفو السياحة:** إذ يتعين تحسين ظروف عمل العاملين بقطاع السياحة وإتاحة فرصة التأهيل المتواصل لهم.
- **سكان المقصد السياحي:** بأن تأخذ السياحة شكلا يتلاءم والثقافة المحلية لسكان المقصد وأن تساهم بطريقة ملحوظة في رفع مستوى الدخل والمعيشة وإلا تعرضت لظواهر الرفض المحلي.

لهذا تحتاج السياحة المستدامة وفق المكون الاجتماعي إلى تحقيق التلاؤم مع ثقافة ومتطلبات وتطلعات سكان المقصد السياحي.

- **التواصل البيئي:** فهو يقتضي المحافظة على الموارد الطبيعية (الهواء، الماء، التربة ومختلف الأحياء) حتى تحافظ على القدرات التنموية للأجيال المقلبة وهذا يتعين تبني سياسة للتنمية السياحية تنسجم ومتطلبات البيئة من خلال الحفظ والوقاية أي الاستغلال العقلاني ومضاعفة الإجراءات الهادفة للحفاظ على كفاءة الموارد البيئية.

المطلب الثاني: مناهج وأهمية التنمية السياحية المستدامة

الفرع الأول: مناهج التنمية السياحية المستدامة

تتمثل مناهج التنمية السياحية المستدامة في المنهج الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المنهج الحيوي، منهج رأس المال والتي سنستعرض كل واحد منها كالآتي:[1]

أولا: المنهج الاقتصادي والاجتماعي والبيئي:

يتضمن دراسة العلاقات المتبادلة مابين الأركان الثلاث، وخدمة لهذا المنهج أصدرت اللجنة الإنمائية للأمم المتحدة صياغة أولية لدليل السياحة البيئية والاقتصادية المتكاملة عام 1993 ليقوم بمهمة تقييم الأركان الاقتصادية والبيئية المشتملة تحت مفهوم التنمية السياحية المستدامة(مع إعطاء وزن أقل للركن الاجتماعي) وقد تم تحديث هذه الصياغة لتصدر عام 2000 تحت نفس المسمى وبإضافة دليل عملي بحيث يوفر هذا المنهج خطوة في مجال السياسات، إلا أن أحدث إصدار موسع لهذه الصياغة ظهر عام 2003 الدليل البيئي فيما بعد. وبالتعاون مع البنك الدولي، صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بحيث ركز هذا الإصدار

[1] إبراهيم بظاظو، **السياحة البيئية وأسس استدامتها**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص ص 154،155.

على جانب السياحة البيئية من خلال مصفوفة الحسابات الاجتماعية المتضمنة للاعتبارات البيئية في الموقع السياحي.

ثانيا: المنهج الحيوي:

يعتمد هذا المنهج على مقولة أن الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات السياحية تعتمد أو تابعة للبيئة الكونية، يتبع هذه المقولة أن إستدامة الأجواء الاقتصادية والاجتماعية تتبع الاستدامة البيئية، أو الحيوية على أنها تشير إلى قدرة النظام الحيوي في الموقع للاستجابة إيجابيا للتغير، معنى ذلك أن العنصر الرئيسي

المطلوب ديمومته هو قدرة الأنظمة الحيوية للاستجابة بمرونة للتغيرات الخارجية، يتطلب ذلك المحافظة على صحة الأنظمة الحيوية إذا ما كان المستهدف من هذه الأنظمة هو مرونتها للمحافظة على الديمومة الاقتصادية والاجتماعية، ويعتبر تعيير صحة الأنظمة الحيوية، تعبيرا مجازيا مستمد من علوم الصحة الإنسانية، لذا يمكن النظر إليه على أنه مورد يمكن الأنظمة الحيوية من التكيف والتطور في مواجهة الظواهر المتغيرة في الموقع السياحي.

يتضمن منهج صحة النظام الحيوي لأي موقع سياحي، في مجال التنمية السياحية المستدامة مقياسا يحتوي على فئتين تشمل الفئة الأولى مقاييس الضغوط على الأنظمة الحيوية من قبل الأنشطة السياحية، وتكمن هذه الضغوط ما وراء أسباب خفض صحة الأنظمة الحيوية في الموقع السياحي، والمعبر عنها في تآكل وظائف أو خدمات هذه الأنظمة، أو خفض الخيارات الإدارية، أما الفئة الثانية فتتضمن إجراءات الاستجابة للضغوط الواردة في الفئة الأولى على الموقع السياحي، وتتخذ هذه الإجراءات أربعة أشكال:

1- إجراءات توصيف حالة النظم الحيوية في المواقع السياحية.

2- إجراءات توضح أسباب التغيرات في النظم الحيوية.

3- إجراءات توضح التغيرات المتوقعة بالأنظمة الحيوية في مواجهة الضغوط.

4- إجراءات تتعلق بقدرة الأنظمة الحيوية في المواقع السياحية للتعامل مع الضغوط المفروضة.

ورغم أن الدليل البيئي يستخدم البيانات المرتبطة بمنهج الأنظمة الحيوية في مجال التنمية السياحية المستدامة إلا أن الاستفادة القصوى من تكامل البيانات الاقتصادية والبيئية لا يمكن ضمانها بالكامل من خلال الأنظمة الحيوية، وبدلا من ذلك يقوم منهج آخر باستخدام أفضل لهذا النوع من التكامل، وهو منهج رأس المال.

ثالثا: منهج رأس المال:

يعتبر منهج رأس المال، المنهج الثالث لدراسة مناهج التنمية السياحية المستدامة من أقرب المناهج للاقتصاديين، رغم أنه يتخطى كثيرا مجال إهتماماتهم، حيث يستبعد هذا المنهج مفهوم رأس المال من علم الاقتصاد، ثم يقوم بتوسيع هذا التعريف ليشمل كثيرا من الاعتبارات الملائمة لديمومة التنمية السياحية. ورغم ما يواجه من إختلاف ما بين الاقتصاديين على مفهوم التنمية السياحية المستدامة إلا أنه يوجد إتفاق أساسي على تغطية واحدة وهي أن التنمية السياحة المستدامة مرتبطة إرتباطا وثيقا بمفهوم الدخل السياحي.

وقد كان لاستخدام مفهوم التنمية السياحية المستدامة الأثر في تغيير نظرة الاقتصاديين للدخل السياحي وعلاقته بالثروة القومية، حيث كان يتم التركيز على رأس المال المنتج كأساس للثروة، ومن ثم الدخل وينظر للموارد السياحية على أنها هبة وذات عرض مرن بالكامل أما حاليا فهناك تغييرا واضح في النظرة للدخل والثروة، ففي ظل التركيز على التنمية السياحية المستدامة، بهدف المحافظة على الطاقات الإنتاجية للموقع السياحي، تغيرت قناعات الاقتصاديين من حيث أنه لم يعد بالإمكان إهمال رأس المال الطبيعي أثناء المناقشات الخاصة بالدخل والثروة، وأيضا المناقشات الخاصة برأس المال البشري والاجتماعي. وهو الأمر الذي أدى إلى تفسير جديد للتنمية السياحية المستدامة، من وجهة نظر رأس المال، بحيث تشير إلى التنمية

التي تضمن عدم خفض حصة الفرد من الثروة الرأسمالية القومية، على أن يتم تحقيق ذلك من خلال الإحلال أو المحافظة على موارد هذه الثروات، أي رصيد رأس المال المنتج، والاجتماعي والبشري.

ورغم أهمية رأس المال الاجتماعي والبشري في هذا المجال، إلا أن الدليل البيئي لا يأخذه بعين الاعتبار عند المعالجات للتنمية المستدامة، حيث يركز على رأس المال الطبيعي (الموارد الطبيعية)، وعلى علاقة هذا النوع من رأس المال بالتنمية المستدامة، والمقترحات التي يقدمها الدليل لقياس رأس المال الطبيعي تتم الإشارة إلى رأس المال المنتج في إطار الدليل البيئي ضمن آليتين، الأولى في حسابات الأصول حيث تعالج الموارد الطبيعية باعتبارها رأس مال منتج. والثانية في حسابات حماية البيئة وإدارة الموارد حيث يتم تقدير رأس المال المنتج المستخدم للأغراض البيئية في الموقع السياحي.

الفرع الثاني: أهمية و أهداف التنمية السياحية المستدامة

أولا: أهمية التنمية السياحية المستدامة:

يمكن توضيح أهمية السياحة المستدامة في عدة نقاط كما يلي:[1]

1- تضمن التنمية السياحية المستدامة توزيع عادل للفوائد والكلف.

2- تولد التنمية السياحية المستدامة وظائف محلية بشكل مباشر في قطاع السياحة وبشكل غير مباشر في عدد من القطاعات الداعمة والمعنية بإدارة الموارد.

3- تعزز التنمية السياحية المستدامة قطاعات محلية مربحة مثل الفنادق وغيرها من أماكن الإقامة والمطاعم وغيرها من خدمات الطعام ونظم النقل والأعمال اليدوية وخدمات الدليل السياحي.

4- تولد التنمية السياحية المستدامة التبادل الخارجي بالنسبة للبلد وتؤدي إلى دخول رؤوس أموال جديدة إلى الاقتصاد المحلي.

5- تسعى التنمية السياحية المستدامة إلى إشراك كل شرائح المجتمع في إتخاذ القرارات بما فيها السكان المحليين وذلك لتتعايش السياحة مع مستهلكين آخرين للموارد.

6- تدمج بين التخطيط وتقسيم المناطق مما يضمن تنمية سياحية ملائمة لتحمل قدرة النظام البيئي.

7- تحفز التنمية السياحية المستدامة على تحسين وسائل النقل والمواصلات المحلية وغيرها من البنى التحتية الأساسية بالنسبة للجماعة.

8- تنشئ التنمية السياحية المستدامة مرافق للاستجمام التي يمكن للجماعات المحلية أن تستعملها إضافة إلى الزائرين المحليين والدوليين. كما أنها تشجع على المحافظة على المواقع الأثرية والمباني والمناطق التاريخية وتساهم في تكاليف الحفاظ عليها.

9- التنمية السياحية المستدامة تشجع على الاستعمال المنتج للأراضي التي تعتبر هامشية بالنسبة للزراعة.

10- التنمية السياحية المستدامة تعزز التقدير الذاتي للجماعات المحلية وتسمح بفهم أكبر وتواصل أفضل بين الشعوب من خلفيات مختلفة.

11- تظهر التنمية السياحية المستدامة أهمية الموارد الطبيعية والثقافية بالنسبة إلى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للجماعة ويمكن أن تساعد على الحفاظ على هذه الموارد.

12- تراقب التنمية السياحية المستدامة واقع السياحة وتقييمه وتديره كما وأنها تطور أساليب موثوق بها للمحسوبية البيئية وتتصدى لأي أثر سلبي.

ثانيا: أهداف التنمية السياحية المستدامة:

تتمثل أهم أهداف التنمية السياحية المستدامة في:[2]

---

[1] إبراهيم خليل بظاظو، **الجغرافيا والمعالم السياحية**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص ص 205- 209.

[2] محمد إبراهيم عراقي، فاروق عبد النبي عطا الله، **التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية-دراسة تقويمية بالتطبيق على محافظة الإسكندرية-**، ورقة بحثية، ورشة عمل السياحة الإسكندرية، مصر،2007، تاريخ الزيارة 2011/03/29، ص05، عن موقع:
http://www.seyouf.org/db_bin/evd_evd_pdf_2.pdf?PHPSESSID.

1- حماية البيئة وزيادة التقدير والاهتمام بالموارد الطبيعية والمورثات الثقافية للمجتمع.
2- مقابلة الاحتياجات الأساسية للعنصر البشري والارتقاء بالمستويات المعيشية.
3- تحقيق العدالة على مستوى الجيل الواحد وكذلك بين الأجيال المختلفة من حيث الحق في الاستفادة من الموارد البيئية وتوزيع الدخول...إلخ.
4- خلق فرص جديدة للاستثمار وبالتالي فرص عمل ودخول جديدة وتنوع الاقتصاد.
5- زيادة عوائد الحكومة من خلال فرض الضرائب على مختلف النشاطات السياحية.
6- تحسين البنية الأساسية والخدمات العامة في المجتمعات المضيفة.
7- خلق أسواق جديدة للمجتمعات المحلية.
8- الارتقاء بمستوى تسهيلات الترفيه وإتاحتها للسياح والسكان المحليين على حد سواء.
9- الارتقاء بالوعي البيئي والقضايا البيئية لدى السياح والعاملين والمجتمعات المحلية.
10- مشاركة المجتمعات المحلية في إتخاذ قرارات التنمية السياحية وبالتالي خلق تنمية سياحية مبنية على المجتمع.
11- التشجيع على الاهتمام بتأثيرات السياحة على البيئة والمنظومة الثقافية للمقاصد السياحية.
12- إيجاد معايير للمحاسبة البيئية والرقابة على التأثيرات السلبية للسياحة.
13- الاستخدام الفعال للأرض وتخطيط المساحات الأرضية بما يتناسب مع البيئة المحيطة.

المطلب الثالث: قواعد وأسس التنمية السياحية المستدامة

الفرع الأول: مبادئ التنمية السياحية المستدامة وأساليب تطبيقها

أولا: مبادئ التنمية السياحية المستدامة:

لتحقيق التنمية السياحية المستدامة يجب أن تؤخذ المبادئ التالية بعين الاعتبار:[1]

1- ضرورة توفر مراكز للزوار تقدم معلومات شاملة عن المواقع، وإعطاء بعض الإرشادات الضرورية حول كيفية التعامل مع الموقع، ويفضل أن يعمل في هذه المراكز السكان المحليون الذين يدربون على إدارة الموقع والتعامل مع المعطيات الطبيعية.

2- ضرورة وجود قوانين وأنظمة تضمن السيطرة على أعداد السياح الوافدين وتأمينهم بالخدمات والمعلومات وتوفير الأمن والحماية بدون إحداث أي أضرار بالبيئة.

3- ضرورة وجود إدارة سليمة للموارد الطبيعية والبشرية في المنطقة، يمكنها أن تحافظ على هذه المكتنزات للأجيال القادمة من خلال عناصر بشرية مدربة.

4- التوعية والتثقيف البيئي من خلال توعية السكان المحليين بأهمية البيئة والمحافظة عليها، فكثيرا ما نلاحظ أن السكان المحليين هم الذين يسعون إلى تخريب وتدمير بيئتهم لأسباب مادية، ولكن هؤلاء لا يعرفون أنهم يدمرون قوتهم ومستقبل أولادهم من خلال هذا التخريب، ولذلك يجب التركيز على التوعية والتثقيف البيئي للسكان المحليين وللعاملين في الموقع، مع الحرص على وجود اللوحات الإرشادية التي تؤكد على أهمية ذلك.

5- دمج السكان المحليين وتوعيتهم وتثقيفهم بيئياً وسياحياً.

6- توفير مشاريع مدرة للدخل للسكان المحليين، مثل الصناعات الحرفية التقليدية ومرافقة الدواب لنقل السياح وتشجيع الزراعة العضوية فضلا عن العمل كمرشدين سياحيين.

[1] عصام حسن السعيدي، **الدلالة والإرشاد السياحي**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص ص 130،131.

7- تضافر كل الجهود لنجاح السياحة البيئية من خلال تعاون كل القطاعات ذات العلاقة بالسياحة مثل القطاع الخاص والحكومي والمؤسسات الرسمية والهيئات غير الحكومية والسكان المحليين.

8- وجود مراكز دخول في المواقع السياحية لتنظيم حركة السياح وتزويدهم بالمعلومات الضرورية.

9- تحديد القدرة الاستيعابية للمكان السياحي، بحيث يحدد أعداد السياح الوافدين للمنطقة السياحية بدون إزدحام واكتظاظ، حتى لا يؤثر ذلك على البيئة الطبيعية والاجتماعية من جهة وعلى السياح من جهة أخرى فيرون بيئة جاذبة توفر لهم الخدمات والأنشطة، وهناك عدة مصطلحات للقدرة الاستيعابية منها:[1]

- الطاقة الاحتمالية المكانية والتي تعتمد على قدرة المكان في استيعاب الحد الأعلى من السياح حسب الخدمات المتوفرة في الموقع.
- الطاقة الاحتمالية البيئية وهي تعتمد على الحد الأعلى من الزوار الذين يمكن إستقبالهم بدون حدوث تأثيرات سلبية على البيئة والحياة الفطرية وعلى السكان المحليين.
- الطاقة الاحتمالية النباتية والحيوانية وهي تعتمد على الحد الأعلى من السياح الذين يفترض وجودهم بدون التأثير على الحياة الفطرية، وهي تعتمد على جيولوجية المنطقة والحياة الفطرية وطبيعة الأنشطة السياحية.
- الطاقة الاحتمالية للسياحة البيئية، أي الحد الأعلى من السياح الذين يمكن إستقبالهم في الموقع وتوفير كافة المتطلبات والخدمات لهم وبدون إزدحام، على أن لا يؤثر عددهم على الحياة الفطرية والبيئية والاجتماعية في الموقع. ولا يوجد رقم محدد طوال العام لأعداد السياح، وإنما يزداد وينقص حسب مواسم السنة من حيث موسم التزهير عند النباتات والتفقيس عند الطيور.

ثانيا: أساليب تطبيق مبادئ التنمية السياحية المستدامة:[2]

تشير الأدبيات إلى أن نظريات وفلسفات التنمية السياحية المستدامة تظل على هيئة مسلمات إذا لم تعطى أو تتوفر لها مقومات تطبيقها عند تنفيذ مخططات التنمية السياحة.

وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجه تطبيق التنمية السياحية المستدامة، إلا أنه لا يوجد خلاف على أهمية تبني مبادئ الاستدامة ومن الأهمية بمكان تبني أدوات لتحقيقها. كما أن العامل الأساسي في نجاح التنمية السياحية في المستقبل هو قدرة الأجهزة والمنظمات القائمة على النشاط السياحي في التكيف مع التغيير باعتباره حقيقة حتمية لأي نشاط إنساني بالأسلوب الذي يحقق الاستدامة للنشاط السياحي بمختلف أنواعه.

ويعتبر مفهوم أفضل ممارسة لإدارة بيئية بمثابة الأسلوب الأمثل للاستجابة للتغيير وما يتطلبه من إعادة هيكلة للعمليات المختلفة، كما أنه يعتبر الإطار الشامل الذي يقدم المعايير البيئية المختلفة التي من خلالها يتم تحقيق الجودة البيئية والارتقاء بمستوى التخطيط والتنمية في المناطق السياحية.

ويهدف مفهوم أفضل ممارسة لإدارة البيئة إلى:

- الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية مثل الأرض والتربة والطاقة والمياه وغيرها.
- العمل على خفض نسب التلوث بأشكاله المختلفة، الصلبة والسائلة والغازية.

---

[1] عبد الرحمن السحيباني، حبيب الهبر، **الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي**، برنامج الأمم المتحدة للبيئة في جبيل – لبنان، جامعة الدول العربية، 14-16 أكتوبر 2002، ص13.

[2] محمد إبراهيم عراقي، فاروق عبد النبي عطا الله، **مرجع سبق ذكره**، ص06.

- الحفاظ على التنوع البيولوجي من خلال حماية النباتات والحيوانات والنظام الايكولوجي والحفاظ على المناطق ذات الحساسية العالية.
- الإبقاء على التراث الثقافي بأشكاله المختلفة من عادات وتقاليد وتراث معماري وغيرها مع العمل على تكامل الثقافات المحلية.
- المشاركة المحلية لكافة طوائف المجتمع في عمليات التنمية.
- إستخدام العمالة والمنتجات المحلية.
- التقليل من المواد الكيماوية الملوثة للتربة.
- وضع سياسة تراعي الشروط البيئية في كافة مراحل التنمية السياحية.
- الأخذ في الاعتبار شكاوى السائحين.

وهناك مداخل عديدة لمفهوم أفضل ممارسة لإدارة البيئة وهي:

- **المدخل الاقتصادي:** مثل فرض مبالغ نقدية وغرامات على المؤسسات التي تلوث البيئة.
- **المدخل القانوني والإداري:** التشريعات والتعليمات المتعلقة باستخدام الموارد السياحية فضلا عن توفير الهيكل الإداري الذي يحقق ذلك.
- **المدخل الفني:** إستخدام التكنولوجيا الصديقة للبيئة في إدارة العمليات السياحية.
- **المدخل الثقافي:** مثل قياس إتجاهات المجتمعات المضيفة تجاه السياحة.

مما تقدم يتضح لنا أن مفهوم أفضل ممارسة لإدارة بيئية يعتبر الطريقة المثلى لبقاء المناطق السياحية في المنافسة بكفاءة مع المحافظة على الموارد الطبيعية والتي بمثابة عوامل الجذب الأساسية في السياحة.

ويمكن القول بأن تبني أي مدخل من مداخل هذا المفهوم ـ الاقتصادي أو الفني أو القانوني أو الثقافي ـ سوف يتوقف على مدى ملاءمته للمرحلة التي تمر بها المنطقة السياحية في دورة حياة منطقة الجذب السياحية الواحدة.

الفرع الثاني: مؤشرات التنمية السياحية المستدامة

هناك مجموعة من مؤشرات الاستدامة التي وضعتها المنظمة العالمية للسياحة وقد شرع في إستخدام هذه المؤشرات في بعض الوجهات السياحية الغرض منها توضيح الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئة للسياحة وقسمت إلى ثلاث مجموعات أساسية هي:[1]

أولا: المؤشرات الاقتصادية:

تتعلق المؤشرات الاقتصادية للتنمية السياحية المستدامة بقياس تأثير النشاط السياحي على الوسط المحلي وأهم المؤشرات مؤشر العمالة، العملة الصعبة ومؤشر الدخل والاستثمار، نسبة المساهمة في الناتج المحلي وميزان المدفوعات.

ثانيا: المؤشرات الاجتماعية:

ترتكز المؤشرات الاجتماعية للتنمية السياحية المستدامة على واقع الانعكاس المتعاظم للنشاط السياحي على الوسط الاجتماعي وتوجد عدة مؤشرات رئيسية لقياس المؤثرات السياحية على الجانب الاجتماعي وهي:

[1] وفا عبد الباسط، **مرجع سبق ذكره**، ص 189.

1- مؤشر الانعكاس الاجتماعي: يقيس تأثير السياحة على الظروف المعيشية لسكان الموقع السياحي من حيث التوظيف والتعليم... إلخ.
2- مؤشر رضى السكان المحليين: وهو يحدد مستوى الرضى لديهم بالمشاريع السياحية والتجاوب معها.
3- مؤشر الأمن: إنعكاس تدفق السواح على عنصر الأمن ويقاس بمدى تطور الجريمة في وسط سكان المقصد السياحي.
4- مؤشر الصحة العامة: مدى إنعكاس تطور النشاط السياحي على مستوى صحة الشعب المحلي قياس عدد الأطباء والممرضين إلى عدد السكان أو عدد المصابين بالأمراض الجنسية إلى عدد السكان.

ثالثا: المؤشرات البيئية:

ويبنى هذا المؤشر على مدى ضغط النشاط البشري على البيئة في المقصد السياحي وإذا تجاوزت المنطقة السياحية الطاقة الاستيعابية بها فإنها تفرز عادة مجموعة من المضار تتولى أنواع من المؤشرات البيئية قياسها وهي:

1- مؤشر معالجة النفايات : سواء كانت نفايات صلبة أو سائلة.
2- مؤشر كثافة إستخدام التربة: الذي يقيس إما معدل كثافة السياح إلى السكان المحليين أو معدل المنطقة الذي تحتله البيئة الأساسية للسياحة إلى إجمالي المساحة.
3- مؤشر كثافة إستخدام المياه: والذي يقيس حجم إستخدام السياح للمياه إلى حجم استخدام السكان المحليين أو بحجم إستخدام السياح للمياه إلى الحجم الكلي المتاح من المياه الصالحة للشرب.
4- مؤشر حماية الجو من التلوث: الذي يقيس مدى تلوث الهواء خلال فترات مختلفة من السنة المواسم السياحية معنى ذلك أن التنمية السياحية التي تكتسب صفة الاستدامة تستوجب العمل على عدم تجاوز الطاقة الاستيعابية للموقع السياحي للحفاظ على نوعية البيئة ومستوى الإشباع لدى الزائرين.

مما سبق يمكن تلخيص مؤشرات التنمية السياحية المستدامة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): مؤشرات التنمية السياحية المستدامة.

المؤشر الاقتصادي	المؤشر الاجتماعي	المؤشر البيئي
حجم العمالة بالقطاع	الانعكاس الاجتماعي	معالجة النفايات
نسبة المساهمة في الناتج المحلي	رضى السكان المحليين	كثافة إستخدام التربة
ميزان المدفوعات	الصحة العامة	كثافة إستخدام المياه
العملات الصعبة	الأمن	حماية الجو من التلوث

المصدر: جدول من إعداد الطلبة اعتمادا على ما كتب سابقا.

خـلاصـة الفـصل:

السياحة ظاهرة قديمة، شهدت تطورات مذهلة وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وهي كنشاط ترتبط إرتباط وثيق مع محيطها الاجتماعي، السياسي،البيئي، الاقتصادي والقانوني، لذلك تتعدد أنواعها وأنماطها ومحاورها وتتباين آثارها، إذ هناك تفاعل مشترك وتأثير متبادل بين الأنشطة الاقتصادية والإنسانية من جانب والعناصر الطبيعية للبيئة من جانب آخر. لهذا تحتل التنمية السياحية مكانة مرموقة في الاقتصاد العالمي باعتبارها القطاع الأكثر حيوية، حيث يتم إعداد الخطط والبرامج والمشروعات من أجل تنويع القاعدة الاقتصادية ودفع عجلة التنمية وتحقيق الرقي في شتى المجالات.

من ثم فإن تحقيق شروط التنمية السياحية يتوقف على ضرورة فهم متطلبات التنمية المستدامة والسعي إلى تحقيق تنمية حضارية شاملة لكافة المقومات الطبيعية والإنسانية والمادية في البلاد، وبالتالي التوجه نحو إستدامة السياحة من خلال العمل على وجود سياحة نظيفة رفيقة بالبيئة وصديقة للمجتمع وذات مردود مالي كبير، وللاستفادة من هذا النشاط كان لزاما على الدولة الجزائرية إصدار جملة من القوانين الخاصة بالتنمية المستدامة بصفة عامة ومبادئ التنمية السياحية المستدامة بصفة خاصة بهدف تحقيق إستغلال عقلاني لمواردها السياحية المتاحة ومن أجل تلبية الطلب السياحي الحالي والمستقبلي مع مراعاة مستقبل الأجيال القادمة وهذا ما سوف نتناوله في الفصل الموالي.

تمهـــيد:

إن لكل بلد خصائصه ومميزاته، سواء تعلق الأمر بما هو موهوب من الله عز وجل، أو ما هو متعلق بما صنعه الإنسان، والجزائر بفضل موقعها المميز ومساحتها الشاسعة تنفرد بمقومات طبيعية وحضرية جد مميزة، إذ سعت السلطات الجزائرية منذ الاستقلال لاستغلال هذه الإمكانيات وتطويرها في إطار شروط التنمية السياحية المستدامة، من خلال جملة القوانين والتشريعات الخاصة بالتنمية السياحية، التي تمثل الإطار الكامل لسياسة سياحية متواصلة، تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف الكمية والنوعية جاءت ضمن تصور تطوير السياحة المستدامة للعشرية (2004-2013)، ومع ضرورة وجود مخطط توجيهي للتهيئة السياحية يتماشى والأهداف المرجو تحقيقها، بادرت الجزائر إلى انجاز ذلك، لذا سنركز في هذا الفصل من خلال تقسيمه لثلاث مباحث إلى:

المبحث الأول: تطرقنا فيه إلى تطوير القطاع السياحي في الجزائر من خلال عرض طبيعة السياحة في الجزائر ومخططات التنمية التي وضعت للنهوض بها وكذا المؤهلات السياحية التي تمتلكها الجزائر.

المبحث الثاني: تعرضنا فيه إلى مراحل التنمية السياحية في الجزائر من خلال برنامج التنمية السياحية آفاق 2010 والإستراتيجية السياحية الجزائرية آفاق 2013 وكذا المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025.

المبحث الثالث: تضمن تقييم الإستراتيجية التنموية السياحية مع الإشارة إلى حالة قالمة.

المبحث الأول: تطوير القطاع السياحي في الجزائر

عرفت السياحة الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا عدة تغيرات من خلال المخططات التنموية، التي برمجت في إطار ترقية السياحة الجزائرية، وما ساعد على ذلك هي المقومات المتوفرة لديها. ويمكن معرفة مدى الرفع من مستوى السياحة بالجزائر بواسطة المؤشرات التي تمتلكها، وهذا ما سنتعرض له في هذا المبحث.

المطلب الأول: طبيعة السياحة في الجزائر

الفرع الأول: تاريخ السياحة في الجزائر

تعتبر الظاهرة السياحية ظاهرة قديمة، وظهورها في الجزائر يعود إلى الحقبة الاستعمارية لذلك نميز بين مرحلتين: المرحلة الأولى قبل الاستقلال، والثانية غداة الاستقلال.

أولا: قبل الاستقلال:[1]

[1] خالد كواش، **مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01، دون سنة نشر، ص ص 223-224.

ظهر النشاط السياحي في الجزائر في بداية القرن التاسع عشر خلال الاحتلال الفرنسي، حيث تفطن المستعمر باكرا للقدرات السياحية للجزائر.

ففي سنة 1897 أسس المستعمر اللجنة الشتوية الجزائرية، وبواسطة الدعاية والإشهار تمكنت من تنظيم قوافل سياحية عديدة من أوروبا نحو الجزائر، وخلال تلك المرحلة جلبت العديد من السياح الأوروبيين لاكتشاف مناظرها الطبيعية، وهو ما دفع المستعمر الفرنسي إلى التفكير في إنشاء هياكل قاعدية لتلبية حاجيات الزبائن الأوربيين.

في سنة 1914 تم تشكيل نقابة سياحية في مدينة وهران.

في سنة 1916 تم تشكيل نقابة سياحية في قسنطينة تمثلت مهام هذه النقابات في التنسيق فيما بينها لتنظيم رحلات سياحية في اتجاه الجزائر.

في سنة 1919 تم تشكيل فيدرالية للسياحة والتي تجمع 20 نقابة سياحية المتواجدة آنذاك، تستفيد هذه الفدرالية من الدعم المالي من طرف الحكومة الفرنسية، كما تم تشكيل فيدرالية خاصة بالفنادق بالإضافة إلى مصادقة الحكومة الفرنسية على تقديم إعانات مالية لأصحاب الفنادق السياحية.

في سنة 1929 تم إنشاء القرض الفندقي المكلف بمنح القروض للمستثمرين في المجال السياحي، وهو بمثابة بنك أنشأ من أجل تشجيع تجديد وتوسيع الفنادق.

في سنة 1931 تم إنشاء الديوان الجزائري للنشاط الاقتصادي والسياحي (O.F.L.A.C) هدفه كان يتمثل في تنمية السياحة، والذي أصبح يسمى فيما بعد بمركز التنمية السياحية واستمر نشاطه حتى بعد الاستقلال. عند الاستقلال مباشرة ورثت الجزائر طاقات إيواء تقدر بـ 5922 سرير موزعة حسب الجدول الموالي:

جدول رقم (03): توزيع طاقات الإيواء السياحي في سنة 1962.

الوحدة: سرير

نوع السياحة	الحضرية	الصحراوية	الشاطئية	المناخية	المجموع
عدد الأسرة	2377	486	2969	90	5922
النسبة المئوية	40	08	50	02	100

المصدر: خالد كواش، **مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01، دون سنة نشر ص224.

من خلال الجدول السابق نلاحظ تركز الطاقات الإيوائية في السياحة الشاطئية بنسبة50% والسياحة الحضرية بنسبة 40%، وهو ما يقاس بتوجهات المستعمر في تنمية السياحة الشاطئية والحضرية على حساب الأنواع الأخرى تبعا لطبيعة ونوعية الزبائن المقصودة.

ثانيا: بعد الاستقلال:

لقد مرت السياحة الوطنية بأربع مراحل أساسية:[1]

المرحلة الأولى 1962-1966: بعد الاستقلال وجدت الدولة الجزائرية بنية تحتية جد متدهورة و منهكة نتيجة ما خربه المستعمر، وبذلك تميزت الفترة الممتدة بين **1962** و**1966** فيما يخص السياحة بما يلي:

- **سياسة سياحية حفاظية**: من خلال إحصاء السلع و الممتلكات السياحية و صيانة الإرث الثقافي، كما قامت السلطات آنذاك بجمع المعلومات الخاصة بمناطق التوسع السياحي القابلة للتهيئة، ووضع هياكل تسيير وتنمية القطاع السياحي، فحددت في تلك الفترة ثلاثة مناطق توسع كبرى وهي:
  - منطقة غرب العاصمة وهي: موريتي، سيدي فرج وتيبازة.
  - منطقة وهران: الأندلسيات.
  - منطقة الشرق: الحماديين وسرايدي والقالة.

[1] عبد القادر هدير، **مرجع سبق ذكره**، ص ص105-109.

ولم يخفى على الدولة الجزائرية الجانب التنظيمي، فأنشأت الهياكل التنظيمية الآتية:
تم الإبقاء على الديوان الجزائري للنشاط الاقتصادي و السياحي، والذي أنشأه المعمرون في سنة 1931 وأصبح بعد ذلك يسمى بمركز التنمية السياحية.
بموجب الأمر رقم **62-27** وفي سنة 1962، تم إنشاء الديوان الوطني الجزائري للسياحة (ONAT)
يعمل تحت وصاية وزارة الشبيبة والرياضة والسياحة، والذي أوكلت له مهمة الوصاية والرقابة على الهيئات الإدارية والسياحية، والعمل على ترقية المنتج السياحي بالإضافة إلى تسيير الممتلكات السياحية الشاغرة.
وفي سنة 1963 أنشأت لجنة تسيير الفنادق و المطاعم (COGEHOR) التابعة لنظام تسيير الممتلكات للديوان الوطني الجزائري للسياحة.
وفي سنة 1963 تم الإعلان عن ميلاد وزارة السياحة، مهمتها التنظيم والتحضير لإستراتجية التنمية السياحية، ونفس السنة تم إنشاء الوكالة السياحية الجزائرية (ATA) تابعة للديوان الوطني الجزائري للسياحة دورها تنظيم رحلات سياحية عبر التراب الوطني.
وعموما فإن الدولة الجزائرية في تلك الفترة اعتبرت النشاط السياحي نشاطا ثانويا، فاقتصر دورها على جمع المعلومات، والإحصاءات بصورة كبيرة، وبدأ الاهتمام الفعلي بالنشاط السياحي في الجزائر سنة 1966 وذلك بعد إتمام عملية حصر وإحصاء الإرث السياحي و المشاكل السياحية للقطاع بعد الاستقلال كما تم تحديد سياسة التنمية السياحية، من خلال إصدار التشريعات الخاصة و التي تتمثل في:

1- التصديق على ميثاق السياحة لسنة 1966، الذي يتضمن آفاق تنمية السياحة في الجزائر المستقلة.
2- إصدار المرسوم رقم 66- 75 في أفريل 1966، المتضمن مناطق التوسع السياحي.
3- إدماج السياحة في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية وقد احتوى ميثاق 1966 على التوجهات الأساسية للقطاع السياحي و المتمثلة في:

- التوجه نحو السياحة الدولية من أجل جلب العملة الصعبة و هذا للحاجة إلى تلك الموارد من أجل تمويل خطط الصناعة المصنعة المتبعة من طرف الدولة في تلك الفترة.
- العمل على خلق مناصب شغل جديدة من أجل تنشيط و تفعيل النشاط السياحي.
- من أجل تأهيل اليد العاملة كان لازما إنشاء جهاز خاص بالتكوين السياحي و الفندقي.

المرحلة الثانية 1967- 1975: تعتبر هذه الفترة أحسن مرحلة من مراحل السياحة الجزائرية. حيث عرف القطاع السياحي تطورا كبيرا اتسم بإنجاز العديد من المؤسسات السياحية الجزائرية، وتزامنت هذه الفترة مع المصادقة على المخطط الأول لتنمية السياحة الجزائرية، حيث تم تطبيق سياسة متعددة الأبعاد، تمثلت في إنجاز مركبات سياحية هامة موزعة عبر مختلف المناطق. وبالتالي أصبحت الجزائر وجهة سياحية رائدة في المغرب العربي وذات صورة ومكانة مرموقة في الأسواق العالمية.
المرحلة الثالثة 1976- 1990: تمت المصادقة على الميثاق الوطني الذي أعطى الأفضلية والأولوية للسياحة الشعبية على حساب السياحة الدولية، فبهدف إرضاء طلبات العمال وعائلاتهم في مجال الراحة والاستجمام فرض البعد الشعبي السياحي نفسه مزيحا البعد الاقتصادي للسياحة، مما أدى إلى تراجع القطاع. وكما اتسمت نوعية المنتجات بالرداءة، وما زاد تدهور القطاع هو عدم اهتمام الدولة به وعدم تنميته.
المرحلة الرابعة 1990- 1999: تدهورت صورة الجزائر السياحية على المستوى الداخلي والخارجي وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى عدم الاستقرار الأمني، غير أن الإصلاحات الاقتصادية التي شرع فيها بالإضافة إلى المزايا المقدمة للمستثمرين وكذلك فتح الباب أمام الخصخصة من شأنه أن يدفع القطاع إلى التطور.

الفرع الثاني: أنواع السياحة في الجزائر[1]

[1] صالح فلاحي، **النهوض بالسياحة في الجزائر كأحد شروط اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي**، الجمعية العلمية لنادي الدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، باتنة، دون سنة، ص ص،05 -07.

أولا: السياحة الساحلية:

من المعروف أن الساحل الجزائري يمتد على طول 1200 كلم، تتخلله شواطئ، وغابات أخاذة، وسلاسل جبلية ذات مناظر ساحرة على طول الشريط الساحلي. وبالرغم من انتشار الهياكل السياحية في المناطق الساحلية، إلا أن فاعليتها لا تزال دون المستوى المطلوب، وذلك لأسباب عديدة أهمها غياب الرؤية الواضحة تجاه السياحة في الجزائر، وغياب المنافسة، وتهميش القطاع الخاص وقلة الإعتمادات المالية المخصصة لهذا القطاع.

ثانيا: السياحة الجبلية:

تحتوي مناطقنا الجبلية على ثروات سياحية هامة مثل المناظر الطبيعية الخلابة والمغارات والكهوف التي أوجدتها الطبيعة منذ العصور الجيولوجية الغابرة والمرتفعات مثل: جبال الأوراس وجرجرة والونشريس والهقار، كما أن هناك ثروات أخرى لها أهميتها للسائح مثل الحيوانات المتنوعة والطيور النادرة والينابيع المائية العذبة والتي تتميز بالبرودة صيفا والفتورة شتاءا، وكل هذه تعتبر بمثابة عوامل جذب للسياح إذ تثير فيهم الفضول والرغبة في إكتشاف المكنونات السياحية التي تتوفر عليها مختلف مناطق الجزائر.

ثالثا: السياحة الصحراوية:

تتوفر الجزائر على صحراء شاسعة بها كل المقومات الضرورية لإقامة سياحة ناجحة. ومن هذه المكونات واحاتها المنتشرة عبر أرجائها، ومبانيها المتميزة بهندستها، والسلاسل الجبلية ذات الطبيعة البركانية في الهقار حيث تتجلى عظمة الطاسيلي الشاهد على الحضارة الراقية والمجسدة في الرسوم المنقوشة على صخور لا زالت تروي للأجيال المتعاقبة حكايات شيقة وأنماط عيش متميزة للإنسان الترقي.

وثمة عامل آخر يلعب دورا حيويا في تنشيط الحركة السياحية والتظاهرات الثقافية وهو ما يعرف بسفن الصحراء (الجمال) التي تثير حب الفضول في السائح الغربي لرؤيته و/أو لركوبه.

المطلب الثاني: السياحة في الجزائر ضمن مخططات التنمية الوطنية

قامت الدولة الجزائرية عبر العديد من المخططات التنموية، بوضع المنشآت السياحية عبر كافة الوطن ذلك من خلال برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحددة في المخططات التنموية، والمتمثلة في:

الفرع الأول: المخطط الثلاثي والرباعي

أولا: المخطط الثلاثي 1967 – 1969:[1]

إن إستراتيجية التطور المتبناة في البداية 1967- 1969 بالنسبة لكل القطاعات لم تحدد أولويات للقطاع السياحي، وإنما كان هذا القطاع مدمجا في المخطط الوطني للتنمية، والذي شرعت فيه الحكومة في بداية عام 1967، فبعدما رسمت الجزائر سياستها السياحية لما بعد 1966، من خلال ميثاق السياحة، بقي عليها تجسيد هذه السياسة على أرض الواقع، فكانت البداية مع المخطط الثلاثي (1967-1969) والذي تقرر في هذا المخطط إنشاء 11690 سرير وفق هذا المخطط، لكن لم ينجز منه سوى 2736 سرير فقط، أي بنسبة 23%من المشروع، وذلك مرده إلى ضعف قدرات الانجاز و سوء تحديد المسؤولية الإدارية.

ثانيا: المخطط الرباعي الأول 1970- 1973:

بالإضافة إلى ما تبقى من المخطط الثلاثي فإن السلطات المعنية اهتمت بعملية التخطيط للفترة الجديدة (1970-1973) بحيث تقرر إنجاز محطات سياحية بهدف رفع قدرات الإيواء ما بين 70000و90000 سرير في نهاية العشرية، بحيث خطط لإنشاء 35000 سرير خلال هذه الفترة، ومن أجل ذلك تمت برمجة عشرة مشاريع ذات

[1] هادية يحياوي ، **السياحة والتنمية بالجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، فرع التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة باتنة، 2003، ص32.

طابع ساحلي وإحدى عشرة ذات طابع صحراوي. كما تم تخصيص غلاف مالي يقدر بـ 700 مليون د.ج لهذه الاستثمارات، وقد تم توزيع هذا المبلغ على المشاريع السياحية كما يلي:

الجدول رقم(04): توزيع المبالغ الاستثمارية حسب المشاريع خلال المخطط الرباعي الأول.

الوحدة: مليون دج

المشاريع	المبلغ الجزئي	المبلغ الكلي	النسبة%
المشاريع الباقية من المخطط الثلاثي	/	420	60
المشاريع الجديدة	/	280	40
دراسات وهياكل قاعدية	44	/	/
إقامات سياحية	221	/	/
النقل السياحي	15	/	/

المصدر: عبد القادر هدير، **واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها**، ص134.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن الدولة أعطت الأولوية للمشاريع المتبقية من المخطط الثلاثي بنسبة 60 % من المبلغ الإجمالي المخصص للاستثمارات السياحية أي ما يعادل 420 مليون دج، وهذا ما يبين عدم القدرة على إنجاز المشاريع السابقة في الآجال المحددة، كما يبين هذا الجدول الأهمية الكبرى التي منحت للصناعة الفندقية، فهي تستحوذ على أكثر من 78 % من إجمالي المبلغ المخصص للمشاريع الجديدة، وهو ما يعكس الاهتمام الذي أولاه المخطط الجديد لتحقيق توجهات الميثاق السياحي المتمثلة في مضاعفة طاقات الإيواء لاستقبال السواح الأجانب، وإتمام ما تبقى من المخطط الثلاثي، إضافة إلى تهيئة ما يلي:

- توسيع المراكز السياحية التي أنجزت أو التي هي في طور الإنجاز كمركب موريتي (زرالدة) الأندلسيات (وهران) وسيدي فرج.
- إعادة تهيئة نادي الصنوبر.
- تنمية السياحة في تيبازة وبلاد القبائل.
- إصلاح وتهيئة الفنادق الحضرية وبناء فنادق جديدة.
- وضع شبكة موسعة للفنادق الصحراوية.
- إنجاز ثمانية حمامات معدنية، خصصت لها ميزانية مقدرة ب 120 مليون دج.

ثالثا: المخطط الرباعي الثاني 1974- 1977:

عرفت هذه الفترة عدة تغيرات تمثلت فيما يلي:[1]

- إلحاق المصالح التجارية التابعة بالوكالة الجزائرية للسياحة (ATA)، لكن هذه الأخيرة أثبتت عدم نجاعتها ولم تدم العملية سوى سنتين.
- في سنة 1976 أنشئت الشركة الوطنية للسياحة التي أسندت إليها مهمة تسويق المنتج السياحي الجزائري.
- إنشاء مؤسسة الأعمال السياحية الجزائرية (E.T.T)، التي تولت مهمة إنجاز مشاريع التنمية السياحية لكن هي الأخرى فشلت، فمن بين 50000 سرير المبرمج إنجازها لم ينجز سوى 18000سرير.

إن إنجاز هذه المشاريع المبرمجة في العديد من المخططات أرهقت طاقات القطاع السياحي وجعل تسيره معقدا، و الملاحظ كذلك هو الانخفاض في جودة الخدمات السياحية المعروضة و العجز المالي الذي ألحق بالقطاع.

الفرع الثاني: المخطط الخماسي

أولا: المخطط الخماسي الأول 1980- 1984:

إن ما يميز هذا المخطط هو بلوغ الوعي لدى المسيرين بضرورة إحداث التوازن الجهوي، الذي كان في تلك الفترة بسبب النزوح الريفي، و الأولوية التي أعطيت للسياحة الحضرية دون سواها في المخططات السابقة،فقد خصص مبلغ قدره 3400 مليون دينار، لتغطية التكاليف الخاصة بتطوير ثلاثة مناطق سياحية نموذجية في شرق ووسط وغرب البلاد والموجهة أساسا نحو السياحة الداخلية والتي توافق التقاليد الجزائرية ووزعت هذه المبالغ كما يلي:

- 1.6 مليار سنتيم مخصصة للمشاريع الجديدة قيد الانجاز.
- 1.8 مليار سنتيم مخصصة للمشاريع الجديدة.

كان هدف هذا المخطط الوصول إلى طاقة إيواء تقدر ب 50880 سرير سنة 1985، وعليه برمج 89 مشروع وزعت هذه المشاريع كما يلي:

الجدول رقم(05): المشاريع المبرمجة في المخطط الخماسي الأول 1980- 1984.

النوع	ساحلي	صحراوي	مناخي	حضري	تخييم	حمامات	المجموع
عدد المشاريع	02	01	05	32	40	09	89
عدد الأسرة	3300	2350	1150	6900	1200	1650	16550

المصدر: علي موفق، **أهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع التخطيط والتنمية، جامعة الجزائر، 2002، ص56.

ما يلاحظ هو أنه لم يتم انطلاق أي مشروع من المشروعات الجديدة التي وضعت في إطار المخطط، وهذا رغم انتهاء الدراسات الخاصة بها، بسبب الأزمة الاقتصادية للدولة، والتوجهات السياسية والاقتصادية الجديدة، إذ أدت إلى انتقال مؤسسة الأشغال السياحية إلى وصاية وزارة العمران والبناء والإسكان في 01 جانفي 1983، وإعادة هيكلتها إلى 04 مؤسسات جهوية.

ثانيا: المخطط الخماسي الثاني 1985- 1989:[1]

[1] عبد القادر هدير، **مرجع سبق ذكره**، ص135.

أدركت الدولة الجزائرية في هذا المخطط أهمية السياحة في تفعيل النشاط الاقتصادي لذا خصصت برنامج مالي كبير هدفه:

- متابعة سياسة التهيئة السياحية.
- تطوير الحمامات المعدنية والمناخية.
- تنويع المتعاملين، كالجماعات المحلية والقطاع الخاص.
- لا مركزية الاستثمار.
- التحكم في الطلب السياحي.

لهذا الغرض خصصت الدولة غلاف مالي قدره 1800 مليون دينار جزائري لتحقيق هذه المشاريع فقد وصلت طاقات الاستقبال في نهاية 1989 إلى ما يلي:

الجدول رقم(06): طاقة الاستقبال الجزائرية نهاية 1989.

النوع / القطاع	العام	الخاص	المجموع	النسبة المئوية
البحري	12182	1145	13327	27.60
الصحراوي	3731	2250	6331	13.10
الحمامات	3588	1528	5116	10.60
الإقليمي	954	76	1030	02.13
الحضري	5337	17161	22498	46.57
المجموع	25842	22460	48302	100
النسبة المئوية	53.5	46.5	100	/

المصدر: علي موفق، **أهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني**، ص58.

إذا ما قارنا الفترات السابقة، أي من 1966 إلى1980، مع الفترة الممتدة بين 1980- 1989، فنلاحظ أن طاقات الإيواء قد ارتفعت خلال هذه الفترة بحوالي 30539 سرير بنسبة 46.57% للقطاع الخاص، كما نلاحظ أن الفنادق الحضرية تحتل المرتبة الأولى بنسبة 46.57%، بينما نسبة الفنادق الإقليمية تبقى جد ضئيلة أي بنسبة 2.13%، أما التدفقات السياحية بقيت مستقرة مقارنة بالفترة السابقة إذ تراوحت بين250000 و400000 سائح حسب السنوات وبمعدل سنوي يقدر ب324000 سائح ، إذ كانت كل الجهود موجهة لإيجاد مكان مناسب للمنتج السياحي الجزائري في السوق الوطني والدولي، ففتح الاستثمار أمام المتعاملين الجزائريين والأجانب خصوصا منذ بداية 1988، إضافة إلى تحديد الوظائف بالنسبة لهيئات القطاع كما يلي:

- وزارة السياحة والصناعات التقليدية مكلفة بتسيير القطاع السياحي.
- الديوان الوطني للسياحة مكلف بتطوير وترقية المنتج السياحي.
- إنشاء المركز الوطني السياحي سنة 1989، مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري له ثلاثة مراكز تكوين (الجزائر العاصمة، تيزي وزو وبوسعادة).

[1] علي موفق، **مرجع سبق ذكره** ، ص57.

وعموما فقد حققت هذه المخططات نتائج لا يستهان بها تمثلت فيما يلي:

- إعادة هيكلة المؤسسات السياحية، حيث تحولت الإدارة المركزية إلى اللامركزية، إذ حل الديوان الوطني الجزائري للسياحة (O.N.A.T)، وأنشأت منظمات جهوية هي:
  - ✓ الشركة الوطنية للفندقة الحضرية (SNHU) دورها تسير الفندقة الحضرية، ويوجد مقرها بالمدية.
  - ✓ المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية (ENET)، مقرها سيدي فرج.

أما في مجال الإيواء، فقد كانت الجزائر تحتل المرتبة الخامسة إفريقيا في مجال الإيواء سنة 1985 قدرت بـ 29213 سرير بقيت السياحة الخارجية تسجل سيطرتها بالمقارنة مع المغرب وتونس حيث بلغت نسبة السواح الأجانب 39 % كمعدل الدخول للمسافرين غير المقيمين.

المطلب الثالث: مؤهلات السياحة في الجزائر

الفرع الأول: مقومات السياحة في الجزائر

الجزائر تعد من بين البلدان التي تتميز بطبيعة خاصة جعلتها محل اهتمام الباحثين و الرحالة العرب والغرب، و هذا ما يؤكده الدكتور عبد الله ركيبي في مؤلفه" الجزائر في عيون الرحالة الإنجليز" الذي ذكر العديد من الرحالة الذين زاروا الجزائر و كتبوا عنها، أمثال:« Simson ، Hilton » في" كتابه رحلة في ربوع الأوراس(1912-1920)، وكذلك « R.V.C.Bodlley » في" كتابه ريح الصحراء" (1944) « M.D.Stot » في" كتاب الجزائر على حقيقتها " وغيرهم من الكتاب الغرب الذين وصفوا الجزائر بأنها فسيفساء حضارية وثقافية وتحفة نادرة[1].

أولا: الموارد السياحية:

تتمثل الموارد السياحية أساسا في المعطيات الجغرافية كالمناظر الطبيعية، أماكن الراحة، الترفيه، الجبال الأنهار، الشواطئ، الغابات والصحاري بالإضافة إلى الموارد (الآثار) التاريخية المعمارية، الدينية والصناعات التقليدية، الفنون الشعبية، والعادات الشعبية والعادات والتقاليد.

1- **المعطيات الجغرافية:**[2] تقع الجزائر في وسط شمال غرب القارة الإفريقية، بين خطي طول 9° غرب غر ينتش و12° شرقا، وبين دائرتي عرض 19° و37° شمالا. تبلغ مساحتها2381741 كلم². يبلغ امتدادها الشمالي الجنوبي 1900 كلم، أما امتدادها الشرقي الغربي فيتراوح بين 1200 كلم على طول خط الساحل و1800 كلم على خط تندوف غدامس. تحتل الجزائر مركزا محوريا في المغرب العربي وإفريقيا والبحر الأبيض المتوسط، بفضل طابعها الجغرافي والاقتصادي ومميزاتها الاجتماعية والثقافية ووضع طبيعتها الأصلية ومواردها المتعددة.تحيط بالجزائر عدة دول بسبب اتساع مساحتها، فمن الشرق تحدها تونس على طول 965 كلم والجماهيرية الليبية بـ 962 كلم، ومن الغرب المملكة المغربية بـ 1559 كلم والصحراء الغربية بـ 42 كلم، ومن الجنوب الغربي موريتانيا بـ 463 كلم ومن الجنوب مالي بـ 1367كلم والنيجر بـ 956 كلم، ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط بساحل طوله 1200 كلم.

ولموقع الجزائر أهمية إستراتيجية وخصائص حيوية تجمع بين ميزات نادرة استمدتها من موقعها المتوسط في خريطة العالم القديم، فهي جسر اتصال ومحور التقاء بين أوربا وإفريقيا وبين المغرب العربي والشرق الأوسط، وممرا حيويا للعديد من طرق الاتصال العالمية برا وبحرا وجوا.

2- **المعطيات الطبيعية:**[3] يتميز سطح الجزائر بنطاقين طبيعيين مختلفين من حيث التضاريس والتركيب الجيولوجي والمناخ والانتشار السكاني.

---

[1] عبد الله ركيبي، **الجزائر في عين الرحالة الإنجليز**، الجزء الأول، دار الحكمة، الجزائر،1999، ص113.
[2] خالد كواش، **مرجع سبق ذكره**، ص215.
[3] محمد الهادي لعروق، **أطلس العالم والجزائر**، دار الهدى، الجزائر، 2002، ص12.

أ- **النطاق الشمالي:** وتقدر مساحته بـ: 400 ألف كلم² يغلب عليه الطابع الجبلي في سلسلتين متوازيتين الأطلس التلي والأطلس الصحراوي الذين يحصران بينهما منطقة هضبية واسعة، مناخها متوسطي والغطاء النباتي كثيف والزراعة واسعة، ويتركز في هذا النطاق 90% من جملة سكان الجزائر وتنتشر فيها أهم المدن والقرى والمناطق الصناعية وشبكات البنية التحتية.

ب- **النطاق الجنوبي:** تقدر مساحته بحوالي 2 مليون كلم²، هو عبارة عن قاعدة صحراوية ويمتاز بتضاريسه الهادئة، مناخ جاف، والغطاء النباتي محدود، والاستقرار السكاني يقتصر على الواحات وبعض مناطق استغلال البترول والغاز، ويحتوي هذا النطاق على أهم الثروات الباطنية في الجزائر.

وتنقسم الأقاليم في الجزائر إلى الأقاليم الطبيعية التالية:

- **الساحل الجزائري:** يتميز الساحل الجزائري بطوله (1.200كلم)، وارتفاعه الذي يتجاوز في بعض الأحيان 1.000م علوا، وجباله التي تطل مباشرة على البحر، لتعطي الصفة الصخرية التي ساعدت على ظهور الخلجان والموانئ مثل وهران، أرزيو، الجزائر، بجاية، سكيكدة وعنابة، وأنجزت بالقرب من هذه المرتفعات السياحية عدة مدن ومحطات حقيقية للاستجمام والترفيه، كما تحض بعض هذه المدن بتجهيزات سياحية مثل: الفنادق، والقرى السياحية والمخيمات الصيفية مثل مرسى بن مهيدي، بتقزيرت القالة.
- **الأطلس التلي:** هو عبارة عن مجموعة من السلاسل الجبلية الإلتوائية التي تقطع الجزائر من الشرق إلى الغرب. حيث تمتد جبال هذا الإقليم من مرتفعات تلمسان على حدود المغرب حتى جبال سوق أهراس عند حدود تونس. والأطلس التلي أكثر ارتفاعا واتساعا في الشرق منه في الغرب ونجد أعلى قمة في جبل الشيليا بالأوراس بـ 2328م، وفي جبل لالا خديجة بجرجرة 2308م، وفي الغرب جبال تلمسان بـ 1843م.
- **الهضاب العليا:** تمتد على شكل حزام عرضي من الأراضي، يتراوح علوها ما بين 900 و 1000م وهي أكثر ارتفاعا في الشرق، حيث تأخذ أحيانا طابع الجبل، وبها العديد من المنخفضات أهمها: سطيف وعين البيضاء وتبسة، ويشكل العارض التضاريسي المتمثل في جبل الحضنة الحد الفاصل بين الهضاب الشرقية والهضاب الغربية، كما تلتقي سلسلة الأطلس التلي مع سلسلة الأطلس الصحراوي عند جبال الأوراس.
- **الأطلس الصحراوي:** هو عبارة عن منظومة جبلية طولها 700كلم، من فجيج غربا إلى إقليم الزاب شرقا، وتمثل بموقعها وارتفاعها حدا طبيعيا بين الشمال والجنوب وحاجزا في وجه رمال الصحراء وتضم هذه المنظومة الجبلية مرتفعات عديدة شبه متوازية. وأهم تشكيلاتها جبال القصور وبها قمة سيدي عيسى 2238م وجبال العمور 1930م وجبال أولاد نايل 1600م والزيبان وجبال الأوراس حيث قمة الشبلية 2380م وجبال النمامشة.
- **الصحراء:** تختلف المناطق الصحراوية عن المناطق الشمالية من حيث طبيعتها الجغرافية، تضاريسها نباتاتها ومناخها. كما تختلف وتتنوع هذه المناطق فيما بينهما.

3- **المنـــاخ:** هناك ثلاث نطاقات مناخية رئيسية، وهي كالآتي:[1]

أ- **مناخ البحر المتوسط:** يشمل المنطقة الساحلية من الشرق إلى الغرب، من تنس إلى القالة، وهو نطاق ضيق مقارنة باتساع مساحة الجزائر، طقسه معتدل ويتميز بفصلين، الأول ممطر ودافئ وطويل وهو الشتاء، والثاني جاف وحار وقصير وهو الصيف.

ب- **مناخ الإستبس:** يغطي الهضاب العليا، وهو مناخ انتقالي بين المناخ المتوسطي والمناخ الصحراوي وهنا تبدأ ملامح المناخ المتوسطي في الانحصار تدريجيا من الشمال لتفسح المجال للمناخ الجاف المتميز بالظروف القارية فالأمطار تتراوح بين 300 و500ملم/ سنة فهي غير منتظمة، والفوارق الحرارية الشهرية متطرفة.

[1] خالد كواش، **مرجع سبق ذكره**، ص ص220،221 .

ج- **مناخ الصحراء:** يغطي أوسع أنحاء الجزائر، ويشكل الأطلس الصحراوي الحد المناخي الفاصل بين شمال وجنوب البلاد، الأمطار قليلة وغير منتظمة، تقل عن 200 ملم/سنة والجو جاف، الحرارة مرتفعة والفوارق الحرارية اليومية والفصلية مرتفعة باستثناء منطقة الهقار المتأثرة بالمناخ المداري حيث الأمطار تسقط صيفا والحرارة أكثر اعتدالا.

4- **النباتات:** ينتشر في الجزائر نحو 3300 صنف نباتي منها 640 من الأصناف النادرة عالميا، وتتوزع الأقاليم النباتية على النحو التالي:[1]

أ- **إقليم المتوسط:** يغطي الأراضي المحصورة بين السفوح الجنوبية للأطلس التلي وساحل البحر المتوسط ويعتبر من أغنى وأخصب الأراضي في الجزائر، ويغطي هذا الإقليم غابات مساحتها 3.8 مليون هكتار.

ب-**إقليم السهوب:** هو إقليم انتقالي، بحكم موقعه بين إقليم المتوسط والصحراء، وتنتشر في شماله أشجار الزيتون، وفي جنوب الدرين ويتراوح في هذا الإقليم معدل التساقط ما بين 300 و500ملم /سنة، الذي يكون أساسا في الشتاء، وفترة الجفاف فيه طويلة والحرارة أكثر ارتفاعا، وتظهر التشكيلات النباتية فيه على شكل تجمعات كثيفة من الأعشاب والحشائش القصيرة والشجيرات في المناطق غير الصالحة للزراعة، حيث يعتبر هذا الإقليم نطاق المراعي الطبيعية الأول في الجزائر. وأهم الأنواع النباتية السائدة فيه الحلفاء بنحو 04 ملايين هكتار.

ج- **إقليم الصحراء:** يقتصر الغطاء النباتي في هذا الإقليم على النباتات المتآلفة مع الجفاف وارتفاع الحرارة كما أن أنواع النباتات محدود لا تتجاوز بضعة أنواع وأهمها النخيل، والأرين والعناب والطرفة والسنط.

5- **الحمامات المعدنية:** تزخر الجزائر بحمامات معدنية طبيعية، أثبتت التجارب العلمية أنها صالحة لشفاء العديد من الأمراض. حيث تم إحصاء 202 منبع للمياه المعدنية سنة 1982، إذ يسمح استغلالها بتوسيع العرض السياحي الجزائري، وقد أنشئت أمام هذه المنابع مراكز صحية ومراكز استجمام وترفيه. من أهمها: مركز العلاج بمياه البحر بسيدي فرج، حمام ريغة وغيرها.

6- **الموارد التاريخية، الثقافية والدينية:**[2] تزخر الجزائر بعدة معالم تاريخية وثقافية فعلى مر العصور توالت عليها عدة حضارات مختلفة: منها الحضارة الفينيقية، الحضارة القرطاجية، الحضارة الرومانية تليها الحضارة الوندالية والبيزنطية وفي الأخير الحضارة الإسلامية.

كما تزخر الصحراء الجزائرية بمعالم وآثار رائعة تمتاز بنقوشها الصخرية ورسوماتها الجدارية في الطاسيلي والهقار، وبذلك فإن الجزائر موطن المعالم التاريخية والثقافية، التي صنف بعضها تراثا عالميا لاحتوائه على تغيرات حضارية متنوعة وراقية مثل مدينة غرداية العتيقة.

كما توجد بالجزائر عدة زوايا تستقطب اهتمام الكثيرين من الذين يودون زيارتها مثل: الزاوية التيجانية والزاوية العيساوية.

هذا بالإضافة إلى التراث التقليدي الجزائري، والذي يمتد بجذوره في أعماق التاريخ. إذ يعد بمثابة التعبيرات الصادقة عن أنماط معيشة الجزائريين الذين عملوا على الحفاظ عليه وتداولوه بين الأجيال فالصناعة التقليدية من بين الفنون الحرفية التي توارثها وتناقلت تقنياتها وطرق صناعتها وأشكالها بين الأجيال، وتختلف وتتنوع هذه الصناعات من منطقة إلى أخرى حسب العادات والتقاليد المختلفة التي ميزت هذه الجهات. وتتمثل الصناعات في صناعة الفخار التي تتواجد خصوصا في الشمال وصناعة السلاسل في الجنوب الغربي وصناعة الحلي الفضية بمنطقة القبائل والأوراس، والجنوب الجزائري وكذلك الحلي الذهبية وصناعة الزرابي، التطريز على القماش وصناعة النحاس (مفخرة قسنطينة، وتلمسان) بالإضافة إلى اللباس التقليدي حيث أن لكل منطقة من الوطن لباسها الخاص.

---

[1] نفس المرجع، ص ص218،219.

[2] لويزة قويدر، **السياحة من منظور اقتصادي وسبل ترقيتها بالجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2003، ص149.

إن جمال الصناعة التقليدية هو محل حفلات وأعياد ومواسم سنوية تعرف بالثروات الثقافية والسياحية التي تكتنزها الجزائر. أهمها عيد الزربية بغرداية، عيد الحلي ببني يني، وموسم تاغيت وأسبوع تميمون.

7- **شبكة النقل والمواصلات:** تعتبر شبكة المواصلات أحد العوامل الهامة والمؤثرة في التنمية السياحية بل في التطور الاقتصادي والتنمية الاجتماعية للدول. وقد حققت الجزائر منجزات هامة في ميدان التطوير وتنمية قطاع النقل والمواصلات وتتوزع شبكات النقل والمواصلات في الجزائر على النحو التالي:[1]

أ- **شبكة الطرقات:** هي شريان الحياة الاقتصادية وقدر طولها بنحو 10472 ألف كلم، منها 67 ألف كلم طرق وطنية، 38100 كلم طرق ترابية صالحة للسير والحركة، والباقي ذو نوعية متوسطة.

ب- **شبكة السكك الحديدية:** وهي من أهم الشبكات على مستوى القارة الإفريقية. تؤدي دورا أساسيا في الاقتصاد الجزائري، ويبلغ طولها حوالي 4500 كلم ومنها 215 كلم مكهرب، وتستغل هذه الشبكة من طرف الشركة الوطنية للسكك الحديدية، التي تمتلك 10300 عربة وتوظف 187 قطار يوميا، يربط 17 مدينة كبرى ومتوسطة. وتتوفر على 200 محطة تغطي 17% من حركة النقل البري خاصة في المناطق الشمالية وبذلك تبقى هذه الشبكة بعيدة عن تلبية الاحتياج الوطني بصفة عامة.

ج- **النقل الجوي:** يؤدي دورا هاما في حركة نقل المسافرين، حيث عرفت الهياكل القاعدية للنقل الجوي الجزائري في السنوات الأخيرة تطورا معتبرا، بحيث أنجز 31 مطار منها 13 مطار دولي موزعة عبر كامل التراب الوطني. مع تواجد مكثف في ولايات الجنوب تصل الجزائر بالعديد من المطارات الأوربية من خلال 37 خط اتجاه أوربا بالإضافة إلى الخطوط الداخلية، وتضمن الخطوط الجوية نقل حوالي 3.6 مليون مسافر ونحو 30 ألف طن من البضائع.

د- **النقل البحري:** تتوفر الجزائر بطول ساحلها البالغ 1200 كلم على 13 ميناء متعدد الاستعمالات، حيث يجري فيها نشاط اقتصادي واجتماعي مكثف، بالإضافة إلى وجود عدد كبير من الموانئ الصغيرة الخاصة بالصيد والاستجمام، وهناك خمسة مؤسسات وطنية تنشط في مجال النقل البحري، وترتبط الجزائر بنحو 60 بلدا.

8- **الاتصالات السلكية واللاسلكية:**[2] تؤدي شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية دورا كبيرا في السياحة حيث تمتاز بتقديم خدمات محلية ودولية على مستوى عال من الكفاءة، وقد خطت الجزائر في هذا القطاع خطوات كبيرة، وترتبط الجزائر بعدة كوابل تحت البحر وبخطوط هرتزية مع كل من فرنسا إيطاليا المغرب وتونس. كما يوجد بالجزائر عدد من المحطات الأرضية للاتصالات بالأقمار الصناعية وتدعمت بخدمات المعلومات والربط التكنولوجي بشبكة الإنترنيت الدولية. الشبكة الهاتفية تغطي أغلب التراب الوطني، منها 96% آلية ويبلغ عدد المشتركين حوالي مليون مشترك، ويعرف القطاع حاليا عملية توسيع وتحديث للشبكة وتعميم الهاتف الرقمي بالإضافة إلى الهاتف النقال.

الفرع الثاني: مؤسسات القطاع السياحي في الجزائر:

يشرف حاليا على القطاع السياحي وزارة السياحة والصناعات التقليدية، وحسب المرسوم رقم 92-357 الصادر بتاريخ 1992/10/03 ، تقوم وزارة السياحة والصناعات التقليدية بالمهام التالية:[3]

- إقتراح السياسة الوطنية في المجال السياحي، والحمامات المعدنية والصناعات التقليدية وضمان المتابعة والمراقبة وفقا للنصوص والتشريعات السارية المفعول.
- رفع التقارير فيما يخص نتائج العمل والنشاط إلى مجلس الحكومة ومجلس الوزراء.
- وضع استراتيجيات وسياسات في القطاع السياحي والصناعات التقليدية، اقتراح النصوص التشريعية والتنظيمية، مراقبة النوعية للمنتجات السياحية وذلك للحماية والمحافظة على الإرث السياحي والتقليدي.

---

[1] محمد الهادي لعروق، **مرجع سبق ذكره**، ص28.

[2] نفس المرجع، ص29.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد1992،71، ص ص 1837- 1840.

وتتكون وزارة السياحة من إدارة مركزية تحت مسؤولية وزير وتتكون من المديريات المركزية التالية:

- مديرية السياحة و الحمامات المعدنية و التي تتمثل مهمتها في وضع السياسات لترقية النشاطات والمهن السياحية والحمامات المعدنية، وكذا المتابعة والمراقبة.
- مديرية الصناعات التقليدية والحرف مهمتها وضع برامج لترقية وحماية الأنشطة والمهن والحرف التقليدية والمساهمة في إحيائها.
- مديرية التنمية والاستثمارات مكلفة بوضع واقتراح محاور وبرامج للتنمية المرتبطة بالقطاع السياحي،ووضع سياسة لتهيئة المناطق السياحية، المعدنية والصناعات التقليدية.
- مديرية حماية وتثمين الحرف والمهن مكلفة بحماية وضمان ووضع سياسة القطاع فيما يخص تنمية التشغيل وترقية الموارد البشرية.
- مديرية الشؤون القانونية والتوثيق والأرشيف مكلفة بمعالجة ومتابعة القضايا القانونية والمنازعات المرتبطة بالقطاع السياحي.
- مديرية التعاون والاتصال المكلفة بالعلاقات والتعاون الثنائي والمتعدد، وبسياسة الاتصال على المستوى المحلي الدولي.
- مديرية الإدارة العامة والمكلفة بسياسة تسيير الوسائل والموارد البشرية وبتطبيق وتنفيذ الميزانية.

أما فيما يخص المصالح الخارجية لوزارة السياحة والصناعات التقليدية، فقد تم إنشاء على مستوى كل ولاية من الولايات، مديرية للسياحة والصناعات التقليدية أو مفتشية للصناعات التقليدية، أما فيما يخص المؤسسات فالقطاع السياحي حاليا يتكون من:

❖ **الديوان الوطني للسياحة ONT :** أنشأ هذا الديوان بمقتضى المرسوم رقم90 -05 المؤرخ في 19فيفري1990، وباشر عمله ابتداء من مارس 1990 مهامه الرئيسية تتمثل في:[1]

- ترقية المنتج السياحي.
- منح الاعتماد الخاص لوكالات السفر والسياحة، متابعتها ومراقبتها.
- توضيح النظرة الجديدة للقطاع السياحي في إطار الإصلاحات الاقتصادية.
- توفير الإرادة الحقيقية لإعادة تحريك القطاع السياحي.
- توجيه المتعاملين السياحيين.

❖ **الوكالة الوطنية للصناعات التقليدية ANART:**[2] بتاريخ 22 سبتمبر 2004 صدر المرسوم التنفيذي رقم 04-313 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 12/92 المؤرخ في 09 يناير 1992 بغرض إحداث الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية هدفها الحفاظ على الصناعة التقليدية هدفها والفنية وتطويرها وترقيتها تخضع الوكالة للقواعد المطبقة على الإدارة في علاقتها مع الدولة، كما تعد تاجرة في علاقاتها مع الغير وتخضع لقواعد القانون التجاري في حياتها الاجتماعية.

❖ **الوكالة الوطنية للتنمية السياحية ANDT:** أنشأت الوكالة الوطنية لتنمية السياحة سنة 2003 وهي مكلفة بتسيير و تنمية و الحفاظ على العقار السياحي سيما المناطق السياحية المسجلة.

من بين امتيازاتها:

- البحوث و الدراسات العمرانية.
- تهيئة المناطق السياحية.
- إعداد دفاتر الشروط المتعلقة بالمخططات العمرانية داخل المناطق السياحية.
- متابعة و إنجاز الاستثمارات السياحية.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد08، 1990، ص318.
[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد62، 2004، ص09.

- مساعدة و دعم الإدارة العمومية فيما يخص تنمية و تنسيق الهياكل السياحية.

❖ **المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية ENET:** أنشأت هذه المؤسسة بموجب المرسوم رقم 80 - 74 المؤرخ في15 مارس 1980 وأسندت لها المهام التالية:[1]

- القيام بالدراسات التقنية للمشاريع السياحية.
- انجاز كل الدراسات التقنية المتعلقة بالقطاع السياحي.
- القيام بمهمة التنسيق.

❖ **الديوان الوطني الجزائري للسياحةONAT** : يعتبر هذا الديوان بمثابة أول مؤسسة سياحية أنشأتها الدولة قصد تنمية القطاع السياحي وكان ذلك في 1962 بموجب الأمر رقم 62- 27 المؤرخ في 25 أوت 1962، وكان هذا الديوان يعمل تحت وصاية وزارة الشؤون الاقتصادية.[2]

وفي سنة 1964 وبعد إنشاء وزارة السياحة أصبح الديوان الوطني الجزائري للسياحة يعمل تحت وصاية هذه الوزارة وأسندت له المهام التالية:

- الدعاية والإشهار السياحي.
- انجاز الاستثمارات السياحية.

ونظرا لانعدام الوسائل والأدوات الخاصة بالدراسة المتعلقة بانجاز المشاريع أجبرت الوصاية على إنشاء مكتب تقني داخل الديوان الوطني الجزائري للسياحة مكلف بانجاز الدراسات التقنية.

❖ **النادي السياحي الجزائريTCA:** أنشئ هذا الديوان سنة 1962 مهمته القيام بالتنشيط السياحي، وتسويق المنتج السياحي الجزائري وتمثل نشاطه في:[3]

- تنسيق وتنظيم التظاهرات السياحية مع المنظمات الوطنية والدولية.
- تنظيم الرحلات الدينية(الحج والعمرة).
- تنظيم رحلات سياحية متنوعة عبر التراب الوطني وخارجه.
- بيع وحجز تذاكر السفر الجوي، البري والبحري.

❖ **17مؤسسة مختصة في التسيير السياحي**

❖ **03 مؤسسات تكوينية(الجزائر، بوسعادة، تيزي وزو)**

❖ **500 وكالة للسفر والسياحة**: معتمدة من طرف الديوان الوطني للسياحة، وهي عبارة عن مؤسسات وسيطية، تتمثل مهامها في تقديم خدمات للسياح والتي تتمثل عموما في:

- تنظيم رحلات وزيارات داخل وخارج الوطن.
- بيع وحجز تذاكر السفر.
- التكفل بحجز الغرف في الفنادق.

تجمع هذه الوكالات فيدرالية تسمى" الفيدرالية الجزائرية لوكالات السفر والسياحة" (FAAVT).

الفرع الثالث: مؤشرات السياحة في الجزائر

أولا: طاقات الإيواء:

عرفت طاقات الإيواء السياحي في الجزائر تطورا معتبرا خلال الفترة (2000-2007) حيث انتقلت طاقات الاستقبال من66902 سريرا في سنة 2000 لتبلغ مع نهاية 85000،2007 سرير.

وسنحاول تحليل وضعية طاقات الإيواء وذلك وفق ثلاث أشكال:

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد12، 1980، ص437.
[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد33، 1962، ص 500.
[3] نفس المرجع، ص500.

- حسب القطاع القانوني.
- حسب نوع المنتج.
- حسب الدرجات (التصنيف).

1- توزيع طاقات الإيواء حسب القطاع القانوني: تتوزع طاقات الإيواء حسب القطاع القانوني عبر ثلاثة قطاعات أساسية وهي:[1]

أ- **القطاع العمومي:** ويتمثل في الفنادق التي تعود ملكيتها إلى الدولة وخلال فترة الدراسة بلغت طاقات الإيواء المنجزة من طرف القطاع العمومي 28589 سريرا خلال سنة1999،أي ما يعادل 42.7 %من إجمالي طاقات الإيواء،وخلال السنتين المواليتين2000-2001 لم يشهد قطاع الإيواء العمومي أي تطور بل شهد انخفاضا خلال سنة 2002، حيث بلغت طاقة الإيواء 23541 سرير، وقد يكون سبب هذا الانخفاض في خوصصة بعض المؤسسات الفندقية، أما خلال السنوات المقبلة 2003-2007 فقد شهدت طاقات الإيواء التابعة للقطاع العمومي تطورا متذبذبا ليستقر في حجم 21453 سريرا أي ما يعادل نسبة25.3% من الحجم الإجمالي لطاقات الإيواء.

ب- **القطاع الخاص:** شهدت طاقات الإيواء لهذا القطاع تطورا ملحوظا وتمثل النسبة الكبرى من طاقات الإيواء الإجمالية حيث في سنة 1999 بلغت 34576 سريرا، وهو ما يعادل 51.68% من إجمالي طاقات الإيواء، ثم شهدت تطورا متذبذبا خلال سنتي 2000- 2001ثم نموا متزايدا كل سنة حتى وصلت إلى 60373 سريرا سنة 2007 أي ما يعادل4 .71%هذا الارتفاع في نسبة طاقات الإيواء الخاصة يعود أساسا إلى برنامج الخصخصة من جهة، وكذلك حجم الاستثمارات السياحية الخاصة مقابل انعدامها في القطاع العمومي من جهة أخرى.

ج- **الجماعات المحلية:** وتتمثل في مؤسسات الإيواء المختلفة التابعة للولايات، الدوائر، البلديات، ويتسم هذا النوع من الفنادق بأنه أقل درجة(التصنيف) مقارنة مع فنادق القطاع العام.

اتسمت طاقات الإيواء المنجزة خلال سنة 2000 ب3737 سريرا، واتسمت بالثبات إلى غاية نهاية سنة 2001 ثم ارتفعت سنة 2002 لتبلغ 4683 سريرا وهي نفس الطاقة المسجلة في2003 لتعود وتنخفض على مرحلتين:3064 سريرا نهاية سنة 2004 و2733 سريرا حتى نهاية 2007 وهي تمثل نسبة 3.23 % من إجمالي طاقات الإيواء، أما سبب الانخفاض في طاقات الإيواء المنجزة من قبل الجماعات المحلية يعود أساسا إلى تطبيق برنامج الخصخصة.

ويمكن توضيح طاقات الإيواء حسب القطاع القانوني في الجدول التالي:

الجدول رقم(07): توزيع طاقات الإيواء حسب القطاع القانوني للفترة (2000-2007)

السنوات / القطاع	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
العمومي	28589	28589	23541	25650	20485	21483	21453	21453

[1] محمود فوزي شعوبي، إبراهيم بختي، **تقدير دوال العرض السياحي في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد5، ورقلة، 2007، ص ص84،85.

الخاص	34761	34197	44343	47140	58475	58622	60683	61814
الجماعات المحلية	3737	3737	4683	4683	3064	2733	2733	2733
المجموع	67087	66523	72567	77473	82024	82808	84869	85000

المصدر: محمود فوزي شعوبي، إبراهيم بختي، **تقدير دوال العرض السياحي في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد05، ورقلة، 2007، ص85.

من خلال الجدول نسجل تطور حصة القطاع الخاص من طاقات الإيواء بعد أن كانت نسبة ما أنجزه القطاع في حدود 51.68% مع نهاية 1999 وبداية سنة 2000، ثم ارتفعت النسبة لتصل مع نهاية 2007 إلى معدل71.4 %من إجمالي طاقات الإيواء المتاحة.

الشكل رقم (02): توزيع طاقات الإيواء حسب القطاع القانوني (2000- 2007)

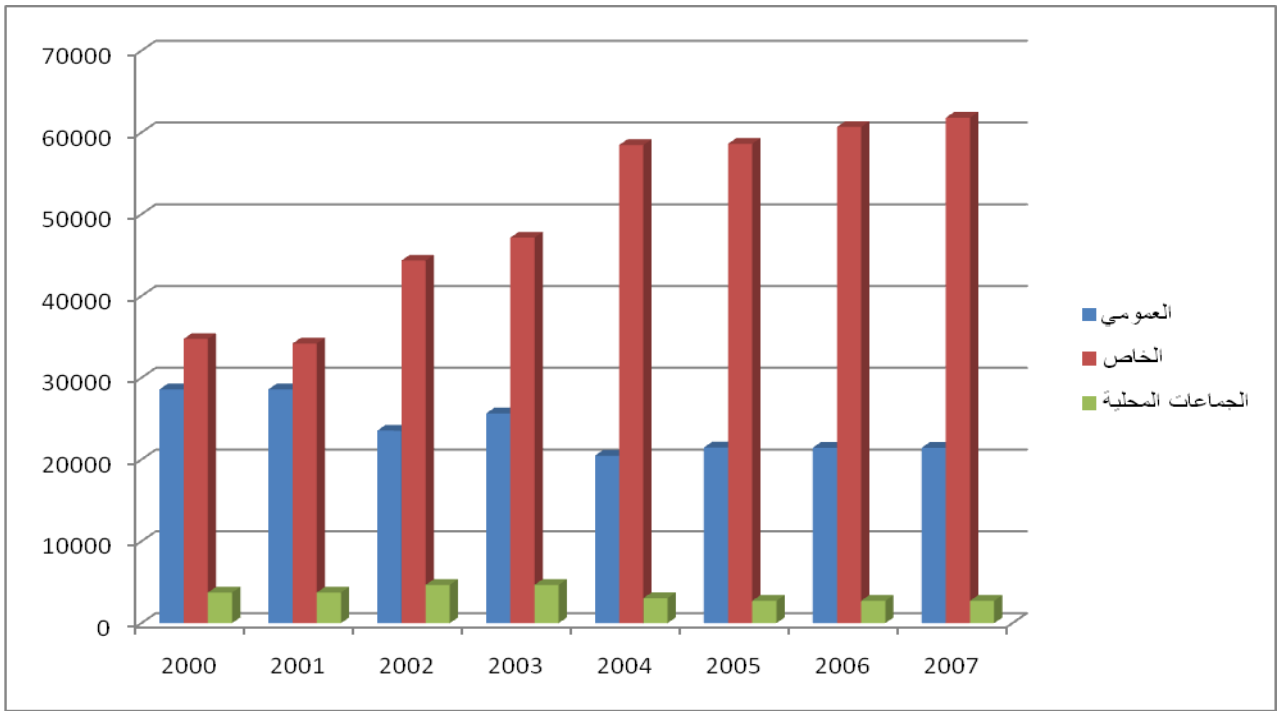

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول السابق.

من خلال الشكل نلاحظ أنه كان هناك تناقص طاقات الإيواء للقطاع العمومي مقابل زيادة طاقات الإيواء للقطاع الخاص وذلك بسبب سياسة خوصصة الفنادق العمومية الكبيرة وهذا من أجل تطويرها وتحسين الخدمات فيها.

2- توزيع طاقات الإيواء حسب نوع المنتج السياحي: ويمكن توضيح طاقات الإيواء حسب نوع المنتج السياحي في الجدول التالي:

الجدول رقم (08): توزيع طاقات الإيواء حسب نوع المنتج السياحي للفترة (2000-2007)

السنوات / المنتج	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
حضري	31506	33493	43424	35204	48680	42628	44561	44592
شاطئ	19723	17531	19308	26034	21770	23148	23148	23248
صحراوي	7679	7723	3214	8105	4431	11511	11639	11639
معدني	6335	6530	5236	6905	5742	4608	4608	4608
مناخي	1844	1246	1385	1225	1411	913	913	913

إجمالي	67087	66523	72567	77473	82034	82808	84869	85000

المصدر: محمود فوزي شعوبي، إبراهيم بختي، **تقدير دوال العرض السياحي في الجزائر**، ص90.

من خلال الجدول نلاحظ أن توزيع طاقات الإيواء حسب المنتوج السياحي في سنة 2007 جاءت على النحو التالي:

- المنتج الحضري 52.3%.
- المنتج الشاطئي 27.3%.
- المنتج الصحراوي 13.76%.
- المنتج المعدني 5.45%.
- المنتج المناخي 1.91%.

3- توزيع طاقات الإيواء حسب التصنيف (الدرجات): حسب المنظمة العالمية للسياحة، فان الفنادق تقسم غالبا إلى ست درجات حسب نوع الخدمة السياحية المقدمة في تلك الفنادق، وبالنسبة لتصنيف طاقات الإيواء المتاحة، فقد جاء توزيعها حسب الجدول الموالي:

الجدول رقم(09): توزيع طاقات الإيواء حسب التصنيف(الدرجات) للفترة(2007-2000)

السنوات / التصنيف	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
5*	4604	4506	4832	4959	4590	4590	5455	5455
4*	3222	3187	3592	3757	3383	3383	3743	3743
3*	21310	19272	14659	14740	14857	14807	11225	11225
2*	5510	4882	5454	5424	5415	5800	5843	5843
1*	2541	2563	2084	4212	2315	2315	2378	2378
غير مصنفة	29891	32113	41946	44381	51474	53000	56225	56356
المجموع	67087	66523	72587	77473	82034	83895	84869	85000

المصدر: محمود فوزي شعوبي، إبراهيم بختي، **تقدير دوال العرض السياحي في الجزائر**، ص88.

نلاحظ من خلال الجدول أن توزيع الطاقات حسب الدرجات تمركز في الدرجة السادسة،مما يعني أن الفنادق غير المصنفة استحوذت على النسبة الأكبر 51.86 % من إجمالي طاقات الإيواء سنة 2000 ليصل إلى نسبة 62.75%سنة2004، أما في باقي السنوات 2005-2007 فإن الوزارة الوصية ومالكي المؤسسات الفندقية باشروا بعملية إعادة التهيئة ومن ثم إعادة تصنيف للكثير من الفنادق، وتبقى طاقات الإيواء المنجزة لا تلبي احتياجات الطلب المحلي والدولي.

ثانيا: التدفقات السياحية:

سوف نتطرق فيما يلي إلى تطور التدفقات السياحية في شكلها البشري والنقدي خلال المرحلة (2000-2008) لتحديد أهمية هذه التدفقات ووزنها الاقتصادي.

1- التدفقات البشرية:[1]

أ- دخول السياح إلى الجزائر: لقد شهدت التدفقات البشرية (دخول السياح إلى الجزائر) خلال

[1] منظمة المؤتمر الإسلامي، **السياحة الدولية في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي –الآفاق والتحديات-** ، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، أنقرة، 2008، ص39.

(2000-2008) مستوى تطور متزايدا حيث أن التدفقات خلال الفترة(2003-2008) عرفت مستوى نمو يقارب 51.31% من إجمالي السواح القادمين إلى الجزائر ونسبة تطورب82.51% بالنسبة للسواح الأجانب.

في نهاية سنة 2008 قدر عدد السواح الذين زاروا الجزائر ب1771749 سائحا،أي بمعدل 1.64% مقارنة بسنة 2007، في حين كان معدل النمو سنة 2007 مقارنة بسنة 2006،6.44% وفي سنة 2006 كان معدل النمو 13.5%مقارنة بسنة2005، أي أننا نسجل مستوى نمو منخفضا مقارنة بمستوى نمو التدفقات مع نهاية 2007، ما يعادل 31.42% من إجمالي السواح خلال سنة 2008 يمثلون السياح الأجانب، أما68.58% فتمثل الجزائريين المقيمين بالخارج والجدول الموالي يوضح حجم تدفقات السياح خلال الفترة(2000-2008)

الجدول رقم(10): توافد السياح إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2008)

السنوات	السياح الأجانب	الجزائريون المقيمون بالخارج	المجموع
2000	175538	690446	865984
2001	196229	705187	901416
2002	251145	736915	988060
2003	304914	861373	1166287
2004	368562	865157	1233719
2005	441206	1001884	1443090
2006	478358	1159224	1637582
2007	511188	1231896	1743084
2008	556697	1215052	1771749

المصدر: منظمة المؤتمر الإسلامي، **السياحة الدولية في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي –الآفاق والتحديات-** مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، أنقرة، 2008، ص39.

ب- خروج الجزائريين إلى الخارج: بلغ عدد الجزائريين الذين توجهوا إلى الخارج سنة 1999 بـ 903286 سائحا، وارتفع هذا العدد إلى 1513491 سائحا سنة 2005 أي أنه خلال الفترة (1999-2005) سجل تطور ملحوظ في توجه السواح الجزائريين إلى الخارج، مع تسجيل إنخفاض سنة 2006، إلا أنها عرفت نمو خلال سنتي 2007 و2008.

والجدول الموالي يوضح تطور السياحة العكسية في الجزائر خلال الفترة (2000-2008).

الجدول رقم(11): تطور السياحة العكسية (2000-2008).

السنوات	الجزائريين المتوجهين إلى الخارج
2000	1006382
2001	1189910
2002	1256515
2003	1253901
2004	1416861

2005	1513491
2006	1349113
2007	1500000
2008	1539406

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية، مصلحة متابعة النشاطات السياحية والمراقبة، بولاية قالمة، تاريخ الزيارة 2011/04/06.

الشكل رقم (03): تطور توافد السياح إلى الجزائر وخروج الجزائريين منها (2000- 2008)

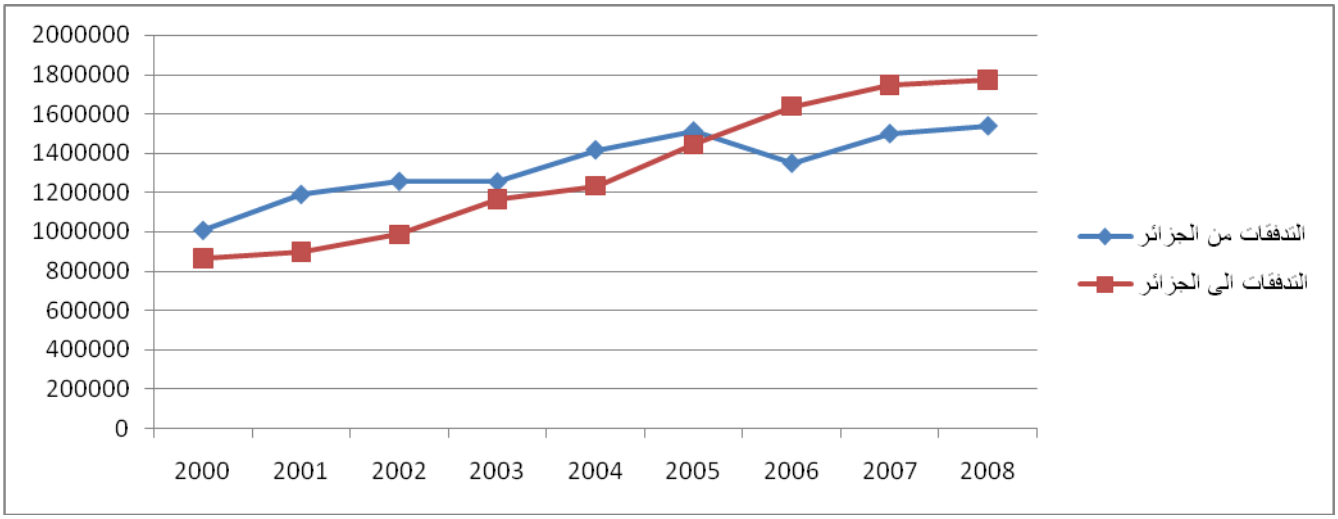

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على معطيات الجدولين السابقين.

من خلال الشكل نلاحظ أن توافد السياح إلى الجزائر أقل بالنظر لتدفقات الجزائريين للخارج وهذا في الفترة الممتدة ما بين 2000- 2003. بعد ذلك أصبحت التدفقات من وإلى الخارج متقاربة، لكن في الفترة الممتدة ما بين 2006- 2008 نجد أن توافد السياح إلى الجزائرأكبر أو تجاوز عدد السياح الجزائريين المتوجهون إلى الخارج، وإستمرار هذا التطور على هذا النحو معناه تغير الاتجاه حيث تصبح الجزائر بلدا مستقبلا للسياح بدلا من تصديرها لهم وهذا يرجع إلى الترتيبات التي توضع من قبل الدولة لتحسين مظهر السياحة في الجزائر قصد تدفق أكبر عدد ممكن من السياح إليها.

2- التدفقات النقدية:[1] يمكن توضيح التطورات المتعلقة بالإيرادات السياحية من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم(12): التدفقات النقدية والميزان التجاري خلال الفترة (2000-2008).

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الإيرادات السياحية	102	100	111	112	178.5	184.3	215.3	218.9	300
النفقات السياحية	193	194	248	255	340.9	370	380.7	376.7	394
الرصيد	-91	-94	-137	-143	-162.4	-185.7	-165.4	-157.8	-94

المصدر: منظمة المؤتمر الإسلامي، **السياحة الدولية في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي –الآفاق والتحديات-** ص40.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن تطور الإيرادات السياحية من 2000-2008 عرف نموا متذبذبا في البداية ثم تطورا متزايدا بعد2001 إلى أن تجاوز الضعف في نهاية الفترة غير أن تطور الإيرادات وحدها لا يكفي لقياس أهمية القطاع السياحي في التنمية إذا لم تتم المقارنة مع التدفقات السياحية العكسية، أي تحديد رصيد

[1] منظمة المؤتمر الإسلامي، **مرجع سبق ذكره**، ص40.

الميزان التجاري السياحي لنفس الفترة وفي هذا الصدد نلاحظ أن الإيرادات السياحية خلال الفترة المدروسة سجلت تطور بنسبة 27.5 %، في حين سجلت النفقات تطورا منتظما 51.6 % في الفترة (2000-2008) ويبقى رصيد الميزان السياحي سالبا طيلة الفترة المدروسة، أي أن المبالغ المنفقة في الخارج أكثر من تلك المحصل عليها كإيرادات من السياح الأجانب القادمين إلى الجزائر.

3- توافد السياح حسب عدد الليالي السياحية:[1] إن مستوى الأداء في قطاع السياحة يتوقف دائما على عنصر الطلب فكلما كان الطلب السياحي على البلد مرتفعا كلما صاحب ذلك ارتفاع في مستوى التدفقات، لذا فمستوى التدفق البشري (السياح) نحو الجزائر كان ضئيلا مقارنة بدول الجوار مما صاحبه انخفاض محسوس في عدد الليالي وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم(13): تطور الليالي السياحية للفترة (2000-2007)

الوحدة: ألف ليلة

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الليالي لغير المقيمين	103	226	253	451	415	536	595	617
الجزائريين المقيمين	3545	3802	3876	3874	4129	4170	4311	4503
المجموع	3748	4028	4129	4325	4544	4706	4906	5120

المصدر: هواري معراج، محمد سليمان جردات، **السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية –حالة الاقتصاد الجزائري-**، مجلة الباحث، ورقلة، العدد04، 2006، ص27.

من خلال الجدول نلاحظ تطورا ملحوظا لعدد الليالي السياحية، لكن مقارنة هذه النتائج مع كل ما تحقق في الدول المجاورة (تونس مثلا)، لأدركنا الفرق المتزايد بين القدرات السياحية ومستوى الأداء بين هذه الدول من جهة والجزائر من جهة أخرى.

المبحث الثاني: مراحل التنمية السياحية في الجزائر

تسعى الجزائر حاضرا إلى تنمية القطاع السياحي وذلك بوضع خطط تنموية وبرامج شاملة تطمح إلى تلبية الطلب الداخلي والخارجي في آن واحد. وسنحاول التطرق إلى هذه البرامج من خلال هذا المبحث بداية من

[1] هواري معراج، محمد سليمان جردات، **السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية –حالة الاقتصاد الجزائري-**، مجلة الباحث، ورقلة، العدد04، 2006، ص27.

برنامج التنمية السياحية آفاق 2010، والإستراتيجية السياحية الجزائرية آفاق 2013، وأخيرا المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025.

المطلب الأول: برنامج التنمية السياحية آفاق2010

لقد أدركت الدولة الجزائرية ضرورة تعزيز قطاع السياحة وعصرنته، وإعطائه المكانة الحقيقية، إذ شرعت الوزارة الوصية في سنة 2000 بإعداد خطة حول تطوير قطاع السياحة في آفاق 2010، وخلصت إلى صيغتها النهائية في سنة 2001 تحت عنوان " مخطط أعمال التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر آفاق 2010".

الفرع الأول: أهداف البرنامج

ترمي هذه الخطة إلى تحقيق الأهداف الكمية لبعث صناعة سياحية تنافسية من خلال الخوصصة والشراكة للاندماج في السوق العالمي للسياحة، وحددت الأهداف كما يلي:[1]

أولا: زيادة طاقات الإيواء و حجم الاستثمارات السياحية:

1- **طاقات الإيواء:** يتم تنمية طاقات الإيواء على مرحلتين:

أ- **المرحلة الأولى: تمتد من سنة 2001 إلى غاية سنة 2005:** يتم التركيز في هذه المرحلة على متابعة تحضير الأرضية المشجعة للاستثمار عن طريق التحكم وتهيئة العقار السياحي، وقدر معدل الإنجاز السنوي خلال هذه المرحلة بـ 4000 سرير سنويا، وبالتالي فإن حصيلة الأسرة التي تنجز إلى غاية نهاية سنة 2005 تقدر بـ 20000 سرير.

ب- **المرحلة الثانية: تمتد من سنة 2006 إلى غاية سنة 2010:** من تجربة المرحلة الأولى يمكن مواجهة القيود التي تفرض على القطاع وبالتالي فإن معدل الإنجاز سيصبح 6000 سرير سنويا مما يسمح بإنجاز 30000سرير في نهاية سنة 2010، وعليه تصبح مجموع الطاقات الإضافية المقرر إنجازها خلال العشرية (2001 – 2010)، 50000 سرير تضاف إلى طاقات الإيواء السياحي المتوفرة والمقدرة بـ 68000سرير، ليصبح العدد الإجمالي 118000 سرير في غضون 2010، إن تطوير هذه الطاقات في إطار الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي يستدعى توفير كل التسهيلات والتشجيعات من طرف الدولة، التي من واجبها الأخذ بعين الاعتبار تمويل دراسات التهيئة السياحية وإشغال إصلاح مناطق التوسع السياحي المحددة.

2- **الاستثمارات السياحية:** إنجاز الطاقات الإيوائية الإضافية تحتاج إلى جذب إستثمارات تقدر بقيمة 75 مليار دينار جزائري، بتكلفة إنجاز تقدر بـ 1.5 مليار دينار جزائري، علاوة على الاستثمارات الأخرى التي ستنجز خلال نفس الفترة في مجال النقل السياحي، هياكل التنشيط السياحي والترفيه، والمخيمات، مع العلم أن هذه التهيئة لن تعود بالفائدة على الأنشطة السياحية ولكنها ستساهم كذلك في فك الخناق وتطوير المناطق التي تقام فيها المشاريع السياحية، كما أنها ستحسن إطار حياة السكان، وسيكون لها تأثير على خلق نشاطات ملازمة للسياحة.

ثانيا: زيادة التدفقات السياحية:

في هذا الإطار تم تحديد مرحلتين هما:

1- **المرحلة الأولى تمتد من سنة 2001 إلى غاية سنة 2005:** فيها يتم إعادة النظر في التدفقات السياحية وفي موقع الجزائر على مستوى الأسواق العالمية، وذلك بإرساء قواعد العمل الترقوي الجاد والحازم حتى يمكن تحسين صورة الجزائر السياحية.

[1] خالد كواش، **أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية-حالة الجزائر-** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2004، ص195.

2- **المرحلة الثانية تمتد من سنة 2006 إلى غاية سنة 2010:** ينتظر فيها تدفقات سياحية بمعدل زيادة ثابت يقدر بـ 15%، والذي يسمح باستقبال 1200000 سائح أجنبي، أما بالنسبة للمواطنين المقيمين في الخارج والذين سيزرون الجزائر فإن عددهم سيصل على أساس معدل سنوي ثابت يقدر بـ 10% أي حوالي 980000سائح بحلول سنة 2010، وبالتالي فإن التدفقات المتراكمة ستصل في آفاق2010 إلى نحو 2180000 سائح، وهذا الرقم المبالغ فيه لا يمثل سوى زيادة تقر بـ 06% من التدفقات السياحية المبرمجة في كل من تونس و المغرب ، لنفس الفترة و المقدرة بـ 10 ملايين سائح لكل بلد على حدى.

ثالثا: إحداث مناصب عمل:

حسب المنظمة العالمية للسياحة، فإن إنجاز سرير يؤدى إلى خلق 0.5 منصب شغل مباشر في القطاع السياحي و 1.5 منصب شغل غير مباشرة في النشاطات المرتبطة بالسياحة، وإنطلاقا من هذه النظرية وعلى أساس طاقات الإيواء الإضافية التي ستنجز 50000 سرير، فإنه سيتم إنشاء 25000 منصب شغل مباشر و75000 منصب شغل غير مباشر ليصبح المجموع 100000 منصب شغل، على إعتبار أن المؤسسات السياحية والفندقية لم تستغل الاستغلال الأمثل، وبالدخول في الشراكة سيحتم على المسيرين إستغلال كل الأنشطة وتحسين الخدمات السياحية والمرودية الاقتصادية، وبالتالي خلق مناصب عمل جديدة في شتى المجالات كوكالات السفر والسياحة، المحلات، وغيرها.

رابعا: زيادة المداخيل بالعملة الصعبة:[1]

بلغ حجم المداخيل التقديرية الإجمالية في آفاق 2010، على أساس 1200000 سائح بنحو1.6 مليار دولار أمريكي.

الفرع الثاني: الأهداف النوعية ووسائل تحقيقه

أولا: الأهداف النوعية للبرنامج:[2]

تتمثل هذه الأهداف في:

1- **تحسين نوعية الخدمات:** يعتبر المنتج السياحي منتج مركب من العديد من منتجات القطاعات الأخرى لذلك يجب:

- متابعة عمليات الضبط والتنظيم والرقابة للنشاطات والحرف المرتبطة بالسياحة.
- رفع مستوى التسيير الفندقي والسياحي والخدمات العامة المرتبطة بالسياحة.
- تحسين البيئة السياحية من خلال النظافة العمومية، الوقاية الصحية، حماية المستهلك، والمحافظة على الموارد الطبيعية والتراث الثقافي، وأمن وسلامة الأشخاص، والممتلكات.
- تسهيل الإجراءات الإدارية المرتبطة بتنقل الأشخاص.
- فتح مكاتب الصرف على مستوى الموانئ والمطارات والمراكز الحدودية والأقطاب السياحية والفنادق بالتشاور مع القطاع المصرفي.
- تكييف وسائل النقل مع الطلب السياحي وتحسين خدمات النقل الجوية والبحرية.
- تشجيع شركات الطيران على تبنى سياسة سعريه تنافسية.
- تكثيف الشبكات والوكالات المحلية من أجل ربط مختلف الأقطاب والمدن السياحية وخاصة في الجنوب الكبير.

2- **الترقية السياحية:** هذه الوظيفة الإستراتيجية تستدعى تكريس جهود معتبرة في كل المستويات المساهمة في المنتجات السياحية، بحيث يجب أن تعمل بإنسجام حول الأنشطة التالية:

---

[1] المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، **مشروع التقرير حول المساهمة من أجل تحديد السياسة السياحية الوطنية**، نوفمبر2000، ص88.

[2] خالد كواش،**أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية-حالة الجزائر-** ، مرجع سبق ذكره، ص196.

- إعادة تنظيم وتقوية أداة الترقية السياحية المتمثلة في الديوان الوطني للسياحة على المستوى التنظيمي من خلال تزويده بمند وبيات جهوية وممثليات في الخارج، وعلى مستوى القانون التأسيسي من خلال تحديد وتقييم الوظائف السامية وتكريس دور الاحترافية في النشاط الترقوي، مما يضمن له التنفيذ بنوع من الاستقلالية.
- إعداد مخطط إعلامي وتحسيسي على مدار السنة عن طريق الإعلان والإشهار في القنوات المتخصصة وإصدار مجلة سياحية متخصصة، ومواقع على شبكات الأنترنت، وتنظيم أحداث ثقافية ذات أبعاد دولية عبر مختلف الأقطاب السياحية العالمية.
- إشراك الحركات الجمعوية والثقافية والمنظمات المهنية في إبراز المنتج السياحي وتحسيس الأوساط الشعبية بأهمية المنتج السياحي وفوائده.
- تحسين وتكثيف مشاركة الجزائر في الصالونات والتظاهرات السياحية الدولية.

3- **تأطير النشاطات السياحية على المستوى المحلي:** تدعيم الإدارة السياحية على المستوى المحلى بالمعدات، والوسائل الضرورية للقيام بالمهام المنوطة بها، مما إستدعى تحويل اللجنة الوطنية لتسهيل النشاطات السياحية إلى مجلس أعلى للسياحة تحت وصاية رئاسة الحكومة، وتكثيف مهامه بإعداد قانون أساسي، وتشريع قوانين متعلقة بتطوير وترقية النشاطات السياحية، وإقتراح بالتعاون مع وزارة الداخلية والجمعات المحلية، إنشاء شرطة سياحية متخصصة، كما هو معمول به في معظم الدول السياحية، مكلفة بحماية المواقع السياحية والثقافية والأثرية والسهر على حماية أمن وسلامة السياح.

ثانيا: الوسائل المدعمة لتحقيق أهداف البرنامج:[1]

1- **تهيئة المناطق السياحية وتحديد العقار السياحي:** يهدف البرنامج في المرحلة الأولى إلى تهيئة 20 منطقة توسع سياحي من أصل 174 منطقة مسجلة منذ 1988، وسيدمج هذا العمل في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، ويبقى إختيار مواقع البناءات السياحية، المؤسسات السياحية قائم على إحترام النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بحماية التراث الثقافي، وتكتسي هذه العملية طابع إستعجالي، لأنها حاسمة لبقية الأعمال و سيشرع فيها خلال الثلاثي الأخير من سنة 2003، وتمثل أداة لتوجيه الاستثمار، وتكون العملية ممولة من طرف الدولة، تدعيما لجلب الاستثمار الخاص وتشجيعه .

2- **تمويل المشاريع وإعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية:** يجب تكيف طريقة التمويل الحالية مع خصوصيات الاستثمار السياحي، وتشجيع المؤسسات البنكية على تقديم قروض مكيفة مع الاستثمار السياحي، الذي يقتضي عادة قروض طويلة الأجل، هذا في مرحلة أولى، أما في المرحلة الثانية يجب إنشاء بنوك متخصصة في تمويل المشاريع والاستثمارات السياحية، وتقديم معدلات فائدة مغرية موجهة للاستثمار السياحي، و ينتظر أن تعطى هذه الإجراءات دفع قويا لإنجاز مؤسسات جديدة وترميم وعصرنة المؤسسات الموجودة.

3- **دعم التكوين و التأهيل:** على إعتبار أن الموارد البشرية هي العنصر الأساسي لإنجاز وتقديم الخدمات السياحية فإنها ستستفيد من برنامج خاص يتضمن ما يلي:

- إعادة النظر في برامج التكوين عن طريق تحديثها وعصرنتها.
- إنشاء قواعد بيداغوجية جديدة وفتح مراكز بحث للمؤطرين في المجال.
- الاستمرار في إدماج الحرف السياحية في منظومة التكوين المهني.
- إنشاء مراكز تكوين جديدة من أجل تغطية الطلب الذي سيكون معتبر.
- تنمية القطاع خاصة فيما يتعلق بالعادات والتقاليد الشعبية.
- الاهتمام بالتكوين في إختصاص السياحة الإيكولوجية والسياحة الثقافية.

[1] نفس المرجع، ص197.

- تشجيع إنشاء مراكز التكوين الخاصة عبر مختلف ولايات الوطن.

المطلب الثاني: الإستراتيجية السياحية الجزائرية آفاق2013

بعد مرور سنتين على تنفيذ "مخطط أعمال للتنمية المستدامة للسياحة في الجزائر آفاق 2010" قامت وزارة السياحة بإدخال بعض التعديلات لمسايرة التطورات الجديدة داخليا وخارجيا، فجاءت بمشروع جديد سمي آفاق 2013 لتحديد الأهداف الكمية والنوعية وإجراءات دعم وترقية الاستثمار السياحي، بالإضافة إلى المنتجات الواجب ترقيتها لسنة 2013.

الفرع الأول : أهداف البرنامج.

إن تفعيل قطاع السياحة يبقى رهين قدرات التقدم في تنفيذ خبراتها الأساسية لتطويره، والأهداف النوعية والكمية المسطرة.

أولا: الأهداف النوعية للبرنامج:

نستعرض من بين أهم هذه الأهداف ما يلي:[1]

- التعريف بالمؤهلات الطبيعية والثقافية والحضارية.
- تحسين نوعية الخدمات.
- تحسين الصورة السياحية للجزائر وإقحام منتجاتها في الأسواق السياحية العالمية.
- تحسين نجاعة وفعالية قطاع السياحة من خلال الشراكة.
- إعادة الاعتبار للمؤسسات السياحية والفندقية.
- المساهمة في التنمية المحلية.
- المحافظة على المحيط والفضاءات الهشة بهدف تشجيع إنتشار السياحة البيئية.
- تلبية الطلبات الداخلية من أجل الحد من الذهاب إلى الخارج.

ثانيا: الأهداف الكمية:[2]

تتمثل في ثلاثة أهداف وهي زيادة التدفقات السياحية، زيادة طاقات الإيواء، تنمية الاستثمار السياحي.

1- **زيادة التدفقات السياحية** : عرفت العشرية الماضية والممتدة من (1999-2000) والتي عاشتها الجزائر، تراجع كبير في التدفقات السياحية نحو الجزائر، وهذا للظروف الاستثنائية التي عاشتها الدولة الجزائرية، غير أن تحسن المحيط السياحي في السنوات التي تلت هذه الفترة، سمحت بتطور محسوس للقطاع، حيث بلغ الرقم المحصل عليه سنة 2002 من عدد السياح الوافدين إلى الجزائر بحوالي 988000 سائح، منهم 251000 أجنبي، أي أكثر من25 %، إن هذه الحركة ستتجه نحو زيادة التدفقات أيضا خلال المرحلتين 2004 - 2013، وذلك كما يلي:

أ- **المرحلة الأولى: من سنة 2004 إلى غاية سنة 2007:** بتطبيق نسبة نمو متوسط للزيادة بـ 10% خلال هذه المرحلة للثلاث سنوات الأخيرة (2000 -2002)، سيصل عدد السواح الوافدين إلى الجزائر في نهاية 2007 إلى 679000 سائح أجنبي متوقع.

ب- **المرحلة الثانية : من سنة 2008 إلى غاية 2013:** إن تطور التدفقات خلال هذه المرحلة تم الحصول عليه بتطبيق نسبة نمو متوسط التدفقات عند بداية العشرية (10%)، أعيد تعديلها سنويا بنصف نقطة 0.5 %إبتدءا من 2008، الرقم المتحصل عليه لهذه المرحلة أي عدد السياح المتوقعين بتطبيق هذه النسبة سيصل إلى 1507000 سائح في سنة 2008، وإذا إعتبرنا أن نمو التدفقات السياحية للأجانب سيعرف انخفاضا بنسبة 3.5 %، فسنحصل في نهاية 2008 على 1200000 سائح.

---

[1] الديوان الوطني للسياحة، **تصور التنمية المستديمة للسياحة بالجزائر لآفاق 2013** ، مجلة الجزائر سياحة، العدد 26، مطبعة الديوان، الجزائر، بدون سنة نشر، ص 21.

[2] صالح بزة، **تنمية السوق السياحية الجزائرية- دراسة حالة ولاية المسيلة-** ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص إستراتيجية السوق ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2005، ص ص93،92.

وللعلم فإنه قد ورد في وثيقة مخطط إستراتيجية التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر بأن المنظمة العالمية للسياحة تعتبر بأن الجزائر لها فرص كبيرة لبلوغ عدد أربع ملايين سائح أجنبي في آفاق 2020.
وبناءا على التقديرات السابقة والاستقرار المرحلي لدخول السياح الأجانب، فإن عدد السياح المرتقبين في 2013 سيقارب 3100000 سائح منهم 1900000 سائح أجنبي. هذه التدفقات السياحية المتوقعة في المرحلتين السابقتين لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق ما يلي:

- الاستغلال الأمثل والعقلاني لطاقات الإيواء الجديدة.
- إعادة تأهيل الحضيرة الفندقية الموجودة لتتماشى مع التغيرات والرغبات المتغيرة للمستهلكين.
- تطوير أشكال جديدة للإيواء على غرار الفنادق بإعادة تأهيل القصور، وإستعمال الإقامات ذات الأهمية التاريخية (الداي ، الباي.. إلخ).
- جلب السياح المولعين بسياحة الصيد والرياضة.
- الإسراع في وتيرة الخوصصة والشراكة، لترويج صورة البلاد والمنتجات السياحية الجزائرية في الخارج، ضف إلى هذا كله فإن التحسين المستمر والدائم للمحيط الاقتصادي وتحرير الخدمات، سيساهم بصورة جلية في زيادة التدفقات السياحية، وكذا تفعيل الشركاء الآخرين كتنوع وتحسين قدرات وطرق النقل الداخلية والدولية الذي يسهل عملية تنقل الزبائن.

2- **زيادة طاقات الإيواء:** لا يمكن تصور تدفقات سياحية أكبر دون وجود طاقات إيواء أكبر، وأكثر جودة وفعالية لذا فإن المخطط اهتم بهذا الجانب، ووضع خطة لتنمية ورفع طاقات الإيواء عبر المرحلة الممتدة ما بين 2004- 2007، والمرحلة 2008 – 2013، وقد تم وضع هذه التنبؤات بناءا على الإحصائيات المرجعية المحصلة من المديريات المكلفة بالسياحة على مستوى الولايات وذلك كما يلي:

أ- **المرحلة الأولى: الممتدة من سنة 2004 إلى غاية سنة2007:** بالرغم من أن مخطط أعمال التنمية المستدامة للسياحة آفاق 2010، ركز في بدايته على تهيئة العقار السياحي، إلا أنه في واقع الأمر والملاحظ أن هناك غياب لهذا العقار المهيأ، بالإضافة إلى عدة مشاكل معيقة القطاع، إلا أنه تم تسجيل منذ بداية 2001 دخول 8300 سرير حيز الاستغلال بعد إنجاز 115 فندق.

علما أن إستكمال المشاريع في طور الإنجاز خلال الفترة 2004-2007، والمقدرة بـ 55000 سرير بطاقة سنوية تصل إلى حدود 13750 سرير تدخل حيز الاستغلال.

ب- **المرحلة الثانية: الممتدة من سنة 2008 إلى غاية سنة 2013:** إن طاقات الإيواء في هذه المرحلة ستعرف تطورا أقل أهمية من المرحلة السابقة (2000 -2007) وهذا مرده إلى أسباب اقتصادية وتجارية وبالتالي نموا سنويا متوسط يتوقع تقديره ب 07%، هذه النسبة إذا تحققت فعلا، ستكون معقولة للمحافظة على ديمومة تطوير النشاطات السياحية.

وعليه فإن الطاقة الإضافية المحتملة في نهاية المرحلة (2008 - 2013) ستكون أكثر من 60000 سرير، بمتوسط سنوي قدره 10000 سرير، وإضافة إلى72000 سرير التي تم إحصاؤها في نهاية 2002 فإن الطاقات التي تم توقعها للمرحلة (2004 - 2007) هي 55000 سرير والمرحلة الممتدة (2008 - 2013) هي 60000 سرير، أي بمجموع كلي قدره 187000 سرير في آفاق 2013، وطاقة سنوية لكل مرحلة تقدر بـ 11500 سرير.

3- **تنمية الاستثمار السياحي:** في ظل المنافسة الشديدة على جلب الاستثمارات السياحية بين الدول، أدركت الدولة الجزائرية ضرورة هذا التنافس، فقامت بإتخاذ التدابير اللازمة لذلك عن طريق الوزارة الوصية وجاءت آفاق 2013 لتدعيم ذلك من خلال الوتيرة التوسعية التي سيعرفها الاستثمار السياحي الجزائري خلال العشرية القادمة حسب مرحلتين مختلفتين (2004 - 2007) و(2008 - 2013).

فالمرحلة الأولى نمو القطاع فيها مرهون بالمشاريع المسجلة، وتلك المتوقعة والتي سيتوقع إنهائها خلال المرحلة (2004 - 2007)، وستدعم هذه الوتيرة خلال المرحلة الثانية (2008 - 2013)، عن طريق الشروع في المشاريع الجديدة عند نهاية 2007، وبداية 2008.

هذه المشاريع يتضمن البعض منها الشراكة أو إستثمار أجنبي مباشر، وذلك إثر العمل الترويجي الذي يبادر به القطاع، وذلك كما يلي:

أ- **المرحلة الأولى: الممتدة من سنة 2004 إلى غاية سنة2007:** كما تطرقنا إليه سابقا، فإنه من المتوقع إنجاز طاقة إيواء إضافية مقدرة بـ 55000 سرير من طرف المتعاملين محصلة في المشاريع طور الإنجاز والمتوقعة، وإذا إعتمدنا نسبة 1.5 مليون د ج للسرير الواحد المنجز، فإن الاستثمارات المجمعة تصل إلى مبلغ يقدر بحوالي 82.5 مليار د ج في نهاية المرحلة.

ب- **المرحلة الثانية: تمتد ما بين سنة 2008 إلى غاية سنة 2013:** إنطلاقا من المشاريع المبادر بها والمنجزة في هذه المرحلة، والتي هي من النوع المتوسط والرفيع، فإن 60000 سرير المنتظرة سيتم إنجازها بفضل إستثمار متوقع بـ 150 مليار دج، بتبني كلفة متوسطة للإرجاع تقدر بـ2.5 مليون دج للسرير الواحد، ومنه فإن الاستثمار المتوقع خلال المرحلة (2004 – 2013) سيصل إلى نحو 232.5 مليار دج مع الإشارة إلى أن مبالغ إقتناء القطع الأرضية ليست محسوبة في هذا التقييم، وهذا راجع للفوارق الكبيرة التي تبقى تميز سوق العقار الجزائري.

ثالثا: المنتجات السياحية الواجب تنميتها من خلال البرنامج:

تتمثل هذه المنتجات السياحية فيما يلي:[1]

- السياحة الصحراوية.
- السياحة الشاطئية.
- سياحة الأعمال والمؤتمرات.
- السياحة الحموية والمعالجة بمياه البحر.
- السياحة الثقافية.
- السياحة الرياضية، الترفيهية والإستجمامية.

الفرع الثاني: الإجراءات المتخذة لدعم وترقية الاستثمار ضمن مخطط آفاق2013

وضعت الدولة الجزائرية مجموعة من الإجراءات تمثلت في تدابير متخذة لدعم الاستثمار السياحي و دعم التكوين و تدابير أخرى لدعم الترويج السياحي، والتي سنوردها في:

أولا: إجراءات دعم الاستثمار السياحي:

شملت هذه الإجراءات تهيئة وتحكم في العقار السياحي من جهة، وتمويل المشاريع الاستثمارية من جهة أخرى.

1- **التهيئة والتحكم في العقار السياحي:** يتم تهيئة والتحكم في العقار السياحي من خلال مواصلة ودعم الأعمال التي تم إنجازها خلال الفترة 2002 – 2003، والتي تمثلت في إستحداث القطاع لنصوص قانونية متعلقة بالتنمية المستدامة، العقار السياحي، إستعمال وإستغلال الشواطئ لأغراض سياحية، وهذه القوانين تمثلت فيما يلي:[2]

أ- **قانون متعلق بالتنمية المستدامة للسياحة:** لقد صدر القانون رقم 03-01 المؤرخ في17فيفري2003 والمتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة لمجموعة من الأسباب، وهي:

- تثمين الإمكانات الطبيعية والثقافية والحضارية التي تزخر بها الجزائر.
- ترقية الخدمات السياحية.

---

[1] الديوان الوطني للسياحة، **مرجع سبق ذكره**، ص21.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد11، 2003، ص ص05- 16.

- إعادة بعث صورة الجزائر السياحية.
- تطوير نتائج القطاع السياحي.
- تلبية حاجيات المواطنين السياحية.
- العمل على تقليص البطالة.
- المساهمة في التنمية والتوازن الجهوي والمحافظة على البيئة.
- تنويع العرض السياحي.
- العمل على رفع الإيرادات السياحية.

ب- قانون متعلق بإستغلال الشواطئ: يهدف القانون رقم 03 - 02 والمؤرخ في 2003/02/19 والمتعلق بإستغلال الشواطئ إلى ما يلي:

- تثمين وحماية الشواطئ للاستفادة منها.
- توفير شروط تنمية منسجمة ومتوازنة، تستجيب لحاجيات المصطافين.
- تحسين خدمات إقامة المصطافين.
- تحديد نظام تسلية مدمج ومنسجم مع النشاطات السياحية الشاطئية.

ج- قانون متعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية: جاء القانون رقم 03 - 03، المؤرخ في 2003/02/19 والمتعلق باستغلال الشواطئ كتعويض لأحكام الأمر رقم 66 – 62 الصادر بتاريخ 26 مارس 1966، وتثمين لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 88 – 32، المؤرخ في 05 نوفمبر 1988 والمتضمن التصريح عن مناطق التوسع والمناطق السياحية، كما تضمن هذا القانون تسيير وتهيئة مناطق التوسع والمواقع السياحية في إطار مخطط التهيئة السياحية، الذي تمثلت أهدافه فيما يلي:

- تحديد المناطق القابلة للتعمير والبناء.
- تحديد المناطق التي يجب تنميتها.
- تحديد برنامج النشاطات المزعم إنجازها.
- تحديد الوظائف المتطابقة والاستثمارات المناسبة.
- تحديد الهيئات البنيوية المراد إنجازها.
- إعداد التجزئة المخصصة للمشاريع المراد تحقيقها عند الضرورة.
- ويتولى عملية مراقبة ومعاينة المخالفات كل من ضباط وأعوان الشرطة القضائية، مفتشي السياحة مفتشي التعمير ومفتشي البيئة.

2- تأطير وتمويل المشاريع السياحية: تتم عملية التأطير للمشاريع السياحية عن طريق تكييف التمويل وفقا للخصوصيات التي تميز الاستثمار السياحي، وفي هذا الخصوص فقد سطرت الدولة في آفاق 2013 تأسيس منتجات مالية ذات خصوصية (قروض فندقية)، ويكون ذلك وفق مرحلتين هما:[1]

أ- المرحلة الأولى: في إطار إصلاح النظام البنكي، لابد من العمل على تشجيع إنشاء منتج مالي متميز يسمى " قرض فندقي" على مستوى المؤسسات البنكية، يكون متوافقا مع طبيعة الاستثمار السياحي الذي يتطلب قروضا طويلة المدى بسبب خصوصيات إسترجاع رأس مال الاستثمارات السياحية.

ب- المرحلة الثانية: تشجيع إنشاء بنوك متخصصة في تمويل الاستثمار السياحي والتي يمكن أن تنشئها المؤسسات العمومية الاقتصادية السياحية، شركات التأمين، البنوك، المتعاملون الخواص، شركات النقل...الخ، بالإضافة إلى تخفيض نسبة الفائدة، كإجراء إضافي لتشجيع وتحفيز الاستثمارات.

ثانيا: إجراءات دعم التكوين:

[1] صالح بزة، **مرجع سبق ذكره**، ص93.

إيمانا من الدولة الجزائرية بأن الموارد البشرية هي العنصر المحوري للخدمات، فإنها ستستفيد من الإجراءات والتدابير التالية:[1]

- إعادة النظر في البرامج التكوينية خلال سنة (2005/2004)، لغرض تكييفها مع تطور الاحتياجات والتقنيات الحديثة لتسيير النشاط والخدمة السياحية، بإقتناء دعامات بيداغوجية عصرية، وإعادة تأهيل سلك الأساتذة.
- تأسيس شهادة بكالوريا تقنية في السياحة قصد ضمان توفير مهنيين ومتخصصين ومسيرين في ميدان السياحة، وعليه فإن حاجيات التكوين في آفاق 2013 تقارب 17000 عنصرا من مختلف المستويات.
- فتح فرع الاقتصاد السياحي في الجامعات، مع توسيعه إلى ما بعد التدرج.
- مواصلة إدماج مهن السياحة في النظام الوطني للتكوين المهني والتربية الوطنية.
- الحث على إنشاء مراكز جديدة للتكوين لمواجهة الطلب المتوقع نتيجة تنمية وتطور القطاع السياحي الجزائري، وبالخصوص في مجالات الطبخ التقليدي، السياحة البيئية، السياحة الصحية، السياحة الثقافية والدينية.
- البحث عن مقر دائم للمدرسة الوطنية العليا للسياحة، والكائن مقرها مؤقتا بفندق الأوراسي بالعاصمة وهو ما لا يلائم الإنشغالات البيداغوجية، من طاقة إستيعاب غير كافية، وتكاليف مرتفعة وإستقلالية محدودة في التسيير.
- العمل على تشجيع إنشاء معاهد خاصة للتكوين السياحي، وذلك عن طريق إجراءات تحفيزية جبائية وجمركية، من خلال برامج الدعم والترقية.
- إعداد برنامج للتبادل وتحسين المستوى مع معاهد دولية متخصصة في التكوين.

ثالثا: تدابير دعم النوعية:

من بين أهم الأعمال المقترحة لتحسين نوعية الخدمات في هذا المجال نذكر ما يلي:[2]

- مواصلة عمليات التقييس والتنظيم ومراقبة النشاطات والمهن في قطاع السياحة من خلال تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية التي تحكم تلك النشاطات والمهن.
- توعية المتعاملين باللجوء إلى نظام منح شهادات النوعية المعتمد في العالم، والمعمول به في ميدان السياحة المستدامة.
- تحسين محيط السياحة، وذلك بالتطبيق الصارم للإجراءات والقواعد المتعلقة بالنظافة العمومية، حماية الصحة، حماية المستهلك، حماية الموارد الطبيعية والتراث، أمن الأشخاص والممتلكات، تسهيل الإجراءات الإدارية للدخول إلى الجزائر، وكذا تنقل السياح.
- فتح مكاتب صرف دائمة بالتشاور مع القطاع البنكي على مستوى الموانئ، المطارات مراكز الحدود والفنادق المصنفة، والشوارع الرئيسية للمدن السياحية، وذلك حتى في أيام نهاية الأسبوع.
- تطبيق إجراءات تهدف إلى تعميم نظام الدفع ببطاقة القرض.

بالإضافة إلى إجراءات أخرى هي:

1- **إعداد مخططات للاتصال المؤسساتي (الاتصال):** قد أولت الوزارة في إستراتيجية التنمية المستديمة للسياحة آفاق 2013، أهمية خاصة لموقع الاتصال إلى جانب مجالات الاستثمار، التكوين، وتأطير النشاطات السياحية، وقد سطرت الوزارة عدة عمليات لدعم النشاط الاتصالي والترقوي للرفع من مستوى نوعيته ومردوديته، لجلب السواح والمستثمرين، ومن أهم هذه العمليات نذكر ما يلي:

[1] عبد القادر هدير، **مرجع سبق ذكره**، ص ص233،234.
[2] نفس المرجع، ص ص235-241.

- إعادة هيكلة الديوان الوطني للسياحة حتى يتمكن من القيام بالدور الموصى به في مجالات الترقية على أحسن وجه.
- فتح تمثيليات للسياحة الجزائرية على مستوى أهم الأسواق السياحية العالمية من أجل مواجهة المنافسة على أرض الميدان.
- تصميم وتنفيذ حملات إتصالية واسعة النطاق على أسس ومقاييس احترافية معمول بها دوليا.
- تكثيف كما ونوعا المشاركة الفعالة للسياحة الجزائرية في المحافل، والتظاهرات الدولية المخصصة.
- المساهمة في تنظيم تظاهرات وأحداث سياحية ذات خصوصية عالمية بالجزائر.

أما أهم العمليات على المستوى المحلي فتمثلت فيما يلي:

- العمل الاتصالي الأولي يبدأ بإرساء تقاليد للعلاقات العامة، تهدف إلى تحسين المحيط الفاعل مباشرة أو غير مباشرة في الحقل السياحي محليا من هيئات وإدارات وأشخاص على المستوى المحلي، من أجل تكثيف المجهودات والتنسيق في إطار تصميم وتنفيذ البرامج المحلية لتطوير السياحة.
- الاستغلال الأمثل لانتشار المحطات الإذاعية والتلفزيونية على المستوى المحلي، لتنظيم برامج إعلامية وتحسيسية اتجاه سكان المنطقة وزوارها.
- إستحداث فضاء للإعلام السياحي المحلي عن طريق دعم الحركة الجمعوية التي تنشط في هذا المجال وعلى وجه الخصوص الدواوين المحلية للسياحة.
- العمل على إنجاز دعائم إعلامية محلية مثل الدليل السياحي المحلي والخرائط التي تدل على وجود المعالم السياحية والثقافية.
- المبادرة لاستضافة الصحافة الوطنية والدولية المقيمة بالجزائر للتعريف بمقومات الجذب السياحي المحلي.
- دعم الأعياد المحلية والتظاهرات الثقافية كعنصر لجلب إهتمام السياح ووسائل الإعلام قصد تمرير الرسائل المرغوب فيها.

2- **إعداد دراسات للأسواق:** إن تحليل السوق ودراسته تعد ركيزة أساسية في عملية تسويق المنتج السياحي والذي ينعكس أداؤه على القطاع ككل. إن هذه المهمة الأساسية، والتي كانت مهملة في البرامج السابقة يجب أن تجد مكانتها في البرامج المقبلة للترويج السياحي والتسويق، وينبغي أن تمتد أيضا لتشمل ترقية الاستثمار، والشراكة لتدقيق توقعات التدفقات والإيرادات ومناصب الشغل السياحي.

3- **إشراك الحركة الجمعوية والمنظمات المهنية في الترويج السياحي:** قصد إنشاء ثقافة سياحية حقيقية لدى المجتمع الجزائري، وتوعيتهم بالنشاط السياحي، ينتظر إشراك الحركة الجمعوية، وتوعية السكان بهذا النشاط وأبعاده على المستوى المحلي والجهوي، وعليه فعلى الحركة الجمعوية أن تؤدي دورا أساسيا في عملية الترويج والمحافظة على القيم التقليدية وحماية المناطق والمواقع السياحية والأثرية والطبيعية، وفي هذا الخصوص برمجت مجموعة من الأعمال مرتكزة على تشجيع بروز جمعيات نشيطة مهتمة بالسياحة ومنح الجمعيات مساعدات وإعانات ضرورية لاستكمال مهامها على أساس دفاتر الشروط، والمنظمات المهنية يتعين عليها أن تشكل قوة إقتراح فعلية، ومشاركة إزاء السلطات العمومية.

4- **تكثيف المشاركة في المعارض المتخصصة في الخارج وتدعيم التظاهرات الترويجية المنظمة في الجزائر:** يجب التركيز هنا على المشاركات في التظاهرات الدولية، وخاصة في الدول الموفدة للسياح لإعطاء صورة عن الجزائر الجديدة، وعليه يقترح في المرحلة الأولى تكثيف مشاركة الجزائر في المعارض السياحية الأوروبية، خاصة بفرنسا، إسبانيا، ألمانيا، بلجيكا وهولندا. وفي المرحلة الثانية المشاركة في المعارض الإنجليزية والروسية والبلدان الاسكندينافية.

بالإضافة إلى إدماج الجزائر في الدورات التجارية الدولية للسياحة، فإن حضور الجزائر في التظاهرات الدولية يجب أن يهدف إلى جذب رؤوس الأموال للاستثمار والشراكة في القطاع السياحي. كما يقترح توسيع الشراكة في دول الخليج.

أما فيما يخص التظاهرات على المستوى الداخلي، يجب التركيز على إحياء الأعياد، والتقاليد وإعادة بعثها كالاحتفالات الشعبية.

رابعا: إجراءات دعم تأطير النشاطات السياحية محليا:

إن تنفيذ ومتابعة برنامج إنعاش القطاع، يتطلب إجراءات الدعم التالية:[1]

- إنجاز سفرات لمديريات السياحة، حيث أن معظمها يعمل اليوم في ظروف مادية لا تتماش مع المهام الموكلة لها، لا سيما في مجال مراقبة النوعية وتصنيف المؤسسات الفندقية ومتابعة نشاطات وكالات السياحة والأسفار ودعم الاستثمار.
- تزويد هذه الهياكل بوسائل النقل وتجهيزات الإعلام الآلي.
- تعزيز سلك مفتشي السياحة المحدث على المستوى المحلي بإنشاء "سلك الشرطة السياحية"، بالتنسيق مع وزارة الداخلية والجماعات المحلية، هذا السلك الذي سيكلف بالمحافظة على المواقع السياحية الثقافية والطبيعية والسهر على طمأنة السياح، إن عناصر هذا السلك الذي يوجد في عدد من البلدان السياحية يمكن جلبهم من وحدات الحرس البلدي الموزعة على مستوى الأقطاب ومناطق النشاطات السياحية، لكن من الضروري أن يستفيد عناصر هذا السلك من تكوين تكميلي في المجال السياحي.

المطلب الثالث: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025

يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025)الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر. وهو مخطط تقف الدولة إلى جانبه، إذ يعلن نظرتها للتنمية السياحية الوطنية في مختلف الآفاق على المدى القصير (2009)، المدى المتوسط (2015)، والمدى الطويل (2025) في إطار التنمية المستدامة، والمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025) جزء من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي يبرز الكيفية التي تعتزم الدولة من خلالها ضمان التوازن الثلاثي، العدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية، والدعم الايكولوجي في أطر التنمية المستدامة على مستوى البلاد بالنسبة للعشرين سنة المقبلة.[2]

الفرع الأول: أهداف المخطط الاستراتيجي 2025

أولا: الأهداف العامة:[3]

تستهدف السياسة السياحية الجديدة ضمن هذا المخطط جملة من الأهداف العامة وهي:

1- تحسين التوازنات الكلية: التشغيل، النمو، الميزان التجاري والمالي والاستثمار.

---

[1] صالح بزة، **مرجع سبق ذكره**، ص94.

[2] مريم بلخير، **إستخدام نظم المعلومات الجغرافية لنقل وتوطين السياحة**، المؤتمر الوطني الرابع للمعلومات الصناعية والشبكات، تاريخ الزيارة 2011/4/21، ص07، عن موقع: http:// www.aidmo.org/aiinc4/index.php?option

[3] نفس المرجع، ص07.

2- توسيع الآثار المترتبة عن هذه السياسة إلى قطاعات أخرى (الصناعة التقليدية، النقل، الخدمات الشغل).

3- المساعدة على مجمعة المبادلات والانفتاح سواء على الصعيد الوطني أو الدولي.

4- التوفيق بين الترقية السياحية والبيئية: ويتعلق الأمر بإدماج مفهوم الديمومة من جمل حلقة التنمية السياحية (إقران الاجتماعي بالاقتصادي وبالبيئة).

5- تثمين التراث التاريخي، الثقافي والشعائري: فكون هذه العناصر تمثل عوامل جذب هامة، فإن إستراتيجيات السياحة المستدامة عليها إحترام التنوع الثقافي وحماية التراث والمساهمة في التنمية المحلية.

6- التحسين الدائم لصورة الجزائر: يرمي برنامج بناء صورة الجزائر إلى إحداث تغييرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون إتجاه السوق الجزائرية، ضمن آفاق تجعل منها سوقا هامة وليست ثانوية.

ثانيا: الأهداف المادية 2008- 2015:

تتمثل الأهداف المادية في:[1]

1- إن هدف الجزائر في آفاق 2015 هو إستقبال 2.5 مليون سائح لذا فهي تحتاج إلى 75000 سرير من النوعية الجيدة.

2- هدف الأقطاب ذات الأولوية هو تحقيق ما يقارب نصف قدرة الاستقبال المتوقع، أي 40000 سرير بمقياس دولي منها 30000 من الطراز الرفيع في المدى القصير و 10000 سرير إضافي في المدى المتوسط. وقد حدد المخطط سبعة أقطاب سياحية سنتطرق لها لاحقا.

3- توفير 400000 منصب شغل (بشكل مباشر، غير مباشر).

ثالثا: الأهداف النقدية للمرحلة 2008- 2015:[2]

إن خطة الأعمال لوضع الجزائر على مسار يخدم السياحة، يقدر الاستثمار العمومي والخاص الضروري بين 2008- 2015 بـ 2.5 مليار دولار أمريكي، يمكن تقدير الاستثمار الإجمالي العمومي والخاص المادي وغير المادي (الهياكل الطبيعية، الاتصال) بـ 60000 دولار لكل سرير يوضع بكل الترتيبات

55000 دولار في إستثمارات مادية و 5000 دولار في استثمارات غير مادية.

ومن أجل توفير 40000 سرير التي يعتزم وضعها في الأقطاب السياحية السبعة للامتياز يتوقع أن يزيد المبلغ المخصص لهذا الاستثمار عن 2.5 مليار على مدى 7 سنوات إلى غاية 2015 أي 350 مليون دولار سنويا.

بالنسبة للأقطاب السياحية السبعة للامتياز، يمكننا تصور جهد إضافي بمبلغ 1 مليار دولار أمريكي لكل باقي البلاد يمكن توظيفه لإزالة العجز البنيوي الحالي.

أما حصة الاستثمارات العمومية في الأقطاب السبعة، وإذا احتفظنا بالنسبة الاعتبارية المقدرة بـ 15% بالنسبة لحصة الاستثمار العمومي (بما فيه المادي وغير المادي)، يتوجب على السلطات العمومية (بكل وزاراتها) التكفل بـ 375 مليون دولار على مدى 7 سنوات الخاصة بالأقطاب السياحية السبعة للامتياز أي 54 مليون دولار سنويا.

وفي ما يلي جدول لبيان الخطة بالأرقام:

جدول رقم (14): خطة الأعمال بالأرقام آفاق 2015

السنـــة	2007	2015
عدد السياح	1.7 مليـــون	2.5 مليـــون
عدد الأسرة	84869 يعاد تأهيلها	75000 سرير فخم

[1] نفس المرجع، ص08.

[2] عامر عيساني، **الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة- حالة الجزائر-** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، فرع تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010، ص129.

المساهمة في الناتج المحلي الخام	% 1.7	% 3
إيرادات (مليون دولار)	250	1500 إلى 2000
مناصب الشغل مباشرة وغير مباشرة	200000	400000
تكوين مقاعد بيداغوجية	51200	91600

المصدر: عامر عيساني، **الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة- حالة الجزائر-** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، فرع تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010، ص130.

من خلال الجدول نلاحظ أن مستوى التطور الخاص بعدد السياح المتوقع مع نهاية الفترة كان في حدود 1.47 مرة ضعف ما هو محقق سنة 2007، أما عدد الأسرة فإن مستوى التطور المستهدف حدد بـ 1.8 ضعف ما هو متاح حاليا لتصبح الطاقة الإجمالية مساوية لـ 159868 سرير.

أما مساهمة القطاع في الناتج المحلي الخام فكانت بمعدل تطور قدر بـ 1.3 مرة مع نهاية 2015، في حين قدرة الزيادة في الإيرادات السياحية بما يقارب 7 إلى 9 أضعاف مقارنة بسنة 2007، بينما قدرة الزيادة في عدد المناصب التي يوفرها قطاع السياحة في حدود الضعف مقارنة بما هو موجود سنة 2007، كما وضعت الخطة تصور لتطوير اليد العاملة المؤهلة في نهاية الفترة لتبلغ المناصب البيداغوجية المتاحة 142800 مقعدا بيداغوجيا.

رابعا: المشاريع ذات الأولوية:[1]

لقد تم تحديد المشاريع ذات الأولوية في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT) فمنها الجاري إنجازه، أو ما هو محل دراسة وعرض متقدم.

1- فنادق السلسلة عدد الأسرة من كل الأنواع يقدر بـ 29386 سرير.

2- عشرون قرية سياحية متميزة، وأرضيات جديدة مبرمجة مخصصة للتوسع السياحي ومصممة لتتناسب مع الطلب الدولي والطلب الوطني.

3- إنطلاق 80 مشروعا سياحيا في ستة أقطاب سياحية بإمتياز.

جدول رقم (15): المشاريع قيد الانجاز بالأقطاب السياحية للامتياز.

الأقطاب السياحية بامتياز	عدد المشاريع
شمال شرق	23
الشمال وسط	32
الشمال غرب	18
الجنوب الغربي الواحات	04
الجنوب الغربي توات قورارة	02
الجنوب الكبير الأهقار	01
المجمـــــوع	80

المصدر: عامر عيساني، **الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة- حالة الجزائر-** ، ص131.

من خلال الجدول السابق ينتظر أن تساهم مجموع المشاريع قيد الانجاز بالأقطاب السياحية الستة إلى تحقيق طاقة إيواء جديدة تقدر بـ 5986 سرير وتوفير 8000 منصب شغل بعد الانتهاء من الانجاز.

جدول رقم (16): الفنادق التي شرع فيها والتي هي بصدد الانطلاق.

الأقطـــاب	عدد الفنادق	عدد الأسرة

[1] نفس المرجع، ص131.

القطب السياحي شمال شرق	86	5965
القطب السياحي شمال وسط	49	9295
القطب السياحي شمال غرب	85	10146
القطب السياحي جنوب شرق الواحات	26	2092
القطب السياحي جنوب غرب توات	23	1513
القطب السياحي الجنوب الكبير طاسيلي	01	150
القطب السياحي الجنوب الكبير	04	225
المجمـــــوع	274	29386

المصدر: من إعداد الطلبة إنطلاقا من مواقع أنترنت مختلفة.

من خلال الجدول نلاحظ أن المشاريع المنتظر تحقيقها، والتي شرع في إنجاز جزء منها، ومنها ما هو بصدد الانطلاق، ستساهم في تطوير الحظيرة الفندقية بما يقارب 29386 سرير وقد بلغ عددها 274 مشروع موزعة على كامل الأقطاب السياحية.

الجدول رقم (17): القرى السياحية.

الأقطـــاب	اسم المشروع	المستثمر	الأسرة
القطب السياحي شمال شرق	القرية السياحية مسيدة الطارف	الشركة الإماراتية ELLC	2440
القطب السياحي شمال شرق	القرية السياحية سيدي سالم عنابة	الشركة السعودية سيدار	4938
القطب السياحي شمال وسط	القرية السياحية أقريون بجاية	مجموعة سيفيتال	1282
القطب السياحي شمال وسط	القرية السياحية صيران بومرداس	الشركة الإماراتية ELLC	2697
القطب السياحي شمال وسط	القرية MEDISEA بومرداس	الشركة الامريكية التونسية الجزائرية سياح	17510
القطب السياحي شمال وسط	القرية السياحية عين طاية الجزائر	الشركة الإماراتية ELLC والمجموعة الكويتية	5985
القطب السياحي شمال وسط	القرية السياحية موريتي الجزائر	المجموعة الإماراتية EMIRAL	2004
القطب السياحي شمال وسط	القرية السياحية ساحل الجزائر	شركة التنمية الفندقية الجزائر	460
القطب السياحي شمال وسط	القرية السياحية سيدي فرج الجزائر	الشركة الإماراتية القدرة	360
القطب السياحي شمال وسط	القرية السياحية زرالدة	الشركة السعودية سيدار	6885

القطب السياحي شمال وسط	القرية السياحية العقيد عباس تيبازة	الشركة الإماراتية أعمار	1240
القطب السياحي شمال وسط	القرية السياحية واد بلاح سيزاري تيبازة	مجموعة سيفيتال	1426
القطب السياحي شمال وسط	حديقة ديتا الجزائر	المجموعة الإماراتية ELLC	1000
القطب السياحي شمال غرب	هيليوس كرستيل وهران	إقامة هيليو فرنسا	220
القطب السياحي شمال غرب	موسكاردا تلمسان	الشركة الإماراتية ELLC	732
القطب السياحي شمال غرب	الحلم السياحي وهران	مراغ وهران	5900
القطب السياحي جنوب غرب	قصر ماسين تيميمون أدرار	مجموعة الجنوب SID	92
المجمـــــــــوع			55166

المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على مواقع مختلفة من الأنترنت.

من خلال الجدول نسجل أن مجموع القرى السياحية المقرر إنجازها عددها 17 قرية سياحية، وقد جاءت موزعة على الأقطاب السياحية على النحو التالي:

- القطب السياحي شمال شرق بعدد 02 قرية سياحية وبطاقة إيواء مقدرة بـ 7378 سرير.
- القطب جنوب غرب بقرية واحدة ذات طاقة إيواء تقدر بـ 92 سرير.
- القطب شمال غرب 03 قرى سياحية بطاقة إيواء تقدر بـ 6852 سرير.
- القطب السياحي شمال وسط 11 قرية سياحية بطاقة إيواء 40844 سرير.

الفرع الثاني: الحركيات الخمس لتفعيل السياحة الجزائرية

تشكل الحركيات الخمس الطريق لإنعاش سريع ومستدام للسياحة مدعومة بعودة الجزائر إلى الساحة الدولية وموقعها الإستراتيجي. ويدعو هذا المعطى اليوم وبقوة إلى إعادة الاعتبار للمكان والدور الذي يتعين على السياحة أن تؤديه ضمن آفاق التحكم في الرهانات التي تقوم عليها أية سياسة للتنمية المستدامة، وستشرع برامج العمل السياحية ذات الأولوية إبتداءا من سنة 2008 في تفعيل التحول السياحي للجزائر بواسطة مضاعفة جاذبية وشهرة وجهة الجزائر، ونوجز هذه الحركيات في الآتي:

أولا: مخطط وجهة الجزائر:[1]

الهدف منه رفع مستوى الاستقطاب والقدرة على المنافسة.

ثانيا: الأقطاب السياحية للامتياز:[2]

القطب السياحي هو تركيبة من القرى السياحية للامتياز في رقعة جغرافية معينة مزودة بتجهيزات الإقامة: التسلية، الأنشطة السياحية والدورات السياحية، في تعاون مع مشروع التنمية المحلية ويستجيب لطلب السوق ويتمتع بالاستقلالية، متعدد الأبعاد، الاجتماعي، الثقافي، الإقليمي والتجاري كما يمكن لرقعته الجغرافية أن تدمج منطقة أو عدة مناطق للتوسع السياحي (ZET).

وقد حدد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لسبعة أقطاب سياحية للامتياز:

- القطب السياحي للامتياز شمال- شرق (POT- N.E): عنابة، الطارف، سكيكدة، قالمة، تبسة، سوق أهراس.
- القطب السياحي للامتياز شمال- وسط (POT- C): الجزائر، تيبازة، بومرداس، البليدة، الشلف، عين الدفلة، المدية، البويرة، تيزي وزو، بجاية.
- القطب السياحي للامتياز شمال-غرب (POT- N.O): مستغانم، وهران، عين تيموشنت، تلمسان معسكر، سيدي بلعباس، غليزان.

[1] ياحي عبد النور، **السياحة في الجزائر ماض وحاضر**، الملتقى الوطني حول السياحة والتسويق السياحي في الجزائر إمكانيات وتحديات تنافسية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، أيام 27،28 أكتوبر 2009، ص07.

[2] مديرية السياحة والصناعات والتقليدية، مصلحة متابعة النشاطات السياحية والمراقبة، تاريخ الزيارة 2011/04/10.

- القطب السياحي جنوب- شرق (POT- S.E): الواحات، غرداية، بسكرة، الوادي، المنيعة.
- القطب السياحي للامتياز جنوب- غرب (POT- S.O): توات، القرارة، طرق القصور أدرار تيميمون بشار.
- القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير(POT- G.S): طاسيلي، ناجر، إليزي، جانيت.
- القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير(POT- G.S): أدرار، تامنراست.

ويتشكل كل قطب من الأقطاب السبعة من عدة مركبات تستدعي وضعها في تكامل ووفقا لقدراتها بحيث تستجيب لتوقعات مختلف أنواع الزبائن وهذا بتوفير منتوجات سياحية متعددة ومتنوعة.
سيسمح تحديد الأقطاب السياحية للامتياز ببروز تنوع سياحي على كافة الإقليم، وتستخدم كنقطة إرتكاز وكقاطرة للتطوير السياحي. وتحقق الأقطاب السياحية الأهداف الآتية:

- تسهيل التنافسية، الجاذبية واستمرارية الأقاليم، التنمية المتوازنة.
- التطوير وفقا لميزاتهم، سياحة الحمامات البحرية، سياحة المدن والأعمال، السياحة الصحراوية السياحة العلاجية، الصحية والترفيهية، السياحة الثقافية والتعبدية، السياحة النوعية.
- السماح بوصل جيد لمختلف المركبات السياحية، وبتكامل الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية على كامل تراب القطب.
- ضمان إمتياز الصورة النوعية لوجهة الجزائر الجديدة
- إشراك السكان المحليين.

ثالثا: المخطط النوعي للسياحة:[1]

لقد أصبحت النوعية مطلبا ضروري في الدول السياحية الكبيرة، إنها الفلسفة التي جعلت مخطط السياحة يرمي إلى تطوير نوعية العرض السياحي الوطني، فهو يتركز على التكوين والتعليم كما يدرج تكنولوجيات الإعلام والاتصال في تناسق مع تطور المنتوج السياحي في العالم. كما أنه يؤدي إلى:

- تحسين النوعية وتطوير العرض السياحي.
- منح رؤية جديدة للمحترفين.
- حث المتعاملين في السياحة على العمل بإجراءات النوعية.
- نشر صورة الجزائر وترقيتها كوجهة نوعية.
- إعتلاء موقع ممتاز بين الوجهات السياحية العالمية.

ويعتمد مخطط النوعية السياحية على المؤسسات الشريكة ويتعلق تنفيذه في المرحلة الأولى بأربعة شركاء.

- الحصة الكبرى من الحظيرة الفندقية (200 فندق مصنف أو يعاد تصنيفه).
- الإطعام الفاخر.
- وكالات السياحة والسفر.
- الغرف السياحية المحلية.

أما إجراءات التنفيذ للمخطط فهي تأتي من خلال الإعلان عن الأهداف ومسعى مخطط نوعية السياحة وتحديد إلتزاماته، ويتم تقييم إلتزامات المحترفين على مستوى:

- الإعلام/ الاتصال.
- الاستقبال الشخصي.

[1] عامر عيساني، **مرجع سبق ذكره**، ص ص141،142.

- كفاءة العمال.
- النظافة والصيانة.
- تقويم (تثمين) المورد المحلي.
- مراقبة الأماكن (المواقع).

وقصد الاستجابة للهدف المادي والنقدي في مخطط الأعمال2025، أصبح تكوين المورد البشري أمرا ضروريا، وقد حددت الأهداف الإستراتيجية للتكوين، قصد تحضير الجزائر سياحيا في2025 وهي:

- تعزيز القدرات التنظيمية، الكفاءات، إحترافية القيادات وعمال التأطير في المدارس السياحية.
- ضمان الميزة التنافسية للبرامج البيداغوجية بتأهيل المؤطرين البيداغوجيين بمدارس السياحة.
- إعداد مقاييس الامتياز للتربية والتكوين السياحي، واعتماد التصديق والتسجيل الرسمي.
- الابتكار وإستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في مخطط النوعية السياحية.

رابعا: مخطط الشراكة العمومية- الخاصة:[1]

لا يمكن تصور تنمية دائمة للسياحة دون تعاون فعال بين القطاع العمومي والخاص، ويمكن الحديث عن الشراكة العمومية- الخاصة عندما يعمل المتعاملون العموميون والخواص سوية للاستجابة الأكثر فعالية للطلب الجماعي، وعن طريق تقسيم الموارد، الأخطار والأرباح، وحين يؤدي كل واحد دوره في عملية التنمية بصفة عامة والسياحة بصفة خاصة. وإذا كانت الدولة تمارس دورا ضروريا في المجال السياحي خاصة في تهيئة الإقليم وحماية المناظر العامة ووضع المنشآت القاعدية كالمطارات والطرق لخدمة السياحة كما أنها تسهر على النظام العام والأمن، وتدير المتاحف والصروح التاريخية، فإن القطاع الخاص يضمن أساسيات الاستثمارات والاستغلال السياحي، يثمن ويسوق الأملاك والخدمات التي تضعها الدولة تحت تصرفه.

1- **أهداف مخطط الشراكة:** تندرج السياحة ضمن المقاربة التواصلية بين القطاعات والشراكة العمومية- الخاصة التي توصل الشبكة السياحية من طرف إلى طرف وبغية جعل وجهة الجزائر أكثر جاذبية وتنافسية، كما يجب على كامل الأطراف المنخرطة في العمل السياحي(القطاعات الاقتصادية، الدولة والقطاع الخاص) العمل على توفير أسباب النجاح وهي:

- تحسين الخدمات القاعدية في المواقع السياحية: النظافة، المياه، الطاقة، تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- تسهيل الوصول إلى المواقع السياحية والقرى السياحية للامتياز.
- تحسين النوعية بالتكوين المستمر.
- توفير الأمن السياحي.
- صيانة الثروة الطبيعية والبيئية.
- إحترام الطاقة الاستيعابية للمقاصد السياحية.

مسعى مخطط الشراكة العمومية- الخاصة هو: وصل الشبكة السياحية وجعلها منسجمة تبني إستراتيجية التجميع بربط الشركاء. من أجل شراكة بين مختلف الفاعلين العاملين في شبكة الإنتاج وتوزيع المنتوج السياحي (أصحاب الفنادق، الوكالات السياحية، البنوك، المرشدين السياحيين...إلخ) وذلك من أجل مواجهة المنافسة الأجنبية وتحقيق منتوج سياحي نوعي.

إن هدف الدولة من خلال مخطط الشراكة هو جعل الوجهة الجزائرية أكثر جاذبية، ولبلوغ مستوى نضج سياحي يرقى بالدولة إلى مصاف البلدان السياحية يجب العمل على إشراك كافة القطاعات والمؤسسات في عملية التنمية السياحية.

[1] عامر عيساني، **مرجع سبق ذكره**، ص ص143،144

خامسا: مخطط تمويل السياحة:[1]

أخذا بعين الاعتبار خصوصية قطاع السياحة لكونها صناعة ثقيلة تتطلب إستثمارات ضخمة من جهة وكونها ذات عوائد بطيئة من جهة أخرى فإن المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة جاء بالحركية الخامسة لمعالجة هذه المعادلة الصعبة بدعم ومرافقة الشريك المطور من خلال مخطط التمويل.

ويتمثل دوره في النقاط التالية:

- حماية ومرافقة المؤسسة السياحية الصغيرة والمتوسطة.
- السهر على تجنيب المشاريع السياحية التوقف.
- جذب وحماية كبار المستثمرين الوطنيين والأجانب.
- تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي باللجوء إلى الحوافز الضريبية والمالية.
- تسهيل وتكييف التمويل البنكي للنشاطات السياحية، وبخاصة الاستثمار في إطار بنك الاستثمار السياحي(قيد الدراسة على مستوى الحكومة).

المبحث الثالث: تقييم الإستراتيجية التنموية للسياحة مع الإشارة لحالة قالمة

بعد إيضاح المخططات التي وضعت من أجل ترقية السياحة في الجزائر سنقوم في هذا المبحث بتقييم إستراتيجية التنمية السياحية لآفاق 2013 مع استعراض العراقيل التي تواجه مسيرة السياحة في الجزائر ثم إلقاء نظرة عن واقع السياحة في ولاية قالمة.

[1] نفس المرجع، ص145.

المطلب الأول: آثار السياحة في الجزائر

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية[1]

إن خطة تطوير القطاع السياحي في الجزائر المدرجة لآفاق2013، وكذلك المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025 تسعى الجزائر من خلالهما إلى تثمين قدراتها السياحية المتنوعة وجعل قطاع السياحة يؤدي الدور المنوط به في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال الآثار الاقتصادية الإيجابية التي ينتجها القطاع على الاقتصاد الوطني والجزائر من حيث تنافسية قطاع السفر والسياحة احتلت المرتبة 102 عام 2008، أما الإطار التنظيمي للقطاع فجاءت في المرتبة 99، والمرتبة 93 من حيث بيئة السفر والسياحة والبنية التحتية، في حين جاءت في المرتبة 98 من حيث مؤشر الموارد البشرية، الثقافية والطبيعية من بين130 دولة.

1- **ميزان المدفوعات**: هو عبارة عن سجل يتكون من جانبين: جانب مدين تدرج ضمنه كافة العمليات التي تدفع فيها الدولة مقابل ما تستورده من الخدمات من العالم الخارجي والجانب الدائن تدرج به كافة العمليات، وتعتبر السياحة إحدى الصادرات غير المنظورة في ميزان المدفوعات وتتضح أهمية قطاع السياحة من خلال رصيد الميزان السياحي الذي يمثل الفرق بين مداخيل السياحة المستقبلة(السياحة القادمة) ونفقات السياحة العكسية(سياحة المواطنين خارج بلدهم).

فالدولة تسعى إلى الحصول على نصيب متزايد من الطلب السياحي العالمي ليسمح لها بتحقيق فائض من العملات الأجنبية تستعين به في تمويل إحتياجاتها من النقد الأجنبي لسداد مدفوعاتها الخارجية، ومن خلال فحص رصيد(وضعية) الميزان التجاري السياحي للجزائر خلال الفترة (2000-2008) .

2- **تطور حصة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي:** تشير إحصائيات المجلس العالمي للسفر والسياحة إلى أن متوسط مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي تصل إلى حدود 10%، وبالنسبة للجزائر فإن مساهمة القطاع السياحي في الناتج الإجمالي يتضح من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم(18): تطور حصة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي (200- 2008).

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الناتج المحلي الإجمالي	54793	54710	54755	67864	85352	103103	117288	134143	170300
مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي%	0.18	0.18	0.19	0.16	0.21	0.18	0.18	0.15	0.18

المصدر: هواري معراج، محمد سليمان جردات، **السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية – حالة الاقتصاد الجزائري-** ص27.

يتضح من خلال الجدول السابق أن مساهمة السياحة في الناتج الإجمالي للفترة(2000-2008) تراوحت بين 0.15 و 0.21 %وهي نسبة مساهمة ضئيلة جدا مقارنة بالمتوسط العالمي 10%، كما نلاحظ تذبذبا في معدل المساهمة حيث سجلت أقل نسبة سنة 2007 ويفسر هذا التراجع في حصة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي إلى ارتفاع حصة المحروقات في نفس الناتج الذي إنتقل إلى أكثر من 46% خلال هذه السنوات بسبب إرتفاع أسعار النفط.

[1] هواري معراج، محمد سليمان جردات، **مرجع سبق ذكره**، ص25.

إن ضعف ومحدودية مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي كان نتيجة حتمية للسياسة المنتهجة من قبل الدولة الجزائرية إتجاه القطاع حيث لم تولي الأهمية اللازمة لتفعيله وجعله يؤدي الدور المنوط به في التنمية الاقتصادية، وإقتصر إعتماد الدولة الكلي على قطاع المحروقات.

ثانيا: الآثار الاجتماعية:[1]

1- السياحة والتشغيل: يمثل قطاع السياحة مصدرا رئيسيا للتوظيف والعمالة حيث تشير الإحصائيات إلى أن اقتصاد السياحة إستوعب من 230 مليون شخص على المستوى العالمي حسب تقديرات المجلس العالمي للسفر والسياحة 2006، كما تشير الدراسات إلى أن الفرص الوظيفية في قطاع السياحة تنمو بما يقارب الضعف مقارنة بالقطاعات الأخرى، وتمثل حوالي 8 % من نسبة التوظيف على المستوى العالمي، أي أن كل 12 وظيفة عمل منها وظيفة واحدة ضمن قطاع السياحة وأن بناء غرفة فندقية جديدة توفر ثلاث فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، ومن هذا المنطلق فإن التنمية السياحية تعد ضرورة ومخرجا لمعالجة أزمة البطالة بالجزائر، أما مساهمة القطاع السياحي في الشغل والبطالة في الجزائر سواء تعلق الأمر بالعمالة المباشرة المرتبطة بالمؤسسات السياحية أو بالعمالة غير المباشرة الموزعة على القطاعات الاقتصادية المغذية للنشاط السياحي فقد جاءت موزعة على النحو المبين في الجدولين المواليين:

الجدول رقم(19): تطور عدد العاملين في القطاع السياحي (المؤسسات الفندقية) عمالة مباشرة.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
عدد المستخدمين	11290	11288	12261	16516	18040	24412
معدل النمو(%)	61.29	-0.02	8.62	34.70	9.23	35.32

المصدر: صليحة عشي، **الآثار التنموية للسياحة-دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2005، ص101.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن مناصب الشغل الدائمة أي العمالة المتعلقة بإستغلال الوحدات الفندقية والسياحية في الجزائر تزايدت خلال الفترة (2005-2000) بما يقارب 17412 منصب شغل.

الجدول رقم(20): تطور عدد العاملين (عمالة غير مباشرة) مقاهي، مطاعم (2001- 2005).

السنة	2001	2002	2003	2004	2005
عدد المستخدمين	82000	95000	103000	165000	172000
معدل النمو(%)	/	15.85	8.42	60.19	4.24

المصدر: صليحة عشي، **الآثار التنموية للسياحة-دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب**، ص102.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن العمالة غير المباشرة في قطاع السياحة(المقاهي والمطاعم) في الجزائر تزايدت خلال الفترة(2005-2000) بحوالي 90000 منصب شغل غير مباشر، أي بمعدل نمو إجمالي قدرب12 %مع نهاية 2005 ويعد هذا النمو قليلا مقارنة بطاقات الإيواء الموجودة، وبالنظر إلى النتائج المحققة في القطاع مقارنة بالمتوسط العالمي تبقى مساهمة السياحة في قطاع الشغل مساهمة ضئيلة لا تتعدى 5.4% من حجم العمالة بالاقتصاد الوطني حسب دراسة منشورة للمجلس العالمي للسفر والسياحة للعام2007.

[1] وفاء عبد الباسط، **مرجع سبق ذكره**، ص140.

المطلب الثاني: تقييم الإستراتيجية وعراقيل التنمية السياحية في الجزائر

الفرع الأول: تقييم إستراتيجية التنمية السياحية لآفاق2013 في الجزائر

لقد إعتمدت الجزائر مع حلول الألفية الثالثة خطة للتنمية السياحية متوسطة المدى في إطار برنامج التنمية السياحية المستدامة لآفاق 2013، تهدف من خلالها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الكمية والنوعية والتي تتمثل في رفع طاقات الإيواء، زيادة حجم الاستثمارات السياحية، زيادة التدفقات والإيرادات السياحية بالعملة الصعبة، إحداث مناصب شغل جديدة، تنويع العرض السياحي وتحسين نوعية المنتجات السياحية وبعد تنفيذ جزء من الخطة يمكن إجراء عملية تقييم للوقوف على مستوى الأداء من خلال ما تم إنجازه مقارنة مع ما كان مستهدفا خلال سنوات الدراسة (2004-2008).

1- **تطور طاقات الإيواء:**[1]هناك جملة من الإجراءات والتدابير القانونية التي إتخذتها الدولة الجزائرية لتحسين الاستثمار في قطاع السياحة بغية تهيئة وتوسيع الطاقة الفندقية تماشيا والأهداف المرجوة من تطوير القطاع، وللوقوف على مدى تحقيق البرنامج المخطط نورد الجدول الموالي الذي يحدد تطور الطاقة الفندقية المحققة مقارنة بالمستهدفة.

الجدول رقم(21): التقديرات المستهدفة والمحققة لطاقات الإيواء للخطة (2004-2007).

السنوات	المستهدف	المحقق	نسبة الإنجاز%
2004	94000	82034	87
2005	105000	83895	80
2006	116000	84869	73.2
2007	127000	85000	67

المصدر: عامر عيساني، **الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة- حالة الجزائر-** ، ص227.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة تحقيق الأهداف المسطرة بلغت معدلا متوسطا يقدر ب 76.8% خلال السنوات الأربع من الشروع في تنفيذ الخطة، والأسباب الحقيقية التي تكمن وراء عدم الأهداف المسطرة والفشل في تطوير طاقات الإيواء ترجع إلى ظهور جملة من المشاكل التي أدت إلى توقف العديد من المشاريع السياحية، حيث تشير الحصيلة المرصودة من قبل وزارة السياحة مع نهاية 2007، والمتعلقة بالمشاريع السياحية المتوقفة، إلى عدد 217 مشروعا سياحيا متوقفا بطاقة إجمالية: 19231 سريرا، وقد توزعت هذه المشاريع بين 66 مشروعا داخل مناطق التوسع السياحي و151 مشروعا خارج مناطق التوسع السياحي، أما أسباب التوقف فتعددت نذكر منها:مشاكل التمويل، مشاكل إدارية وتقنية، موت المستثمر، غياب عقود الملكية.

ومن حيث نوعية المشاريع المتوقفة، 189 مشروعا جديدا،7 مشاريع توسعية،15 مشروع إعادة التهيئة وقد بلغت مدة التوقف كمعدل متوسط مقدرا فاق 3.45 سنة ومستوى إنجاز بـ 41.04%، ورغم أن المشاريع التي هي في طور الإنجاز قد بلغت 299 مشروعا وبطاقة إجمالية مقدرة بـ28237 سريرا مع التسليم بدخولها مرحلة الاستغلال مع نهاية 2008 فإن الأهداف المسطرة تبقى بعيدة المنال، والسبب في ذلك راجع إلى ضعف الاستثمارات الخاصة بالقطاع السياحي مقارنة مع حجم الاستثمارات المخصصة للقطاعات الأخرى، بالإضافة إلى الفرق الكبير بين المشاريع المبرمجة والمشاريع المحققة فعلا مما يدل على عجز كبير في وتيرة الإنجاز بسبب المشاكل المذكورة آنفا، رغم التدابير القانونية المطبقة لتحسين الاستثمار في قطاع السياحة.

2- **تطور التدفقات السياحية الوافدة إلى الجزائر:**[2] تسعى الدول من خلال سياسات التنمية السياحية إلى زيادة أعداد السائحين الوافدين إليها سواء أكان من الأسواق التقليدية أو من خلال فتح أسواق جديدة فبالنسبة للأسواق التقليدية وقصد توسيع حجم الطلب بها نحو البلد يجب عرض منتجات سياحية جديدة أما عن فتح

[1] عامر عيساني، **مرجع سبق ذكره**، ص ص226،227.
[2] نفس المرجع، ص227.

أسواق جديدة فيتم من خلال مد النشاطات التسويقية للدولة السياحية إلى مختلف الأسواق السياحية الجديدة، وتهدف الجزائر من خلال برنامج تطوير قطاع السياحة إلى إعادة صورتها السياحية التي أصبحت غائبة عن الساحة الدولية، بسبب الأحداث العاصفة التي مرت بها البلاد وبعد مرور خمس سنوات من تنفيذ الخطة يمكننا الوقوف على مستوى الأداء في إنجاز الأهداف، وذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم(22): تطور تدفقات السياحة الوافدة إلى الجزائر خلال الفترة (2004-2008).

السنوات	المستهدف	المحقق	نسبة الإنجاز %
2004	1195553	1233719	103
2005	1315108	1443090	110
2006	1446619	1637582	113
2007	1591281	1743084	110
2008	1758365	1771749	101

المصدر: عامر عيساني، **الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة- حالة الجزائر-**، ص227.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن مستوى تحقيق الهدف المتعلق برفع حجم التدفقات السياحية فاق مستوى الخطة، فمع تحسن الظروف والأوضاع الأمنية، بدأت الجزائر تستعيد جذب السياح إليها خاصة الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج إذ تمثل نسبة الجزائريين المقيمين بالخارج معدلا متوسطا يقدر بـ 70% من مجمل التدفقات خلال الفترة :2004-2008، أما من حيث مستوى التدفقات فقد سجلت معدل نمو متوسطا بلغ حوالي9.7% وهو معدل تجاوز بكثير معدل نمو السياحة العالمية خلال السنوات الأربعة الأخيرة والذي قدر بـ 4.85%، إلا أن معدل التطور بدأ في الانخفاض حيث بلغ نسبة 1.6% سنة 2008 وهي نسبة مقبولة مقارنة بمعدل نمو السياحة العالمية الذي بلغ 1.9% سنة 2008.

3- **المداخيل السياحية السنوية:**[1] يلعب متوسط الإنفاق اليومي للسائح دورا هاما في تعظيم أو تقليل الناتج الاقتصادي من السياحة، ويتوقف متوسط الإنفاق اليومي للسائح على عدة عوامل يتعلق بعضها بالسائح نفسه، في حين يتعلق البعض الآخر بمدى توافر مجالات الإنفاق التي تجذب السائح، وتعمل مختلف الدول على الرفع من مستوى إنفاق السائح اليومي، من خلال التركيز على إجتذاب السائحين ذوي الدخول المرتفعة أو العمل على حث الطلب وذلك عن طريق إعداد مختلف المناطق السياحية وتهيئتها بمراكز البيع، والاهتمام بكافة مجالات إنفاق السائحين من الإقامة، الإطعام، المواصلات والزيارات وقد ركزت خطة تطوير السياحة في الجزائر على هدف تعظيم الإيرادات السياحية من خلال توفير ظروف الاستقبال وتوسيع الأسواق، وبالنظر إلى ما حققته الجزائر خلال الفترة (2004-2008) نتساءل إن كان ذلك يتماشى والأهداف المسطرة، والجدول الموالي يوضح تطور الإيرادات مقارنة بما كان مخططا تحقيقه.

الجدول رقم(23): تطور المداخيل السياحية السنوية خلال الفترة(2004-2008).

السنوات	المستهدف(مليون دولار)	المحقق	نسبة الإنجاز%
2004	200	178.5	89.25
2005	252	184.5	73.2
2006	316	215.3	68.2
2007	397	218.9	55.1
2008	485	300	61.8

المصدر: عامر عيساني، **الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة- حالة الجزائر-** ، ص229.

[1] نفس المرجع، ص228.

يلاحظ من خلال الجدول أن هدف تحسين الإيرادات السياحية وبلوغ الأهداف المسطرة ضمن برنامج التنمية السياحية للعشرية 2004-2013 لم يتحقق، ورغم تحقيق الهدف الخاص برفع حجم التدفقات البشرية
إلا أن ذلك لم يصاحبه التطور المطلوب في الإيرادات السياحية، وبتحليل مكونات ونوعية السياح الذين يأتون إلى الجزائر نستطع الوقوف على الأسباب الكامنة وراء هذه النتائج.
فبالنظر إلى جنسيات السياح، نجد أن ما يفوق 70% من السياح الذين قدموا إلى الجزائر هم جزائريون مقيمون بالخارج وإذا رجعنا إلى الإنفاق السياحي لهؤلاء نجد أن التقديرات الموضوعة لم تشمل هذه الفئة أما باقي الجنسيات فقد تباينت نوعياتها حوالي 30% فرنسيون، وقد كانت دوافع الزيارة في إطار مهمة
أو عمل، حوالي 26.61% تونسيين، 3.70% صينيين، 3.25% ماليين.
وبالنظر إلى المعدل المتوسط لليالي لكل سائح سنة 2007 والذي كان في حدود 1.23 ليلة لكل سائح فإن هذه المعطيات كفيلة بتفسير ضعف الإيرادات السياحية التي لم تساير مستوى تطور التدفقات السياحية، مما أثر سلبا على الميزان التجاري السياحي الذي بقي في حالة عجز مستمرة خلال فترة الدراسة.

الفرع الثاني: عراقيل التنمية السياحية في الجزائر

أولا: تدهور التراث الطبيعي و الثقافي:

إلى جانب المشكل الأمني، أصبح تدهور البيئة أحد الأسباب الرئيسية التي دفعت السياح الأجانب إلى الامتناع عن التردد على زيارة الجزائر ومن بين العناصر البيئية والثقافية التي شملها التدهور نجد:[1]

1- **الشواطئ:** تميزت الشواطئ الجزائرية في المدة الأخيرة برداءة مياهها، وكثرة النفايات وإنتشار التلوث والأمراض، وإختفاء الشواطئ الطبيعية وتشوه المناظر. تتميز السياحة الشاطئية الجزائرية بتمركزها من حيث المكان والزمان، مما أدى إلى التردد المفرط على الشواطئ وإكتظاظ المناطق الساحلية بالسياح في مواقع محددة وخلال أوقات محددة، بالإضافة إلى الاستغلال المفرط والفوضوي لرمال الشواطئ التي تؤثر تأثيرا مباشرا على التوازن البيئي وعلى نوعية الشواطئ.
2- **المناطق الصحراوية:** نظرا لشساعة هذه المناطق، وما تزخر به من حفريات و بقايا الحيوانات والنباتات والمناطق الأثرية، والرسوم والنقوش والتي تشكل تراثا عالميا لا يستهان به، فهي مهددة بالتشويه والإتلاف بفعل الأضرار الطبيعية والبشرية نتيجة تدفق السياح وصعوبة مراقبة حركتهم.
3- **التراث الثقافي:** تساهم المظاهر الطبيعية والنشاط البشري في إتلاف التراث الثقافي والتاريخي، نتيجة النمو الديموغرافي والتعميري الفوضوي، والمشاكل البيئية وعدم تطبيق القوانين المتعلقة بالمحافظة على التراث والمعالم والمناطق التاريخية، فقد ساهمت الطبيعة بشكل كبير في تدهور المعالم الثقافية والتاريخية في الجنوب الكبير وخاصة في منطقة الطاسيلي، نتيجة الزوابع الرملية والأمطار التي تتسبب في إزالة الرسومات والنقوش الصخرية، وكذلك السياح من خلال النهب والتشويه.

ثانيا: تردد القطاع الخاص إزاء الاستثمار:[2]

للقطاع الخاص دور مهم في التنمية السياحية، في الجزائر لا يزال القطاع الخاص المحلي والأجنبي مترددا في الاستثمار السياحي، فحسب الإحصائيات المتوفرة على مستوى الوكالة الوطنية لمتابعة و دعم الاستثمار بلغ عدد المشاريع المسجلة في القطاع السياحي في نهاية 1999، نحو 1243 مشروع سياحي، أي بنسبة 04% من جملة المشاريع المسجلة، ولا تزال الشراكة في مجال السياحة محدودة، حيث لم يتم تسجيل سوى14 مشروع كفيلة بإنشاء 2246 منصب عمل، ويرجع السبب في ذلك إلى كون أن الإجراءات المتخذة لا تكفي لإنعاش الاستثمار إنعاشا حقيقيا، مما يستدعى إجراءات خاصة وأكثر تحفيزا، وخاصة في مجال العقار السياحي ومشكل التمويل،

[1] المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي، **مرجع سبق ذكره**، ص81.
[2] خالد كواش، **أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية-حالة الجزائر-** ، مرجع سبق ذكره، ص200.

فحسب وزارة السياحة، فإن بناء فندق سياحي يتطلب على الأقل 05 هكتارات وتكلفة قدرها 25 مليار سنتم، مما يدفع بالمستثمر إلى البحث عن فرص أخرى للاستثمار
أو التوظيف الأكثر ربحا على المدى القصير.

ثالثا:التسيير الإداري للقطاع:[1]

يعتبر التسيير والتنظيم الإداري من أهم العوامل التي تساعد على تنمية القطاع السياحي، على إعتبار أن النشاط السياحي يعتمد بدرجة كبيرة على العنصر البشري، مما يستدعي وجود تنظيم وتسيير وتجهيزات خاصة، نظرا لكون التجهيزات الحالية التي تتوفر عليها الجزائر لا تتطابق مع المعايير الدولية، مما يفسر عدم تنظيم رحلات سياحية أجنبية في إتجاه الجزائر منذ الثمانينات، وعلى هذا الأساس يتعين تشجيع خوصصة تسيير الوحدات السياحية سواء بالمشاركة الكلية أو الجزئية، لصالح الشركاء الذين يتوفرون على وسائل التمويل والمهارات والأسواق.

رابعا: مشكل التمويل:[2]

يكمن مشكل الاستثمار السياحي في صعوبة الحصول على الأموال الكافية للقيام بإنجاز المشاريع السياحية وبعد صدور قانون الاستثمارات لسنة 1993، لجأ العديد من المستثمرين إلى البنوك لتمويل مشاريعهم الاستثمارية، إلا أن أغلبية المشاريع لم تحضى بالقبول نظرا لغياب الجدوى وإرتفاع درجة المخاطرة وعدم تخصص وكفاءة البنوك لتمويل هذا النوع من المشاريع، وهو ما يستدعى ضرورة التفكير في إنشاء بنك للتنمية السياحية.

المطلب الثالث: دراسة حالة ولاية قالمة

الفرع الأول: المؤهلات السياحية للولاية

أولا: موقع الولاية:[3]

إن موقع أي ولاية مع مؤهلاتها السياحية يعد أهم حافز لتفعيل نوع أو عدة أنواع من المنتوجات السياحية وبولايتنا يمكن بعث عدة منتوجات على سبيل الذكر لا الحصر:السياحة الحموية، السياحة المناخية السياحة التجوالية، سياحة الصيد،...الخ.

تقع ولاية قالمة شمال – شرق الوطن، إذ تشكل نقطة إلتقاء الأقطاب الصناعية في الشمال"عنابة وسكيكدة" ومراكز التبادل في الجنوب"أم البواقي وتبسة"، حيث يحدها من الشمال عنابة ومن الجنوب أم البواقي ومن الشرق سوق أهراس ومن الغرب قسنطينة.

منطقة قالمة عبارة عن حوض شبه مغلق تتوسطه مدينة قالمة التي ترتفع عن سطح البحر بـ:279م، وتبعد عنه بـ60 كلم.

أنشئت على أثر التقسيم الإداري لسنة 1974 وتشتمل على34 بلدية مجمعة في10 دوائر وتمتد على مساحة 368684 كلم^2 ويقدر عدد سكانها بـ481376 نسمة، تحيط بها الجبال والتلال من كل النواحي وهي موزعة كالتالي:

❖ الجبال بنسبة 37.82% أهمها:

- جبل ماونة: يقع جنوب المنطقة ويرتفع عن سطح البحر بـ1411م.
- جبل دباغ: يقع غرب المنطقة ويرتفع عن سطح البحر بـ1049م.
- جبل طاية: يقع غربا إرتفاعه1208م.
- جبل هوارة: يقع شمالا ويبلغ إرتفاعه1292م.

[1] نفس المرجع، ص201.
[2] نفس المرجع، ص201.
[3] مديرية السياحة والصناعات التقليدية، مصلحة الإدارة والوسائل، مكتب المستخدمين، ولاية قالمة، تاريخ الزيارة 2011/04/10.

❖ السهول والهضاب بنسبة 27.28%.
❖ سفوح الجبال والتلال بنسبة 26.29%.
❖ تضاريس أخرى بنسبة08.61%.

يتميز مناخ ولاية قالمة بكونه رطب على العموم دافئ ممطر شتاءا وحار جاف صيفا، حيث تتراوح درجة حرارته بين 5 درجات شتاءا و31 درجة صيفا، وتختلف درجة الحرارة في الفصل الواحد بين المرتفعات والجبال والمنخفضات المحصورة بينها، وتشتد خاصة في فصل الصيف وهذا لانخفاض السهول.

لقد ساعد هذا المناخ على تنوع نبات المنطقة فبينما تنتشر أشجار الزيتون والحوامض، الفواكه كالتفاح والإجاص في السهول تغطي الجبال المجاورة أحراش وغابات من أشجارها الفلين، العرعار، الصنوبر القندول إلى جانب الديس...إلخ.

كما تتوفر ولاية قالمة على شبكة طرقات هامة ومتنوعة يبلغ طولها 703529 كلم تتوزع كالآتي:

- الطرق الوطنية:296200كلم.
- الطرق الولائية:406020كلم.
- الطرق البلدية:1309كلم.

ثانيا: المعالم التاريخية:[1]

تتوفر الولاية على معالم تاريخية هامة تعود إلى أزمنة تاريخية غابرة نذكر منها:

1- **مدينة الأموات بالركنية:** عبارة عن مقبرة تضم أكثر من 3000 نصب جنائزي موزعة على حوالي02 كلم^2، بضفاف جرف صخري، هذه المعالم الجنائزية تشهد على وجود شعب بدائي ذو وزن في المدن النوميدية القديمة.
2- **المسرح الروماني بقالمة:** بني في نهاية القرن الثاني وبداية القرن الثالث للميلاد، يتسع ل:4500 مقعد يشهد على الازدهار الثقافي في تلك الحقبة، هو معلم مصنف منذ1900 يوجد في وسط المدينة تشرف عليه الوكالة الوطنية للآثار، وهو يعتبر من أكبر وأجمل المسارح على مستوى البحر الأبيض المتوسط، ورمز عمراني لولاية قالمة.
3- **الحديقة الأثرية"كالاما":** مجاورة للمسرح الروماني، تشهد على مرور الاحتلال البيزنطي والروماني.
4- **المسبح الروماني بحمام برادع ببلدية هيليوبوليس:** يبعد 07كلم عن مدينة قالمة، وهو عبارة عن مسبح مائي دائري قطره55م، كان يملأ قديما من منابع المياه الساخنة ومحاط بأحجار منحوتة وقعره مبلط.
5- **المدينة الأثرية تيبليس- بسلاوة عنونة-:** هي مدينة نوميدية من الدرجة الأولى، عرفت تمركز روماني وبيزنطي كبير، إذ كانت جزء من مملكة ماسينيسا ثم إلتحقت بالمقاطعة الإفريقية سنة 46 قبل الميلاد وجمعت بأربعة مستعمرات: سيرتا، ميلاف، شولوور وسيكادا.

الفرع الثاني: الهيئة المشرفة على النشاط السياحي بولاية قالمة

أولا: نشأة مديرية السياحة لولاية قالمة:

تعد مديرية السياحة لولاية قالمة من المصالح الخارجية التابعة لوزارة السياحة بالجزائر، وقد مرت خلال نشأتها بثلاث مراحل أساسية ومهمة وهي كالآتي:

[1] محمد شرقي، **السياحة في ولاية قالمة بين الاستغلال والإهمال**، الملتقى الوطني حول السياحة والتسويق السياحي في الجزائر إمكانيات وتحديات تنافسية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، أيام 27،28 أكتوبر 2009، ص03.

المرحلة الأولى: مفتشية السياحة والصناعة التقليدية: تم إنشاء مفتشية السياحة والصناعة التقليدية سنة1995 وهذا بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 95-260 المؤرخ في 3 ربيع الثاني 1416الموافق لـ29 أوت سنة 1995 والمتضمن إنشاء مصالح خارجية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية ويحدد قواعد تنظيمها وتسييرها[1].

المرحلة الثانية: مديرية السياحة والصناعة التقليدية: في سنة 2000 تم تحويل مفتشية السياحة والصناعة التقليدية إلى مديرية السياحة والصناعات التقليدية وهذا طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 2000-376 المؤرخ في 26 شعبان عام1421 الموافق ل22 نوفمبرسنة2000، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم95-260.

ويسير مديرية السياحة والصناعة التقليدية مدير يعين بمرسوم رئاسي بناء على اقتراح الوزير المكلف بالسياحة والصناعة التقليدية وتتكون مديرية السياحة والصناعة التقليدية من المصالح الآتية:[2]

- مصلحة السياحة.
- مصلحة الصناعة التقليدية.
- مصلحة الإدارة والوسائل.

تتكون كل مصلحة من مكتبين (2) إلى ثلاثة (3) مكاتب.

المرحلة الثالثة: مديرية السياحة: بعد التعديل الوزاري نشأت على مستوى كل ولاية مديرية للسياحة سنة 2005 وهذا طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 05-216 المؤرخ في 4 جمادى الأولى 1426 الموافق لـ11جوان2005 حيث تتضمن المادة 02 منه ما يلي:[3]

تكلف مديرية السياحة بما يلي:

- المبادرة بكل تدبير من شأنه إنشاء محيط ملائم ومحفز لتنمية النشاطات السياحية المحلية.
- السهر على التنمية المستدامة للسياحة المحلية من خلال ترقية السياحة البيئية والسياحة الثقافية والتاريخية.
- تشجيع ظهور عروض سياحية متنوعة وذات نوعية وكذا ترقية المنتوجات السياحية المحلية وتسويقها.
- دعم وتنمية نشاط المتعاملين والهيئات والجمعيات المتدخلة في السياحة والحمامات المعدنية.
- جمع المعلومات والمعطيات الإحصائية حول النشاطات السياحية وتحليلها وتوزيعها وإعداد بطاقات ووثائق تتعلق بالقدرات السياحية الحموية المحلية.
- السهر على تلبية حاجة المواطنين وطموحاتهم في مجال السياحة والاستجمام والتسلية.
- إدماج النشاطات السياحية ضمن أدوات تهيئة الإقليم والعمران وتثمين مناطق ومواقع التوسع السياحي.
- توجيه مشاريع الاستثمار السياحي ومتابعتها بالاتصال مع الهيئات المعنية.
- متابعة تطابق النشاطات السياحية مع مقاييس التسيير وقواعد ممارسة النشاطات والمهن السياحية.
- ضمان رقابة الأحكام التشريعية والتنظيمية التي تحكم النشاطات السياحية والحموية وإحترامها.
- المساهمة في تحسين الخدمات السياحية لاسيما تلك التي لها صلة بالنظافة وحماية الصحة والأمن.
- ضمان تنفيذ ميزانية التجهيز والتسيير.

كما تنص المادة 3 من المرسوم التنفيذي نفسه على الآتي:[4]

يسير مديرية السياحة مدير يعين بموجب مرسوم بناءا على إقتراح الوزير المكلف بالسياحة وتضم مديرية السياحة المصالح الآتية :

- مصلحة تنمية النشاطات السياحية.
- مصلحة متابعة النشاطات السياحية والرقابة.

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد49، 1995، ص12.
[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد70، 2000، ص24.
[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد41، 2005، ص10.
[4] نفس المرجع، ص10.

- مصلحة الإدارة والوسائل.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لمديرية السياحة بولاية قالمة:[1]

1- **المدير:** وهي السلطة العليا في مديرية السياحة يتم تعيينه من خلال مرسوم رئاسي بناءا على اقتراح الوزير المكلف بالسياحة ومن المهام الموكلة إليه ما يلي:
- تسيير مديرية السياحة بولاية قالمة.
- السهر على تحقيق الانضباط وإحترام المواقيت الرسمية للعمل والمواعيد.
- تكثيف اللقاءات (الاجتماعات) مع عناصر الحقل السياحي.
- تسخير كل الوسائل المادية المتاحة والاجتهاد في توفيرها لترقية السياحة.
- المصادقة على الوثائق الرسمية .
- حضور الاجتماعات الرسمية الوزارية.

2- **الأمانة:** تخول لها المهام التالية:
- الرد على المكالمات الهاتفية.
- تسجيل البريد الوارد والصادر.
- همزة وصل بين المدير والمصالح الداخلية للمديرية.
- أخذ المواعيد الخاصة بالمدير وضبطها مع التذكير بها.

3- **مصلحة الإدارة والوسائل:** وتشتمل مكتبين اثنين هما مكتب المستخدمين ومكتب الميزانية والوسائل.

❖ **مهام مكتب المستخدمين:**
- تسيير شؤون الموظفين.
- إجراء مسابقات للتوظيف.
- تعيين الموظفين وتثبيتهم وترقيتهم.
- منح الإجازات والعطل السنوية.
- الإشراف على حظيرة السيارات.
- إحالة الموظفين على التقاعد.
- الإعلان عن فتح مناصب شغل جديدة.

❖ **مهام مكتب الميزانية والوسائل:**
- مراقبة الفواتير والأجور مع المراقب المالي للتأشير عليها.
- إعداد حوالات المخالصة والإمضاء عليها من قبل الآمر بالصرف.
- إعداد ميزانية تقديرية في نهاية السنة.
- إعداد الميزانية الختامية.
- خصم غيابات الموظفين.
- الإشراف على المخزون.

4- **مصلحة متابعة النشاطات السياحية والمراقبة:** تحتوي هذه المصلحة على ثلاث مكاتب وهي كالآتي:
- مكتب الإعتمادات ورخص الاستغلال.
- مكتب مراقبة النشاطات السياحية الفندقية،الحمامات الحموية والمناخية.
- مكتب نوعية الخدمات السياحية،الفندقية، الحمامات الحموية والمناخية.

[1] مديرية السياحة والصناعات التقليدية، مصلحة الإدارة والوسائل، مكتب المستخدمين، ولاية قالمة، تاريخ الزيارة 12/ 2011/04.

ومن أبرز مهام هذه المصلحة ما يلي:

- مراقبة ومتابعة نشاطات المؤسسات الفندقية الحموية، وكالات السياحة والأسفار.
- منح رخص الاستغلال والإعتمادات للمؤسسات السياحية.
- مراقبة نوعية الخدمات السياحية المقدمة.
- السهر على تطبيق الأحكام القانونية والتنظيمية في ميدان السياحة.
- توعية المتعاملون في ميدان السياحة.
- إعداد التقارير الدورية.
- إجراء أي تحقيق يرتبط بميدان النشاط السياحي والفندقي.

5- مصلحة تنمية النشاطات السياحية: وتضم ثلاث مكاتب وهي:

- مكتب دعم التنمية السياحية،الفنادق، والحمامات الحموية والمناخية.
- مكتب تأطير النشاطات السياحية الفندقية، الحمامات الحموية والمناخية.
- مكتب متابعة الاستثمارات والإحصائيات.

وهي مسؤولة عن:

- متابعة المشاريع الاستثمارية من بداية البناء إلى غاية الإنجاز.
- دراسة مخطط التهيئة والتعمير.
- تدعيم العلاقات والاتفاقيات مع البنوك مثل بنك التنمية المحلية والقرض الشعبي الجزائري لتمويل المشاريع السياحية.
- إصدار قرار قبول أو رفض الاستثمار السياحي بعد دراسة المشروع المقدم.

وفيما يلي شكل توضيحي للهيكل التنظيمي لمديرية السياحة بولاية قالمة.

شكل رقم (04): الهيكل التنظيمي لمديرية السياحة بولاية قالمة

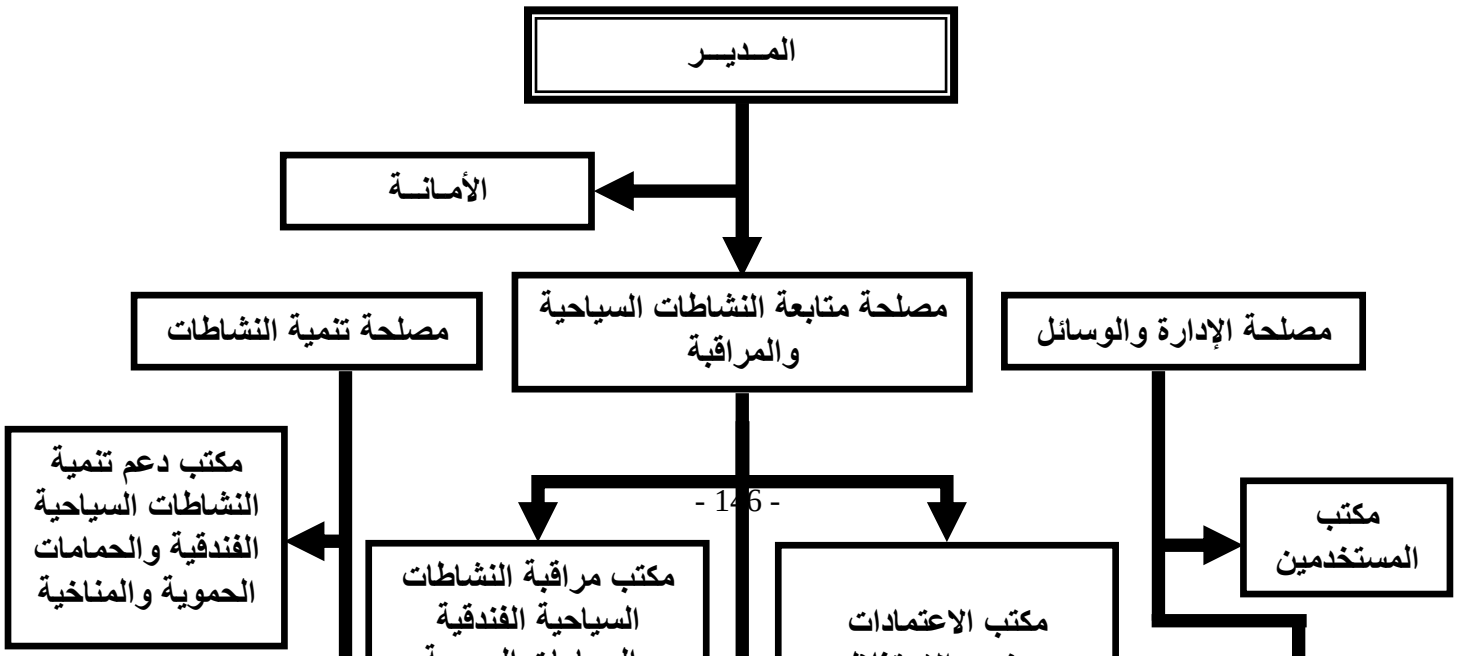

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية، ولاية قالمة.

الفرع الثالث: آفاق التنمية السياحية للولاية[1]

أولا: المؤسسات الفندقية المصنفة وفي طريق التصنيف:

1- المؤسسات الفندقية المصنفة: تم إعتماد هذا التصنيف خلال اجتماع اللجنة الوطنية لتصنيف المؤسسات الفندقية إلى رتب والمنعقد بتاريخ 12 سبتمبر2009، بناءا عن تقارير معاينة مفصلة قامت بها مصالح مديرية السياحة، وفقا لمعايير التصنيف الواردة بالمرسوم التنفيذي 2000-130 المؤرخ في11جوان سنة2000، يحدد معايير تصنيف المؤسسات الفندقية إلى رتب والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم(24): تصنيف المؤسسات الفندقية بولاية قالمة.

الرقم	اسم المؤسسة	التصنيف	عدد الغرف	عدد الأسرة	العنوان
01	فندق مرمورة	*3	71	144	01 شارع علي شرفي
02	مركب حمام الشلالة	*2	170	625	بلدية حمام دباغ
المجموع			241	769	

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية، مصلحة متابعة النشاطات السياحية والمراقبة، ولاية قالمة.

2- المؤسسات الفندقية في طريق التصنيف: ويمكن توضيح المؤسسات الفندقية في طريق التصنيف في الجدول التالي:

جدول رقم (25): المؤسسات الفندقية في طريق التصنيف بولاية قالمة

الرقم	01	02	03	04	05	06	07	08	09	المجموع
اسم المؤسسة	النجمة	التاج	طارق	الكرامة	هوارة	بن ناجي	البركة	الشرق	بوشهرين	
عدد الغرف	17	21	14	12	26	21	98	14	90	313
عدد الأسرة	27	30	30	16	38	54	240	20	236	691
العنوان	19شارع سليماني عمار	شارع أول نوفمبر 54	5ساحة عبدي مبروك	24 شارع سليماني عمار	بلدية النشماية	بلدية حمام دباغ	حمام أولاد علي	23 شارع أول نوفمبر 54	حمام أولاد علي	

المصدر: : مديرية السياحة والصناعات التقليدية، مصلحة متابعة النشاطات السياحية والمراقبة، ولاية قالمة.

[1] مديرية السياحة والصناعات التقليدية، مصلحة متابعة النشاطات السياحية والمراقبة، ولاية قالمة، تاريخ الزيارة 2011/04/17.

3- **الوكالات السياحية:** وتوجد بولاية قالمة 7 وكالات للسياحة والأسفار وهي:

- **وكالة مرمورة تور:** وهي وكالة توجد بقلب مدينة قالمة وبالضبط في 6 شارع أول نوفمبر1954 بدأت الأشغال أو وظائفها عام 1992، يشتغل بها 3 موظفين.
- **وكالة صارة تور:** وهي وكالة تختص بتقديم خدمات في إطار تنظيم رحلات سياحية سواء داخل الوطن أو خارج الوطن، وهي توجد بمدينة قالمة في حي مخانشة عبد اللطيف رقم 32 قرب مقام الشهيد بدأت هذه الوكالة نشاطها عام 1999 حيث يشتغل بها أربعة موظفين.
- **وكالة مسك تور:** وهي وكالة تختص بتقديم خدمات في إطار تنظيم رحلات سياحية متنوعة خاصة مع المنظمات الجامعية لتنظيم رحلات للطلاب والوكالة توجد بمدينة قالمة في حي 05 ساحة عبدي مبروك بجانب فندق طارق. بدأت الوكالة نشاطها عام2000 حيث يشتغل بها5 موظفين.
- **وكالة ماونة للسياحة والأسفار:** وهي وكالة تختص بتقديم خدمات في إطار تنشيط السياحة خاصة الدينية بتنظيم رحلات إلى البقاع المقدسة والوكالة توجد في تحصيص 2 رقم 55 في بلدية هيليوبوليس ولاية قالمة، بدأت الوكالة نشاطها عام2003 حيث يشتغل بها 3 موظفين.
- **وكالة ملاك تور:** وهي فرع بولاية قالمة وهي تختص بتقديم خدمات في إطار تنشيط السياحة خاصة الدينية بتنظيم رحلات إلى البقاع المقدسة، والوكالة توجد في حي 22 طريق 8 ماي 1945 بولاية قالمة. بدأت نشاطها عام 2005 حيث يشتغل بالفرع ملاك موظفين(2).
- **وكالة أماني تور:** وهي وكالة جديدة بدأت نشاطها عام 2007، توجد في تحصيص 19 جوان رقم 107 بولاية قالمة، يشتغل بها موظفين.
- **وكالة خوجة تور:** وهي وكالة جديدة بدأت نشاطها عام2007 وهي توجد بحي عين الدفلة تحصيص بوروايح رقم 398 بولاية قالمة، يشتغل بها موظفين.

وفي إطار البرنامج الخماسي 2010-2014، إستفادت مديرية السياحة من تسجيل العمليات التالية على مستوى ولاية قالمة:

❖ **القطاع الفرعي رقم42: السياحة**

- **سنة 2010**
  - دراسة لتهيئة موقع بئر عصمان.
  - دراسة تهيئة ثلاثة (03) مناطق توسع ومواقع سياحية (عين العربي، حمام أولاد علي، حمام دباغ).
  - دراسة تهيئة المحطة المناخية بعين الصفراء، دراسة لتحديد، التصريح وتصنيف وتهيئة المحطة المناخية.

- **سنة 2011**
  - دراسة لإعادة تثمين وحماية الموقع السياحي الشلالة.

❖ **القطاع الفرعي رقم 57: البنية التحتية الإدارية**

- **سنة 2010**
  - إنجاز وتجهيز مقر مديرية السياحة مع سكن وظيفي.
  - دراسة لإنجاز وتجهيز مركز الإعلام والتوجيه السياحي.

خـلاصـة الفـصل:

الجزائر تتوفر على طاقات سياحية لا يستهان بها على مستوي حوض البحر الأبيض المتوسط، فهي تزخر بطاقات سياحية في الساحل وفي الجنوب الكبير وقد شهد قطاع السياحة عدة مبادرات من أجل تطويره، بدءا من ميثاق السياحة لسنة 1966، والذي يعد لبنة لبناء السياسية السياحية في الجزائر ثم جاءت بعده المخططات الوطنية التي حققت نتائج يمكن وصفها بالإيجابية، لكنها بقيت بعيدة عن متطلبات السوق السياحية العالمية، وبدأ الوضع يتغير منذ وضع إستراتيجية تنموية تضمن لها تنمية مستدامة، يهدف إلى بعث السياحة كبديل مولد لمناصب الشغل والثروات بالنسبة للبلاد وخاصة في السنوات الأخيرة، من خلال المخططات المتتابعة منها مخطط أعمال التنمية المستدامة للسياحة آفاق 2010، حيث تم إدخال بعض التعديلات لمسايرة التطورات الجديدة وامتدت مدته لآفاق2013، ثم جاء بعده المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025 والذي يشجع الشراكة والتعامل مع جميع الفاعلين على المستوى الإقليمي والعالمي من أجل الارتقاء بالسياحة كصناعة واعدة بالتنمية والتقدم، وقادرة على أخذ غمار المنافسة وإعادة بناء صورة حقيقية للسياحة الجزائرية تستجيب للمعايير والمقاييس الدولية. ولكن لم تقتصر الدولة الجزائرية على هذه المخططات فأتبعتها بالبرنامج الخماسي2010-2014 تحت عنوان برنامج التنمية الخماسي والذي أشرنا إليه من خلال دراستنا لولاية قالمة التي تتوفر على مقومات سياحية متنوعة تسمح لها بالمساهمة في تحقيق مساعي هذا البرنامج.

الخـاتمـة العـامـة:

إنه ومن خلال أفكار ومبادئ التنمية المستدامة أضحى لا يوجد إنفصال بين البيئة والاقتصاد، وبالتالي بين السياحة وتنميتها والاقتصاد البيئي. حيث أن تحقيق شروط التنمية السياحية يتوقف على ضرورة فهم متطلبات التنمية المستدامة وذلك لإمكانية التوثيق بين البيئة والتنمية وحماية الهوية الاجتماعية والثقافية للمجتمعات لتحقيق السياحة المستدامة، وفي إطار ذلك تبنت الجزائر سياسة سياحية جديدة قصد ترقيتها وإستدامتها من خلال تطوير طاقات الاستقبال وترقية نوعية الخدمات، وتحسين صورة الجزائر في المحافل الدولية، حيث قامت السلطات الجزائرية بتسطير برامج لبلوغ هذه الأهداف، وتمثلت في برنامج التطوير لآفاق2010 ونتيجة للتغيرات التي تعرفها الأسواق العالمية رأت السلطات الجزائرية ضرورة تطوير البرنامج السابق تحت إسم إستراتيجية السياحة الجزائرية لآفاق2013 والذي رسم معالم السياسة السياحية الجزائرية إلى غاية 2013، وكذلك المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025.

نتائج إختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: التنمية المستدامة ترتكز على المواءمة والتوفيق بين العنصر البيئي والعنصر الاجتماعي والعنصر الاقتصادي فهي تعني التوفيق بين متطلبات التنمية الاقتصادية ومنها رفع معدلات النمو الاقتصادي والمحافظة على البيئة وتجنيبها كل الأضرار التي تلحق بها في الوقت الحالي أو في المستقبل، لذا تعرف بأنها التنمية التي تسعى إلى الاستخدام الأمثل بشكل منصف للموارد الطبيعية بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية.كما أنها تؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة، ومنه فالفرضية صحيحة.

الفرضية الثانية: تكمن أهمية السياحة المستدامة في تعظيم آثارها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وذلك من خلال المساهمة بفعالية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الإيرادات من النقد الأجنبي، بالتالي تحسين ميزان المدفوعات من خلال توافد السياح الأجانب والمواطنين المقيمين بالخارج وكذا المحليين إلى المناطق السياحية، بالإضافة إلى زيادة مناصب الشغل من خلال زيادة المشاريع السياحية التي تتماشى والبيئة وبالتالي الفرضية صحيحة.

الفرضية الثالثة: للجزائر إمكانيات كبيرة تؤهلها لتحقيق تنمية سياحية مستدامة، لما تتوفر عليه من مقومات طبيعية وبشرية وتاريخية نذكر منها: الحظيرة الثقافية الهقار والطاسيلي، الحمامات الحموية والفندقية

مثل: الشلالة، وكذلك حديقة الجزائر البيضاء، وهو ما يثبت صحة الفرضية.

الفرضية الرابعة: الأهداف المرسومة للمخططات التنموية للسياحة في الجزائر لم يتم الوصول إليها على أرض الواقع، لقد اتبعت الجزائر إستراتيجية وطنية لتنمية السياحة من أجل الوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة وفقا لأسس وبرامج قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل على المستوى الوطني والمحلي تصل إلى آفاق 2025 إلا أن هذه البرامج التي وضعتها الجزائر لم تحقق كل الغايات المنشود إليها وذلك يظهر جاليا من خلال عدم توافق الأرقام المتوقعة سابقا لما سجل على أرض الميدان من غياب تام لمشاريع القرى السياحية الضخمة التي كانت تعول عليها الحكومة لتغيير وجه الجزائر، حيث أشارت التوقعات السابقة إلى إحصاء الجزائر لنحو3 ملايين سائح مع نهاية 2009 ورفع حجم الحظيرة الوطنية للفندقة إلى 200 ألف سرير إضافة إلى إستيلام أول قرية سياحية بالجزائر العاصمة مطلع 2011، وبالتالي فإن هذه الإستراتيجية من الناحية النظرية تعتبر جد إيجابية أما من الناحية التطبيقية فمازالت بعيدة كل البعد عن تحقيق الأهداف المرجوة.

النتـائـج: لقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1. يعتم
د تحقيق أهداف التنمية المستدامة على حصول سكان العالم على إمدادات كافية وملائمة من الطاقة لتلبية إحتياجاتهم المختلفة ، وهو ما يدعو إلى مساعدة الدول الفقيرة على توفير إحتياجات مجتمعاتها من الطاقة ، وهذا لا يقتصر على مجرد توفير مصادر للطاقة و إنما المساعدة في التحكم في التكنولوجيا وبناء القدرات الذاتية في هذا المجال.

2. عدم
الاعتماد على الحلول الوسط في الأنشطة البيئية، مع الأخذ في الاعتبار حساب تكلفة حماية البيئة من خلال أسس حساب التكلفة والعائد.

3. إست
راتيجية التنمية المستدامة لا بد أن تهدف إلى تنمية و تطوير المهارات البشرية عن طريق تحسين المستويات التعليمية و كذا الصحية. إضافة إلى فرض عدالة في توزيع الثـروة عن طريـق آليات تضعها الدولة، كما لا ننسـى ضرورة الحـفاظ على البيئة و الموارد الطبيعية التي توفرها لعملية التنمية و عدم الإسراف فيها بشكل يسمح أو يضمن معدلات نمو أو مؤشرات نمو إيجابية على المدى الطويل.

4. تتمت
ع الجزائر بإمكانيات سياحية هائلة تستطيع أن تؤهلها لأن تصبح من بين الدول السياحية.

5. هنا
ك توجه نحو تطبيق تنمية سياحية مستدامة من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

6. نق
ض التكوين السياحي على جميع المستويات خاصة على مستوى التعليم العالي.

7. ركو
د الاستثمارات السياحية من قبل القطاع الخاص المحلي والأجنبي، على الرغم من القوانين والتشريعات المحفزة لإستقطابها.

8. توا
ضع الوعي السياحي وتخلف التوعية بأهمية السياحة لدى معظم المواطنين.

9. ضع
ف وغياب شبه كلي للنشاطات الملحقة خاصة الحرف والصناعات التقليدية.

10. إهما
ل المعالم الأثرية والسياحية ونقص العناية بها.

11. نق
ص البنى التحتية والخدمات المرتبطة بالسياحة، كعدم إنتظام الرحلات الجوية، غياب شبكة الطرقات والسكك الحديدية التي هي في وضعية مزرية.

12. بالذ
سبة لوكالات الأسفار فأنشطتها موجهة نحو السياحة الموفدة عمرة وأسفار نحو الخارج.

13. ضع
ف طاقات الإيواء السياحي التي لا تتوقف مع التقديرات المبرمجة ضمن خطة تطوير السياحة.

التـوصيات والاقتراحات: في ضوء الاستنتاجات السابقة المتصلة بالموضوع محل الدراسة ندرج التوصيات التالية:

1. يج
ب أن يكون تحقيق التنمية السياحية المستدامة جزء لا يتجزأ من خطط وإستراتيجيات التنمية الوطنية كما

يجب أن تركز أهداف وبرامج العمل الذي يستهدف التنمية السياحية على تطوير وترقية الحوافز الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية والبيئية للسياحة.

2. يجب وضع الخطط الإستراتيجية للتنمية السياحية المستدامة وصياغتها بالتشاور مع القطاع الخاص والجهات الأخرى المستفيدة من القطاع السياحي ، كما يجب أن تتضمن مشاريع وإستراتيجيات التنمية السياحية المواضيع التي تهدف إلى تعزيز الاستدامة البيئية.

3. ضرورة إنشاء بنك للاستثمار السياحي، وذلك للأخذ بعين الاعتبار خصوصية هذا القطاع بحيث يساهم في تسهيل وتكييف التمويل البنكي للنشاطات السياحية.

4. الارتقاء بالتخطيط الطبيعي المستدام للوجهات السياحية بوجه عام ووجهة السياحة البيئية بشكل خاص بهدف الحفاظ على النوعية البيئية والثقافية لتلك الوجهات من خلال تنمية المصادر السياحية الجديدة وتعزيز المصادر القائمة وزيادة الوعي العام بشأن مكتسبات البلاد السياحية، الطبيعية منها والثقافية.

5. الارتقاء بجودة وكفاءة البنى الأساسية والخدمات المتعلقة بالسياحة مثل: الفنادق والطرق، المرافق العامة ووسائل النقل والاتصالات والاستعلامات واللوائح المنظمة للتأشيرات من أجل تقديم خدمات سياحية على المستوى العالمي للزوار والسياح.

6. تنويع المنتجات السياحية من خلال تفعيل البرامج الاجتماعية والثقافية والنشاطات التقليدية التي تشارك فيها الجماعات المحلية.

7. تمثل السياحة نشاطا تجاريا يهم القطاع الخاص أساسا لذلك لابد من بذل الجهود الرامية إلى تشجيع المشاركة المتزايدة لهذا القطاع في تطويرها عبر تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، بهدف وضع السياسات والإستراتيجيات واللوائح ذات العلاقة بالتنمية السياحية المستدامة.

8. ترقية وتطوير التعليم الموجه نحو السياحة على إعتبار أن ذلك سيساعد على رفع الوعي بالفرص والتحديات التي ينطوي عليها هذا القطاع.

9. إتاحة المعلومات أمام الباحثين من قبل الوزارة الوصية ما دام عملهم هو إكتشاف المشكلات والبحث عن الحلول، وذلك من أجل تحسين الأداء في النهاية.

10. إيجاد قاعدة بيانات ومعلومات إحصائية متطورة عن السياحة الوطنية تكون على درجة من الثقة، وتشمل جميع أنواع الأنشطة السياحية.

11. إدخال مادة التربية السياحية، ومادة السياحة البيئية في المقررات التربوية والاقتصاد السياحي في الجامعات

الآفاق البحثية: نظرا لتشابك قطاع السياحة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى وتعدد جوانبه نأمل أن تكون هذه الدراسة مدخل لطرح مواضيع في هذا المجال نذكر منها:

1. سيا
سة خوصصة المؤسسات السياحية الجزائرية.
2. دور
التسويق السياحي الإلكتروني في تحقيق التنمية السياحية المستدامة.
3. التنم
ية السياحية كبديل إستراتيجي للطاقات الناضبة.

وفي الأخير نرجوا أن نكون قد وفقنا و لو بالشيء القليل في إنجاز هذا العمل المتواضع والإحاطة ببعض جوانبه حتى يكون مرجعا منيرا لكل من يرغب البحث في جوانبه الأخرى ومساهمة متواضعة منا في إثراء مكتبتنا.

ونتمنى في الختام أن يكون الصواب قد حالفنا في اختيار الموضوع و معالجته عسى أن نفوز بأجري الاجتهاد و الإصابة.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: قائمة المصادر:

القواميس:

1- علي بن هادية وآخرون، **القاموس الجديد للطلاب– معجم عربي-**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط7، 1991.

الموسوعات:

1- عبد الرحمن السحياني، حبيب الهبر، **الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي**، برنامج الأمم المتحدة للبيئة في جبيل – لبنان، جامعة الدول العربية، 14-16 أكتوبر 2002.

2- محمد سلطان أبو علي، **نظريات التنمية الاقتصادية وسياساتها**، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، البعد الاقتصادي، الدار العربية للعلوم، المجلد الرابع، بيروت، 2007.

3- محمد سمير مصطفى، **إستراتيجية التنمية المستدامة مقاربة نظرية وتطبيقية**، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، الأكاديمية العربية للعلوم، المجلد الأول، بيروت، 2006.

ثانيا: قائمة المراجع:

الكتب باللغة العربية:

1- أحمد الجلاد، **مدخل إلى علم السياحة**، عالم الكتاب مطبعة السلام الحديثة، مصر،1997.

2- أحمد محمود مقابلة، **صناعة السياحة**، كنوز المعرفة، الأردن، دون سنة النشر.

3- أحمد عبد الخالق السيد، أحمد بديع بليح، **تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

4- أحمد فوزي ملوخية، **التنمية السياحية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2007.

5- أكرم عاطف رواشدة، **السياحة البيئية –الأسس والمرتكزات-**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

6- إبراهيم خليل بظاظو، **الجغرافيا والمعالم السياحية**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

7- إبراهيم بظاظو، **السياحة البيئية وأسس استدامتها**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

8- إبراهيم حسن العسل، **التنمية في الفكر الإسلامي**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2006.

9- إلياس سراب وآخرون، **تسويق الخدمات السياحية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

10- آسيا محمد الأنصاري، إبراهيم خالد عواد، **إدارة المنشآت السياحية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

11- جليلة حسن حسنين، **دراسات في التنمية السياحية**، الدار الجامعية، مصر، 2006.

12- حسن أحمد الشحات، **التلوث البيئي وإعاقة السياحة**، الدار العربية للكتاب، القاهرة، 2006.

13- خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية،2007.

14- خالد مقابلة، **فن الدلالة السياحية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2003.

15- سليمان الرياشي، **دراسات في التنمية العربية الواقع والأفاق**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، دون سنة نشر.

16- سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة- النفقات العامة- الإيرادات العامة- الميزانية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.

17- صالح فلاحي، **النهوض بالسياحة في الجزائر كأحد شروط إندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي**، الجمعية العلمية لنادي الدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، باتنة، دون سنة نشر.

18- صلاح الدين الزغبي وأخرون، **قراءة في التنمية الريفية**، مطبعة هندسة الإسكندرية، الإسكندرية، 1985.

19- عادل عبد الجواد منسي، **التسويق السياحي**، دار الكتب المصرية، القاهرة،2001.

20- عبد الكريم حافظ، **الإدارة الفندقية والسياحية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
21- عبد الله ركيبي، **الجزائر في عين الرحالة الإنجليز**، الجزء الأول، دار الحكمة، الجزائر،1999.
22- عبد الهادي سليمان، **الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
23- عثمان محمد غنيم، بنيتا نبيل سعد، **التخطيط السياحي- في سبيل تخطيط مكاني شامل ومتكامل-**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
24- عثمان محمد غنيم ، ماجدة أحمد أبوزيط، **التنمية المستديمة**، دار الصفاء، عمان، 2002.
25- عثمان محمد غنيم، **التخطيط السياحي والتنمية**، الأردن، 2004.
26- عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية**، دار الأمواج، لبنان، 2003.
27- عرفان تقي الحسني، **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999.
28- عصام حسن السعيدي، **التسويق والترويج السياحي والفندقي**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
29- عصام حسن السعيدي، **الدلالة والإرشاد السياحي**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
30- فؤاد السيد المليجي، **المحاسبة في الأنشطة السياحية والفندقية بقطاع الأعمال العام والخاص**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999.
31- كمال طارق، **السياحة والبيئة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
32- ماهر عبد الخالق السيسي، **مبادئ السياحة**، مجموعة النيل العربية، القاهرة،2001.
33- ماهر عبد العزيز، **صناعة السياحة**، دار زهر، مصر،1997.
34- مثنى طه الحوري، إسماعيل محمد علي الدباغ، **مبادئ السفر والسياحة**، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن،2001.
35- محمد البنا، **إقتصاديات السياحة والفندقة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
36- محمد الصيرفي، **التخطيط السياحي**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2006.
37- محمد الصيرفي، **مهارات التخطيط السياحي**، دار الهناء للتجليد الفني، الإسكندرية، 2009.
38- محمد الهادي لعروق، **أطلس العالم والجزائر**، دار الهدى، الجزائر، 2002.
39- محمود خضير كاظم، **إدارة الجودة الشاملة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2000.
40- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية**، دار وائل للنشر، عمان، 2007.
41- محمد عبد البديع، **إقتصاد حماية البيئة**، دار الأمين، مصر، 2000.
42- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000.
43- محمد عبيدات، **التسويق السياحي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2005.
44- محمد عبيدات، **التسويق السياحي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط3، 2008.
45- محيي محمد مسعد، **الاتجاهات الحديثة في السياحة**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009.
46- مروان محسن السكر، **السياحة مضمونها وأهدافها**، سلسلة الاقتصاد السياحي، الجزء الأول، دار مجدلاوي، الأردن، 1994.
47- مصطفى عبد القادر، **دور الإعلان في التسويق السياحي-دراسة مقارنة-**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003.
48- مصطفى يوسف كافي، **صناعة السياحة كأحد الخيارات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية"**، دار الفرات للنشر والتوزيع، 2006.
49- نبيل الروبي، **التخطيط السياحي**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية،1987.
50- نبيل الروبي، **مجموعة الدراسات السياحية نظرية السياحة**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية،1991.
51- نزيه الدباسة، **إدارة القرى السياحية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2007.
52- نشوى فؤاد، **التنمية السياحية**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، 2008.
53- نعيم الظاهر، إلياس سراب، **مبادئ السياحة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن،2001.

الكتب باللغة الأجنبية:

1- Abd alsaheb shakiry, **Tourism prospects**, technical consulting and publishing house, england, 2007.

2- Abdellatif Benachenhou, **Le développement durable en Algérie**, leprix de l'avenir, Algérié, 2005.

3- Alain mespelier et Pierre bloc-Duraffour, **Le tourisme dans lemonde**, 4éme édition, brèal,France, 2000.

4- Jean- marie Harribey, **le développement soutenable**, Economic, paris, 1998.

الأطروحات والرسائل:

1- أسماء رزاق، **آليات تمويل سياسات حماية البيئة في الجزائر- دراسة حالة ولاية بسكرة-**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008.

2- خالد كواش، **أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية-حالة الجزائر-** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2004.

3- رشيد سالمي، **أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

4- سعيد صفي الدين الطيب، **التنمية السياحية في ليبيا – دراسة في الجغرافيا السياحية –**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، كلية الآداب، قسم الجغرافيا، جامعة القاهرة، 2001.

5- صالح بزة، **تنمية السوق السياحية الجزائرية- دراسة حالة ولاية المسيلة-** ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص إستراتيجية السوق، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2005.

6- صليحة عشي، **الآثار التنموية للسياحة-دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2005.

7- عامر عيساني، **الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة- حالة الجزائر-** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، فرع تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010.

8- عبد القادر هدير، **واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص نقود، مالية وبنوك، جامعة الجزائر، 2006.

9- علي موفق، **أهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع التخطيط والتنمية، جامعة الجزائر، 2002.

10- فاروق عبد النبي حسنين عطا الله، **التنمية السياحية المستدامة-دراسة تقويمية لبعض معايير التخطيط بقطاع الغردقة-سفاجا-**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية السياحة والفنادق، جامعة القاهرة، مصر، 2003.

11- لويزة قويدر، **السياحة من منظور إقتصادي وسبل ترقيتها بالجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003.

12- محمود فوزي شعوبي، **السياحة والفندقة في الجزائر- دراسة قياسية 2002/1974**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد القياسي، جامعة الجزائر، 2006-2007.

13- ملكية حفيظ شبايكي، **السياحة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية ـحالة الجزائرـ** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2004.
14- محمد فائز بوشدوب، **التنمية المستدامة في ضوء القانون الدولي للبيئة**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2002.
15- محمد كنفوش، **الاقتصاد الخفي وآثاره على التنمية المستديمة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة سعد دحلب البليدة، 2005.
16- هادية يحياوي، **السياحة والتنمية بالجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، فرع التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة باتنة، 2003.
17- ياسمينة زرنوح، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص التخطيط، الجزائر، 2006.

المجلات:

1- الرجباني المنجي، **السياحة والبيئة**، مجلة البيئة طرابلس، الهيئة العامة الليبية، العدد07، ليبيا، 2002.
2- الديوان الوطني للسياحة، **تصور التنمية المستديمة للسياحة بالجزائر لآفاق 2013** ، مجلة الجزائر سياحة، العدد 26، مطبعة الديوان، الجزائر، بدون سنة نشر.
3- حدة فروحات، **إستراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد07، 2010.
4- خالد كواش، **مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد01، دون سنة نشر.
5- صليحة عشي، **دور التنمية السياحية المستدامة في حماية البيئة**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد22، 2010.
6- محمود فوزي شعوبي، إبراهيم بختي، **تقدير دوال العرض السياحي في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد05، ورقلة، 2007.
7- نور الدين هرمز، **التخطيط السياحي والتنمية السياحية**، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد28، العدد03، 2006.
8- هواري معراج، محمد سليمان جردات، **السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية ـحالة الاقتصاد الجزائريـ**، مجلة الباحث، ورقلة، العدد04، 2006.
9- وفاء عبد الباسط، **التنمية السياحية المستدامة بين الإستراتيجية والتحديات المعاصرة**، مجلة حلوان، العدد12، 2005.

الجرائد الرسمية والتقارير:

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد33، 1962.
2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد12، 1980.
3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد08، 1990.
4- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد71، 1992.
5- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد49، 1995.
6- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد70، 2000.

7- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد11، 2003.
8- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد62، 2004.
9- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد41، 2005.
10- المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي، لجنة أفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، **مشروع التقرير حول المساهمة من أجل تحديد السياسة السياحية الوطنية**، نوفمبر2000.

الملتقيات والمؤتمرات:

1- أحمد تي، نصر الرحال، **إدارة الطلب على المياه كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة دراسة بعض تجاري الدول العربية**، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية لمواد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام7، 8 أفريل2008.
2- أمال يوب، كريمة سلطان، **المؤشرات البيئية في قياس التنمية المستدامة دراسة حالة مديرية البيئة بولاية سكيكدة**، الملتقى الوطني الخامس حول إقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت1955، سكيكدة، أيام 12،11 نوفمبر 2008.
3- إلهام بوغليطة، أمال بوعفار، **الإقتصاد والبيئة وأدوات تحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى الوطني الخامس حول إقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20أوت1955، سكيكدة، أيام12،11 نوفمبر،2008.
4- حسين خديجة، **التنمية المستدامة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية**، الملتقى العلمي الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، أيام 11،10 نوفمبر2009.
5- حمزة بالي، عمر مساوي، **إدماج البعد البيئي في السياسة الصناعية في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة**، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 8،7 أفريل 2008.
6- ذهبية لطرش، **متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة**، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 8،7 أفريل 2008.
7- زرزور براهمي، **المسألة البيئية والتنمية المستدامة**، الملتقى الوطني الأول حول إقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، معهد علوم التسيير، المركز الجامعي، المدية، يومي 7،6 جوان 2006.
8- سليمان كعوان، صالح لخضاري، **دور إقتصاد البيئة في تحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى الوطني الخامس حول إقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، أيام 21، 22 نوفمبر، 2008.
9- عاشور مرزيق، نافلة قدور، **التنمية السياحية في خدمة الدول المتقدمة والنامية على حد سواء**، الملتقى الدولي حول إقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة خيضر بسكرة، يومي9، 10 مارس 2010.
10- عبد الرحيم محمد عبد الرحيم، **التنمية البشرية مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي**، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية حول التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007.
11- عبد الرزاق فوزي، كاتيا بوروبة، **التنمية المستدامة ورهانات النظام الليبرالي بين الواقع والآفاق المستقبلية**، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 7، 8 أفريل 2008.
12- عبد النور ياحي، **السياحة في الجزائر ماض وحاضر**، الملتقى الوطني حول السياحة والتسويق السياحي في الجزائر إمكانيات وتحديات تنافسية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، أيام 27،28 أكتوبر2009.

13- علي حميدوش، **التنمية البشرية والتنمية المستدامة**، الملتقى الوطني الأول حول إقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، معهد علوم التسيير، المركز الجامعي، المدية، يومي 6،7 جوان 2009.
14- قدوري الرفاعي، **التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية وإشارة خاصة للعراق**، أعمال المؤتمرات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر،2007.
15- كمال رزيق، محمد طالبي، **الجباية كأداة لحماية البيئة حالة الجزائر**، الملتقى الوطني الأول حول إقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، معهد علوم التسيير، المركز الجامعي، المدية، أيام 6،7 جوان 2006.
16- كمال قاسمي، **ثالوث التنمية المستدامة،التسويق الاجتماعي واقتصاديات المعرفة العلاقة والأهمية**، ملتقى علمي دولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، أيام 10،11 نوفمبر2009.
17- مبارك بوعشة، **أبعاد التنمية المستدامة مع الإشارة إلى تجربة هولندا**، الملتقى الوطني الخامس حول إقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، أيام 21، 22 نوفمبر2007.
18- مبارك بوعشة، **التنمية المستدامة مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم**، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف أيام 7،8 أفريل 2008.
19- محمد تقرورت، أحمد طرشي، **إشكالية النفط والتنمية المستدامة في الدول العربية**، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 7،8 أفريل 2008.
20- محمد مرعي مرعي، **دور الإدارة الرشيدة للحكومات المركزية والمحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني في التنمية المستدامة-المسؤوليات والآليات-**، أوراق عمل المؤتمر العربي الرابع للإدارة البيئية حول التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية، البحرين، دون سنة نشر.
21- محمد شرقي، **السياحة في ولاية قالمة بين الاستغلال والإهمال**، الملتقى الوطني حول السياحة والتسويق السياحي في الجزائر إمكانيات وتحديات تنافسية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، أيام 27،28 أكتوبر2009.
22- مصطفى فريد، سمير بوعافية، **مساهمة إستراتيجية الإنتاج الأنظف في تحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى الوطني الخامس حول إقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، أيام 21،22 أكتوبر 2008.
23- منظمة المؤتمر الإسلامي، **السياحة الدولية في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي –الآفاق والتحديات-** ، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، أنقرة، 2008.
24- منير نوري، **تحليل الأبعاد البشرية للتنمية المستدامة مع الإشارة إلى الوطن العربي**، الملتقى الوطني الأول حول إقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، معهد علوم التسيير، المركز الجامعي، المدية، أيام 6،7 جوان 2009.
25- ميلود تومي، نادية خريف، **دور التسويق الالكتروني للسياحة في تنشيط صناعة السياحة**، الملتقى الدولي حول إقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي9،10 مارس 2010.

26- نبيل فالي، **التنمية من النمو إلى الاستدامة**، المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 7،8 أفريل 2008.

المحـاضرات:

1- محمد عدنان بن الضيف، **مصادر تمويل التنمية المستدامة**، محاضرة في مقياس تمويل التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تمويل التنمية، قالمة، 2009.

مـواقع الأنترنت:

1- أمل حسن، **آليات التنمية النظيفة وخفض الإنبعاثات**، تاريخ الزيارة 2011/03/29، عن موقع: http://www.philadelphia.edu.jo/academics/mhamiary/uploads/presentation8.ppt.

2- إيمان مرعي، **التغيرات المناخية وقمة كوبنهاغن**، ملفات الأهرام، تاريخ الزيارة 2011/02/26، عن الموقع: http://www.ahram.org.ey.

3- حمدي هاشم، **تغيرات المناخ العالمي، مظاهرها وأبعادها الاقتصادية والسياسية**، تاريخ الزيارة 2011/03/29، عن موقع:
http://www .feedo.net/Environment/…/universa/eilmate.htm.

4- عبد الله بن جمعان الغامدي، **التنمية المستدامة بين الحق في إستغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة**، تاريخ الزيارة 2011/03/29، عن موقع:
http://www.arab-eng.org/vb/t1199.html.

5- عبد الله الحو، **السياحة**، منتدى شباب نهضة، تاريخ الزيارة 2011/03/18، عن موقع:
http://www.shababnahda.com/forum/showthread.php.

6- محمد سعيد، **قمة كوبنهاغن**، 2011،/02/26، عن موقع:.http://www.alquds.com

7- مريم بلخير، **إستخدام نظم المعلومات الجغرافية لنقل وتوطين السياحة**، المؤتمر الوطني الرابع للمعلومات الصناعية والشبكات، تاريخ الزيارة2011/4/21، عن موقع:
http://www.aidmo.org/aiinc4/index.php?option.

8- معتمد يحيى التهتموني، **التنمية السياحية في إقليم شمال الأردن**، بحث تخرج، كلية العلوم الإدارية والمالية، قسم الإدارة الفندقية والسياحية، جامعة فيلادلفيا، الأردن، 2009-2010، تاريخ الزيارة 2011/03/29، عن موقع:
http://www.philadelphia.edu.jo/academics/mhamiary/uploads/presentation8.ppt

9- محمد إبراهيم عراقي، فاروق عبد النبي عطا الله، **التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية-دراسة تقويمية بالتطبيق على محافظة الإسكندرية-**، ورقة بحثية، ورشة عمل السياحة الإسكندرية، مصر،2007، تاريخ الزيارة 2011/03/29، عن موقع:
http://www.seyouf.org/db_bin/evd_evd_pdf_2.pdf?PHPSESSID.

10- ناصر مراد، **حتميات التنمية المستدامة في الجزائر**، بحوث اقتصادية عربية، العدد 46، 2009، تاريخ الزيارة 2011/02/19، عن موقع .http://www.abhatoo.net.ma

11- وزارة السياحة، **اتجاهات إستراتيجية التنمية السياحية- اليمن-**، تاريخ الزيارة 2011/03/16 عن موقع: http:// www.yementourism.com/media/dev.pdf.

قائمة الجداول والأشكال

أولا: قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	المقارنة بين التنمية السياحية المستدامة والتنمية السياحية التقليدية	88
02	مؤشرات التنمية السياحة المستدامة	98
03	توزيع طاقات الإيواء السياحي في سنة 1962	103
04	توزيع المبالغ الاستثمارية حسب المشاريع خلال المخطط الرباعي الأول 1970-1973	107
05	المشاريع المبرمجة في المخطط الخماسي الأول 1980- 1984	109
06	طاقة الاستقبال الجزائرية نهاية 1989	110
07	توزيع طاقات الإيواء حسب القطاع القانوني للفترة 2000-2007	121
08	توزيع طاقات الإيواء حسب نوع المنتج السياحي للفترة 2000-2007	122
09	توزيع طاقات الإيواء حسب التصنيف (الدرجات) للفترة 2000-2007	123
10	توافد السياح إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2008	124
11	تطور السياحة العكسية 2000-2008	125
12	التدفقات النقدية والميزان التجاري خلال الفترة 2000-2008	126
13	تطور الليالي السياحية للفترة 2000-2007	127
14	خطة الأعمال بالأرقام آفاق 2015	143
15	المشاريع قيد الانجاز بالأقطاب السياحية للامتياز	144
16	الفنادق التي شرع فيها والتي هي بصدد الانطلاق	145
17	القرى السياحية	146
18	تطور حصة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي2000- 2008	153
19	تطور عدد العاملين في القطاع السياحي (المؤسسات الفندقية) عمالة مباشرة 2000- 2005	154
20	تطور عدد العاملين (عمالة غير مباشرة) مقاهي، مطاعم 2001- 2005	154
21	التقديرات المستهدفة والمحققة لطاقات الإيواء للخطة 2004-2007	155
22	تطور تدفقات السياحة الوافدة إلى الجزائر خلال الفترة 2004-2008	156
23	تطور المداخيل السياحية السنوية خلال الفترة 2004-2008	157
24	تصنيف المؤسسات الفندقية بولاية قالمة	167
25	المؤسسات الفندقية في طريق التصنيف بولاية قالمة	167

ثانيا: قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	المحاور الإستراتيجية للتنمية السياحية المستدامة	86
02	توزيع طاقات الإيواء حسب القطاع القانوني 2000- 2007	121

03	تطور توافد السياح إلى الجزائر وخروج الجزائريين منها 2000- 2008	125
04	الهيكل التنظيمي لمديرية السياحة لولاية قالمة	166

الملخص:

لم تعد السياحة في الوقت الراهن ملاذا لتحقيق النمو الاقتصادي فقط، بل أصبح الاهتمام بها في ظل قواعد التنمية المستدامة، لذا بدأ التفكير في إرساء مبادئ التواصل للتنمية السياحية التي تهدف إلى ضمان حقوق الأجيال الحالية. وإدراكا لأهمية السياحة كمحرك للتنمية، فقد سعت الجزائر إلى بعث مخطط للتهيئة السياحية يهدف إلى ضمان التوازن الثلاثي المتمثل في العدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية والدعم الايكولوجي في إطار التنمية المستدامة. وفي الأخير ولتوضيح دراستنا أكثر أشرنا إلى واقع السياحة في ولاية قالمة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، السياحة، التنمية السياحية والسياحة المستدامة.

ABSTRACT :

Tourism now adays is no longer a refuge or haven to acheive economic growth only, but also interest on it has become major under the rules of sustainable developement, so thimhing in establishing principles of communication and contact for tourism developement which aims to ensure the rights of current generations. recognizing the importance of tourism as an engine and motive for developement, Alegria has sought to establish a schema for developing tourism That aims to guarantee the balance of tripartite social justice, economic efficiency and ecological support in the frame work of sustainable developement. Finaly, and in order to make our study more cleanly we have indicated the situation of tourism in the state of Guelma.

World keys: sustainable developement, tourism, tourism developement

and sustainable tourism.